



Copyright © King Saud University

7085



٢١٢٢٤ القدوري، تاليف القدوري، أحمد بن محمد سنة ٤٢٨هـ.

ق. ق. كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقدير ١.

١٤٢ ق ١٥ س ٢٠x١٥ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ ممتاز، طبع.

٦٥٨٤ الاعلام ٢٠٦:١ أوقاف بغداد ٥٣٨:١

ورد على صفحة العنوان خطأ أنه شرح تحفة الملوك:

كما ورد تاريخ النسخ سنة ٨٧٩هـ.

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الاسلامية أ- المؤلف

١٤٠٨/٧/٩ ب- تاريخ النسخ ج- مختصر القدوري

باب الطهارة
باب النجاسة

باب السجدة في شرح تحفة الملك
باب القيم
باب المنهج
باب الخوض

باب النجاسة
باب الطهارة
باب السجدة
باب القيم
باب المنهج
باب الخوض

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
٦٥٨٤ ف ١٣٢٤

المؤلف: القدير
المؤلف: القدير
تاريخ: القرن الحادي عشر الهجري
اسم الناشر:

عدد النسخ: ١٤٢
ملاحظات: ورد تاريخ النسخ سنة ٥٧٩ هـ والمرجع
أخذ خطأ

فهرس
باب النجاسة
باب الطهارة
باب السجدة
باب القيم
باب المنهج
باب الخوض

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم

إلى الكعبين ففرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة وسمي الرأس

والرفقان والكعبان يدخلان في الغسل والمفروض في مسح الرأس

مقدار الناصية لما روى المفيد بن الشعب أن النبي صلى الله عليه وآله

أقرب من أن يمسح على رأسه ويغسله ويغسله ويغسله

سنة الطهارة غسل اليدين ثلاثا قبل إدخالهما الأثناء

إذا استيقظ المتوضي من نومه وتسمية الله تعالى في ابتداء

الوضوء والسؤال والمضمضة والاستنشاق ومسح

الأذنين وتخليل التحية والأصابع وتكرار الغسل إلى ثلاثة

ويستحب للمتوضي

فيه نجاسة لم يحجز الوضوء به قليلا كان أو كثيرا

لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من

النجاسة فقال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم

ولا يقبلن فيه من الجنابة وقال عليه

السلام إن استيقظ أحدكم من منامه فلا

يغسل يده في الماء حتى يغسل ثلثا فافا

لا يدري أين بادت يده أما الماء الجاري

إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه

إذا لم ير لها أثر لأنها لا تستقر مع جريان

الماء والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد

طرفيه يتحرك الطرف الآخر إذا وقعت نجاسة في

أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لأن

الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه وموت ما ليس

له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالريق والذباب

أو سلك

والزناير والعقارب وموت ما يعيش في الماء للفساد
 كالسماء والضدع والسرطان والماء المستعمل لا يجوز
 استعماله في الطهارة من الاحداث والمستعمل كل ما ازيل
 به حدث او استعمل في البدن على وجه القربة وكل
 اهاب اذا دُبِعَ فقد طهر وجازت الصلوة فيه
 الموضوع منه الاجلد الخنزير والادي وشعر الميتة
 وعظمها وقرنها وصوفها طاهر واذا وقعت في البئر
 نجاسة نزلت ^{بغير} وكانت نزع ما فيها من الارطحات
 لها فان ماتت فيها فارة او عصفورة او صغرة
 او سودانية او سام ابرص نزع منها ما بين عشرين
 دلو الى ثلاثين دلو ^{او ثور} بحسب كبر الدلو وصغرها وان
 ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع منها ما بين
 اربعين دلو الى ستين دلو وان ماتت
 فيها كلب او شاة او ادمي نزع جميع ما فيها

وان شفيح

وان اتفخ الحيوان او تفسخ نزع جميع ما فيها سواء
 صغير الحيوان او كبيره ^{طفلا} وعدد الدلاء ^{شتم} يعتبر بالدلو
 الوسط المستعمل للابارخ والبلدان وان نزع
 بدلو عظيم فيها قدر ما يسع من الدلو الوسط
 احتسب به جان وان كانت البئر
 معينة لا ينزع ووجبت نزع ما فيها
 اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وقد روي عن محمد
 بن الحسن رحمه الله انه قال ينزع منها ما ملأ
 دلو الى ثلث مائه واذا وجد في البئر فارة او غير
 ولا يدري متى وقعت فيها ولم تتفخ ولم تتفسخ ^{طفلا}
 اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا ينوضون منها او
 غسلوا كل شيء اصابه ماؤها وان اشفخت او
 تفسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليلاتها فيقول
 ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف وسفيان

رحمهما الله ليس عليهما إعادة شيء حتى يتحققوا
 متى وقعت فيها وسور الادتي وما يؤكل لحمه طاهر
 وسور الكلب والخنزير وسباع البهايم نجس وسور
 الهرق والدجاجة المخلاة وسباع الطير وما يسكن
 في البيوت مثل الحية والفان مكره وسور الحمير والبغل
 مشكوك فيهما فان لم يجد غيرهما توثق بهما ويتم
 والله اعلم **باب التيمم**
لم يجد الماء وهو سافر او خارج المص
 ملك يمينه وبين المص نحو الميلى او اكثر او كان يجد
 الماء الا انه مريض فخاف ان يستعمل الماء اشتد
 مرضه او كان جنبا وخاف الجنب ان اغتسل بالماء
 ان يقتله البرد او عرضه فانه يتم بالصعيد والتيمم
 ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالاخرى يديه الى
 المرفقين والتيمم في الجنابة والحض والنفاس

لا يجوز
 التيمم
 في
 الجنابة

والحدث

والحدث سواء وجوز التيمم عند اي حنيفة و
 يحذر رضي الله عنهما بكل ما كان من جنس الارض
 كالتراب والبريل والحطب والحصى والنوبة
 والكلب والذرنج وقال ابو يوسف لا يجوز
 الا بالتراب والرمل خاصة والنية فرض في التيمم و
 مستحب في الوضوء وينقص التيمم كل ما ينقص
 الوضوء وينقص ايضا رؤية الماء اذا قدر على
 استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهي
 ويستحب لمن لا يجد الماء في اول الوقت وهو
 يرحل ان يجد الماء في آخر الوقت ان يؤخر القلوة
 الى آخر الوقت فان وجد الماء يتوضا به ولا يتم
 ويصلي بتيمة ما شاء من الفريضة والنوافل
 ويجوز التيمم للصحيح المقيم في المص اذا حضر
 جنابة والولي غير فاعل ان اشتغل بالظن

رة

ان نفوته الصلوة الجبارة وكذلك من حضري

الصلوة العبد والامام غير فخاف ان اشتغل بالوضوء

نفوته صلوة العبد تيمم وصلي وان خاف من شهود

الجمعة ^{يا} الجمعة ان اشتغل بالطهارة ان نفوته صلوة الجمعة

فانه لم يتيمم ولكنه يتوضا فان ادرك الجمعة صلاتها

والاصلي ~~الظهور~~ ^{سبحا} الظهر اربعاً وكذلك

اذا صاق الوقت فخشى ان يتوضا ^{في} الوقت لم يتيمم

ولكنه يتوضا ويصلي ^{فائتة} والمساافر اذا نسى الماء في رحله

فتيمم وصلي ثم ذكر الماء ولم يعد صلوته في قول ابي حنيفة

ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف يعيدولين

على التيمم اذا لم يغلب على ظنه ان يقرب الماء ان يطلب

الماء فان غلب على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان

يتيمم حتى يطلبه وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه

قبل ان يتيمم فان منعه منه يتيمم وصلي **باب**

المسح

المسح المسح على الخفين جائز بالسنة من كل حدث

موجب للوضوء اذا لبسهما ^{كيسه} الخفين على طهارة كاملة ثم

احدث فان كان مقيماً مسح يوماً وليلة وان كان

مسافراً مسح ثلثة ايام ولياليها ابتداءً منها عقيب الحدث

بعد اللبس والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوطاً

بالاصابع بدءاً من رؤس الاصابع الى الساق وفرض

ذلك مقدار ثلث اصابع من اصابع اليد ولا يجوز

المسح على خفف فيه خرق كبير ^{دليلك} تبين منه مقدار

ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك

جاز ولا يجوز المسح على الخملين لمن وجب عليه

الغسل وينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء

وينقضه ايضا نزع الخفف ومضي المدة فاذا مضت

المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلي وليس عليه

اعادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو مقيم

في رجليه

المسح

وهو

نخت سافر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة
 ايام ولياليها ومن ابتداء المسح وهو سافر ثم اقام
 فان كان مسح يوما وليلة او اكثر نزمه
 نزع خفيه وغسل رجليه وان كان مسح اقل
 من يوم وليلة نتم مسح يوم وليلة ومن لبس
 الحر موق فوق الخف مسح عليه ولا يجوز المسح
 على الجوزيين عند ابي حنيفة رحمة الله الا يكونا بجلد
 بين او متعلقين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
 على جوريين اذا كانا ثخينين لا يشقان الارض ولا يجوز
 المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين
 ويجوز المسح على الجباير وان شدها على غير ضرر
 فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح وان
 سقطت عن برء يبطل **باب الحيض**
اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها

وما نقص

وما نقص من ذلك فليس بحيض وهو
 استحاضة واكثره عشرة ايام ولياليها ما زاد على
 ذلك فهو استحاضة وما نراه المرأة من الحرة والصفرة
 والكدر في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض
 خالصا والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويحرم
 عليها الصوم وتقضي الصوم ولا تقض الصلوة ولا
 تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت ولا ياتيهان زوجها ولا يجوز
 لحائض ولا جنب قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث من
 المصحف الا ان يأخذه بغلافه وان انقطع دم الحيض
 لاقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغتسل او يعضي
 عليها وقت صلوة كاملة وان انقطع دمها عشرة
 ايام جاز وطئها قبل غسلها والطهر اذا تخلل بين الدين
 في مدة الحيض فهو كالدم الجاري واقل الطهر خمسة عشر يوما
 ولا غاية لاكثره ودم الاستحاضة هو ما نراه المرأة لاقل

نقول ٢٢ اقل الحيض للجارية والنبث ثلاثة ايام ولياليها واكثره
 عشرة ايام ولياليها هذا
 نقول ٢٢ لا يقرأ بالحائض
 الحائض والجنب
 شيئا من القرآن هذا
 نقول ٢٢ الا احدا المسجد
 لحائض ولا جنب نعم

بوردون قافي

من ثلثة ايام او اكثر من عشرة ايام فحكمه حكم ^{الدائم} الرعاف
لا يمنع الصوم والصلوة ولا وطئ واذا زاد الدم على عشرين
ايام ولم يزل عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما
ما زاد على ذلك فهو استحاضة وان ابتدأت مع البلوغ
استحاضة فيضها عشت ايام من كل شهر والباقي
استحاضة والمستحاضة ومن بد سلس البول والرعاف
الدائم والحب الذي لا يرقا ويتوضون لوقت كل صلوة
فيلتوضون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من
الفريض والتوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم
وكان عليهم استئذان الوضوء لصلوة اخرى والنفاس
هو الدم الخارج عقيب الولادة والدم الذي تراه الحامل وما
تراه المرأة وخال ولادتها قبل ^{الدم} يخرج الولد استحاضة
واقل النفاس لاحد له واكثره اربعون يوما وما زاد
على ذلك فهو استحاضة واذا تجاوزت الدم على اربعين ^{يوما}
وقد كانت

٨٠

وقد كانت هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة
معروفة في النفاس ردت الى ايام عادتها وان لم يكن لها
عادة فابتداء نفاسها اربعون يوما ومن ولدت و
لدين في بطن واحد فنفاستها ما خرج من الدم عقيب
الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
وزفر سمها الله عقيب الولد الثاني **باب**
النجاسة تطهير النجاسة واجبة
من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه ويجوز
تطهير النجاسة وبالماء وبكل ما يبع طاهر يمكن ازالتهما
به كالمخل وماء الورد ونحوهما واذا اصابته الخف
نجاسة ولها جرم فحقت قد لك بالارض جازوا النبي
نجس يجب غسل رطبه فاذا جف على الثوب اجز
فيه الفرق ^{او لك} والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف الكتي
عنه وان اصابته الارض نجاسة فحقت ^{قروص}

كانت لها خف
مبين وامره في ثوب

بالشمس مع

بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة على مكانها ولا
يجوز التيمم منها ومن اصابته من النجاسة المغاظة كالدم
والبول والغائط والحمر مقدار الدرهم فرادونه جازت
الصلوة معه وان زاد لم يجز وان اصابته نجاسة مخففة
كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلوة معه ما لم يبلغ ربع
الثوب واذا زاد ربع الثوب لم يجز وتطهير النجاسة
التي يجب غسلها على وجهين فما كان له عين مؤنة
فطهارتها زوال عنها الا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالة
وما ليس له عين مؤنة فطهارتها ان يغسل حتى يغلب
على ظن الغاسل انه قد مظهر والاستنجاء سنة يخرج
في الحجر ومقام مقامة عسى حتى ينقيه وليس فيه
عدد سنون وغسله بالماء افضل فان تجاوزت النجاسة
مخرجها لم يجز فيه الا بالماء البيع والماء ولا يستنجي بعظم
ولا بروت ولا بطعام ولا يمينه

كتاب الصلوة

اول وقت

اكبر اجزاء سنة ابي حنيفة وعمر رضي الله عنهما
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا بلفظ
التكبير ويعقد بيده اليمنى على اليسرى ويضعهما تحت
سريته ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك
وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
ويستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ويقول
بسم الله الرحمن الرحيم ويسربهما ثم يقرأ فاتحة
الكتاب وسورة معها او ثلث ايات من اي سورة
شاء واذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقول لها
المؤمن ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد بيده على
ركبتيه ويفرج اصابعه ويبسط ظهره ولا يرفع راسه
ولا ينكسه ويقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم
ثلثا وذلك ادناه ثم يرفع راسه ويقول سمع الله
لمن حمده ويقول النؤمن ربنا لك الحمد فاذا استوى

قايما كبر وسجد واعتد بيديه على الارض ووضع
 وجهه بين كتفيه وسجد على انفه وجبهته فان
 اقتصر على احداهما جاز عند النبي حنيفة رضي الله عنه
 ولا رخصها الله لا يجوز التقتصار على الانف الا من
 عذر فان سجد على كور غمامته او فاضل ثوبه جاز
 ويبدى ضعفه ونجاسته عن فخذه ويؤتى به اصابع
 رجله نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربّي
 الاعلى ثلاثا وذلك ادناه ثم يرفع راسه ويكبر فاذا اطمان
 جالس الساجد وسجد فاذا اطمان ساجدا كبر
 واستوى قايما على صدره وقدميه ولا يقعد ولا يعتد
 بيديه على الارض ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل
 في الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا
 في التكبير الاولى فاذا رفع راسه من السجدة الثانية
 في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس

عليها ونصب يمينه

عليها ونصب اليمنى نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة
 ووضع يديه على فخذه ويسط اصابعه ويتشهد
 والتشهد التحيات لله والصلوة والطيبات
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله
 ولا يزيد على هذه في القعدة الاولى ويقراء في الركعتين
 الاخيرتين فاتحة الكتاب خاصة فاذا اجلس في
 آخر الصلوة جلس كما جلس في الاولى وتشهد و
 صلى على النبي عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ
 القرآن والادعية الماثورة ثم ولا يدعوا بما يشبه
 كلام الناس ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام
 ورحمة الله ويسلم عن يساره مثل ذلك ويجهر بالقراءة
 في الفجر والركعتين الاوليين وان كان منفردا

ان كان في المغرب والعشاء
 ركعتين فبما بعد الاولى
 ركعة

خمس
 ركعة

فهو مخير ان شاء الله واسمع نفسه وان شاء
 خافت وخفي الامام القلاء في الظهر والعصر والوتر
 ثلث ركعات لا يفصل بينهما بسلام ويقنت
 في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل ركعة
 من الوتر فاتحة الكتاب وسورة معرا فاذا اراد
 ان يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت ولا يقنت في صلوة
 غيرها وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها
 لا بحري غير هاويك ان يتخذ قراءة سورة بعينها صلوة
 لا بقراءة غيرها ولا في ما بحري من القراءة في الصلوة ما
 يتناوله اسم القرآن عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يجوز اقل من ثلث ايات قصص الاية
 او اية طويلة ولا يقراء المزمع خلف الامام ومن اراد الد
 في صلوة غيره يحتاج الى نيتين نية الصلوة ونية
 المتابعة والجماعة سنة مؤكدة واولى الناس بالامام

فيها

نور ان اصل صلوة الظهر والعصر والوتر

وتدعى في الصلاة

وتقنت في صلاة

اعلمهم بالسنة
 لا يجوز تركها

نعم

اعلمهم بالسنة فان تساوا فاقراهم فان تساوا
 فاورعهم فان تساوا فاستهم فان تساوا
 فاحسنهم خلقا ويكره تقديم العبد والاعرابي و
 والاعمى وولد الزنا فان تقدموا جاز وينبغي للامام
 ان لا يطول بهم الصلوة ويكره للنساء ان يصلي
 وحدهن جماعة فان فعلن وقفت الامام و
 سطعن ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه فان
 كان اثنين تقدم عليهما ولا يجوز لكما للرجال ان
 يقتدوا بامرأة ولا بصبي ويصق الرجال ثم الصبيان
 ثم الخنثاء ثم النساء فان اقامت امرأة الى جنب
 رجل وصامت تركان في صلوة واحده فسدت صلوة
 ويكره للنساء حضور الجماعة عات ولا باسرها
 تخرج العجوز في الفجر والغروب والعشاء عند ابي
 حنيفة ولا يصلي القاهر خلف من به سلس البول

ولا يفسد صلوة



منه وان كان قد سجد

منه وان كان قد سجد

منه وان كان قد سجد

والقاهرات خلف المستحاضة والقارئة خلف
 الامي والمكتسب خلف العربات ويجوز ان يؤتم
 التيم المتوضئين والماسح على الخفين الغاسلين ويصلي
 التيم خلف القاعد ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف
 الموت ولا يصلي المفترض خلف المتفيل ولا من
 يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر ويصلي المتفيل
 خلف المفترض ومن اقتدا بامام ثم علم انه على
 غير وضوء أعاد الصلوة ويكره للمصلي ان يعقب
 بثوبه او بجسده ولا يقب الحصى الا ان لا يمكنه
 السجود فيسويته مرة واحدة ولا يفرغ اصابعه ولا
 يتخضر ولا يسدل ثوبه ولا يشبك يديه ولا يعقب
 شعره ولا يلف ثوبه ولا يلتفت ولا يقعي كالكلب
 ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده ولا يترجع الا بعد
 ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث انصرف

انصرف امامه وان كان

منه وان كان قد سجد
 منه وان كان قد سجد
 منه وان كان قد سجد

وان كان اماماً استخلف وتوضاء وبني على
 صلواته والاستخفاف افضل وان نام فاحتلم
 او جن او اغشي عليه او فقهه استأنف الصلوة
 فان تكلم في صلواته عامدا او ساهيا استأنف
 الصلوة بطلت صلواته وان سبقه الحدث
 بعد التشهد توضئا وسلم وان تعمد الحدث في
 هذه الحالة او تكلم او عمل عمدا في الصلوة ثم
 صلواته وان رأى التيم الماء في صلواته بطلت صلواته
 وان رآه بعد ما قعد قدر التشهد او كان ماسحاً
 فانقضت مدة مسحه او خلع خفيه بعلم رفيق او
 كان ايمناً فعلم سورة او غريباً فوجد ثوباً او
 فقد رعى الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلوة
 قبل هذه او حدث الامام القارئ فاستخلف
 ايمناً او طلعت الشمس في الصلوة الفجر او دخل

والوضوء

ميتاً

وقت العصر والجمعة وكان ما سجد على الجبيرة
فسقطت عن برئ بطلت صلواته في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه وقال رحمه الله مات صلواته **باب**
قضاء الفوات ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها وقد تمها
على صلاة الوقت الآن يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم
صلاة الوقت ثم يقضيها فان فاتته صلواته رتبها في القضاء
كما وجبت في الأصل الآن يزيد الفوات على ست صلوات
فيسقط الترتيب فيها **باب وقت التكرار** فيها الصلوة
لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس وعند قيامها في
الظهر ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد
للملأمة إلا عصر يومه عند غروب الشمس ويكره ان
يتنفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة
العصر حتى تغرب الشمس لا بأس ان يصلي في هذين
الوقتين التواتر الفوات ويسجد للملأمة ولا يصلي ركعتي

الطواف

الطواف ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر بالكثير من
ركعتي الفجر ولا يتنفل قبل المغرب والله اعلم **باب**
التواتر في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر
واربعاً قبل الظهر وركعتين بعد الظهر قبل العصر
وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعاً
قبل العشاء واربعاً بعد العشاء وان شاء ركعتين **باب**
صلاتي بالليل ثلاث ركعات ونوافل النهار
ان شاء صلى ركعتين بتسليم واحدة وان شاء
اربعا ويكره الزيادة على ذلك فاما نوافل
الليل قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان صلى ثمان ركعات
بتسليم جاز ويكره الزيادة على ذلك وقال رحمه الله
لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليم واحدة والفرقة في الفرض
واجبة في الركعتين الاولىين وهو مختار في الاخيرين
ان شاء قرأ وان شاء سكت وان شاء سبح

والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الركعات
من دخل في صلاة النفل ثم أفسد ركعاً منها وان
صلى أربع ركعات وقعد في الأولين ثم أفسد الأخيرين
قضا ركعتين وصلى النافلة قاعده مع القعدة على القيام
وان افتتحها قائماً ثم قعد جاز عند أبي حنيفة وقال لا
يجوز إلا بعدد ومن كان خارج المصلى ينفل على
ركبته ذابته إلى أي جهة توجه بوجهه **باب**
سجود السهو وسجود التسهل واجبة
في التيادة والنقصان بعد السلام يسجد سجدتين
ثم يتشهد ويسلم وسجود السهو يلزم إذا زاد في صلاة فعلاً
من جنسها ليس منها أو ترك فعله مسنوناً أو ترك
قراءة فاتحة الكتاب أو القنوت أو التشهد أو تكبير
العبد أو جهر الإمام فيما يخاف أو خافت فيما يجهر
وسهوا الإمام يوجب على المؤتم السجود فان لم يسجد

الإمام لم

والنقصان من الصلاة لا يقدر على التوجه وليس
بمجاناً ولا كان سجدة واحدة من عديدها
مع أحد أو كان سجدة واحدة من عديدها
سجدة واحدة من عديدها
بالعذر على التأييد والنافلة بغير
بغير الوجه تقويمه

الإمام لم يسجد المؤتم فان سهوا المؤتم لم يلزم الإمام
ولا المؤتم السجود ومن سبى عن القعدة الأولى ثم
تذكر وهو حال القعود أقرب عاد فجلس
وتشهد وان كان إلى حال القيام أقرب لم يعد ويسجد
للسهلو ومن سهوا عن قعدة القعدة الأخيرة فقام
إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد في الخامسة
ويسجد للسهو فان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه
وتحولت صلواته نفلًا وكان عليه أن يضم إليها ركعة
سادسة وان قعد في الرابعة قد رتب التشهد ثم قام
إلى الخامسة ولم يسلم ولم يظن أنها القعدة الأولى عاد إلى
القعود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم وان قيد الخامسة
بسجدة ضم إليها ركعة أخرى وقد تمت صلواته
والركعتان له نافلتان ومن شك في صلواته فلم يدرك ثلثاً صلى
أم أربعاً وذلك أول ما عرض له استأنف الصلوة

١٢

فان كان الشك يعرض لكثيراً ابني على ذلك غالب
ظنه ان كان له ظن فان لم يكن له ظن فليكن
بني على اليقين **باب صلاتي المريض** اذا تعذر
على المريض القيام صلى قاعداً يركع ويسجد فان لم
يستطع الركوع والسجود ^{او في ايامه} وجعل السجود
اجزاء ^ا اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد
عليه فان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعل
رأسه جليماً الى القبلة واوى بالركوع والسجود فان استلق
على جنب ووجهه الى القبلة او على جانبا فان لم يستطع
^{يا في اوزر ربه يا تق} الايام برأسه احضر الصلوة ولا يؤم بعينه ولا بقلبه
ولا يجزيه فان قدر على القيام ولم يقدّر على
الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصلي قاعداً
يومياً اياه فان صلى الصحيح بعض صلوته قائماً
ثم حدث به مرض نمتها قاعداً يركع ويسجد او يؤم

ان لم يستطع

ان لم يستطع الركوع والسجود او مشتقياً ان لم
يستطع القعود ومن صلى قاعداً يركع ويسجد
بعضاً صحت بني صلوته قائماً فان صلى بعض صلوته
بإيماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة في قولهم
ومن اغنى عليه خمس صلوات فماد وفها قضاها
اذا صحت فان فاسته بالاغناء اكثر من ذلك لم يقض

باب سجود التلاوة وسجود التلاوة في القرآن

اربعة عشر سجدة في آخر الاعراف وفي الركعة
الثلث وبني اسرائيل ومريم والاولى في الحج والفرقان
والنمل والانشيل وصد وحده السجدة ونجد
واذا السماء انشقت واقوا باسم ربك والسجود
فهذه المواضع على التام والسابع سواء قصد
معها فان تلى المأموم لم يسجد الامام ولا لا المأموم
وان سجدوا جميعاً في الصلوة يسجدون من رجل
ايده

سجدة التلاوة اول بقصد واذا تلى
المأموم اية سجدة يسجدوا وسجد المأموم
معهم

ليس معهم في الصلوة لم يسجد وها في الصلوة و
يسجد وها بعد الصلوة فان سجد وفي الصلوة لم يجزهم
ولم يفسد الصلوة ومن تلا آية سجدة خارج الصلوة
فلم يسجد حتى دخل في الصلوة فتلاها وسجد لها
اجزاء من السجدة عن الثلاثين وان تلاها في غير
الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فتلاها وسجد لها ولم
يجزئ السجدة الاولى ومن كثر تلاوة سجدة واحدة
في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة ومن التلوا
كثير ولم يرفع يديه وسجد شكرا ورفع رأسه ولا تشهد
عليه ولا سلام **باب صلاة المسافر** السفر الذي
تغير به الاحكام ان يقصد الانسان موضعاً بينه
وبين المقصد مسيرت ثلاثة ايام فصاعداً يسير الليل
ومشي الاقدام ولا يعتبر في ذلك السير في الماء وفرض
المسافر عندنا في كل صلاة رباعية ركعتان لا يجوز
له الزيادة

له الزيادة عليها فان صلى اربعاً وقد قعد في الثانية
مقدار التشهد اجزائه ركعتان عن فرضه وكانت
الاخريان له نافلة وان لم يقعد مقدار التشهد في
الركعتين الاولين فسدت صلاته ومن خرج مسافراً
صلى ركعتين اذا فارق بيوت مصر والمصر ولا يزال على
حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً
فصاعداً فيلزمه الاقام وان نوى الإقامة اقل من ذلك
لم يتم ومن دخل بلداً ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوماً
وانما يقول غداً اخرج او بعد غداً اخرج حتى بقي على
ذلك سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر ارض
الحرب فنوا الإقامة خمسة عشر يوماً ثم يتنوا الصلوة واذا
دخل المسافر في الصلوة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلوة
وان دخل بعد في ^{الفا} بيته لم يجز صلاته خلفه واذا صلى
المسافر بالمقيمين ركعتين وسلم ثم اتم المقيمون صلاتهم
صلوة

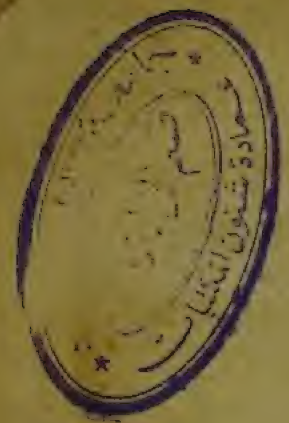
ويستحب له اذا سلم ان يقول لهم اتموا صلواتكم فانا
قوم سفر واذا دخل المسافر مصره اتم الصلوة وان لم ينو
الاقامة فغيره ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن
غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة واذا نوى
المسافر ان يقيم بمكة وميناء خمسة عشر يوماً لم يتم الصلوة
ومن فاتته صلوة في السفر قضاها في الحضر ركعتين و
من فاتته صلوة في الحضر قضاها في السفر اربعاً والعاصي
والطبيخ في سفرهما في الوضوء سواء **باب صلوة**
الجمعة لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر ^{مسجد} جامع او في مصر
ولا يجوز في القرى ولا يجوز اقامتها للسلطان او لمن
امره السلطان ومن شرايطها الوقت فتصح في وقت
الظهر ولا تصح بعده ومن شرايطها الخطبة قبل الصلوة
يخطب الامام خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب
قائماً على طهارة فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند
ابي حنيفة

17
ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا رخصها الله لانه من
ذكر طويل يعني خطبة وان خطب قاعداً او على
غير طهارة جاز ويكره ومن شرايطها الجماعة و
اقلهم عند ابي حنيفة ثلاثة سوي الامام وقال ابو يوسف
ويحمد رخصها الله اثنان سوي الامام ويحضر الامام بها
القراءة في الركعتين وليس رخص فيها قراءة سورة بعينها
ولا يجب الجمعة على سافر ولا امرأة ولا مريض ولا عبد
فان حضروا وصلوا مع الناس اجزاء ^{سنة}
فرض الوقت يجوز للرجل والعبد والمجنون
ان يؤتم بالجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الامام ولا عذر له كسه لم ذلك وجازت ^{الصلوة}
فان بدله ان يحضر الجمعة فتوجه ^{اليها} لا يبطلت
صلوة الظهر عند ابي حنيفة رضي الله عنه بالسعي
وقال رخصها الله لا تبطل حتى يدخل مع الامام ويكره

ان يصلي العذور الظهر بجماعة يوم الجمعة وكذلك
 اهل السجود ومن ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه
 ما ادرك وبنى عليها الجمعة وان ادرك من التشهد او في
 سجود السهو بنى عليها الجمعة عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد ان ادرك مع اكثر الركعة الثانية بنى عليها
 الجمعة وان ادرك اقلها بنى عليها الظهر واذا خرج
 الامام المنيب يوم الجمعة ترك الناس الصلوة و
 الكلام حتى يفرغ من خطبته واذا اذن المؤذنون يوم
 الجمعة الاذان الاول تركه الناس البيع والشري
 وتوجهوا الى الجمعة فاذا صعد الامام المنبر جلس و
 اذن المؤذنون بين يدي النبي فاذا فرغ من خطبته
 اقاموا **باب صلاة العيدين**
 يستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج
 الى الصلوة ويغتسل ويتطيب ويتوجه الى الصلوة

ولا يكبر

ولا يكبر في طريق الصلوة عند ابي حنيفة ^{ابن ابي حنيفة}
 وعند حماد يكبر ولا يتنفل في الصلوة قبل صلاة العيد
 دخلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها الى
 الزوال فاذا زالت الشمس خرج وقتها وصلى الامام
 بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح و
 ثلثا بعدها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة ويكبر
 تكبيرة يركع بها ثم يستدعي في الركعة الثانية بالقرأة فاذا
 افرغ من القرأة كبر تكبيرة واحدة ويكبر تكبيرة رابعة
 يركع بها ويرفع يديه في تكبيرة العيد ثم يخطب
 بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة الفطر
 واحكامها ومن فاتته صلاة العيد مع الامام
 لم يقضها فان غم الهلال على الناس فشهدوا
 عند الامام بولاية الهلال بعد الزوال صلى العيد
 من الغد فان حدث عذر منع الناس من الصلوة



فصلها في اليوم الثاني ولم يصليها بعده ويستحب
 في اليوم الاضحي انما يغسل ويتطيب ويؤخر الاكل
 حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى الصلوة ويصلي ركعتين
 ويصلي الامام بالناس في يوم الاضحي ركعتين كصلوة
 الفطر ويخطب بعدها خطبتين يعلم الناس فيها
 لا ضحية وتكبيرات التشريق فان حلت غدا
 منع الناس من الصلوة في يوم الاضحي صلاتها من الغد
 وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك وتكبيرات التشريق
 اوله عقب الصلوة الفجر من يوم عرفة واخوه
 عقب الصلوة العصر من يوم النحر عند الحزينة
 رضي الله عنه وقال رحمه الله الى الصلوة العشر
 آخر ايام التشريق والتكبير عقب صلوات
 الفروضات الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله الشهد **باب صلوة الكسوف**

الاناسفة

باب كسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين كهيئة
 النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة فيها
 ويخفي عن دار حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 يجهر ثم يدعو بعدها حتى تنجلي الشمس ويصلي بالناس
 اللهم الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع صلا
 ها الناس فرادى وليس في خسوف القمر جماعة
 وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في الكسوف خطبة
باب الاستسقاء قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى
 الناس وحدا ناجا وانما الاستسقاء دعاء والاستسقاء
 وقال رحمه الله صلى الامام بالناس ركعتين يجهر
 فيها القراءة ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويقاب
 الامام دعاء ولا يقرب القوم ان يقوم ولا يحضر احد
 الاستسقاء **باب قيام شهر رمضان** يستحب

ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي
 بهم امامهم خمس تروجات في كل تروجة تسليمات يجلس
 بين كل تروجة من مقدار تروجة واحدة ثم يوتر بهم
 ولا يصلي التروجة جماعة في غير شهر رمضان **باب**
صلوة الخوف اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين
 طائفة وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة
 ركعة وسجدة ثم يقرأ الفاتحة من السجدة الثانية
 مفتت هذه الطائفة الى وجه العدو وجا
 تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة
 وسجدة ثم يقرأ الفاتحة ويصلي بهم الامام ركعة
 الى وجه العدو وجا الطائفة الاولى
 فصلوا وحدا نازكة وسجدة ثم يوتر بهم
 قراءة وتشهد واوسلوا وضوا الى وجه
 العدو وجا الطائفة الاخرى

فان كان الامام مقيما
 صلا بالطائفة الاولى
 ركعتين من المغرب

فصلوا

فصلوا وحدا نازكة وسجدة ثم يوتر بهم
 تشهد واوسلوا وضوا الى وجه العدو ركعة وسجدة
 بقراءة وتشهد واوسلوا فان كان الامام مقيما صلى
 الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين
 ويصلي الامام بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب
 وبالثانية ركعة ولا يقاتلوا في حال الصلوة فان فعلوا
 ذلك بطلت صلواتهم وان اشتد الخوف فصلوا
 ركبا واحدا نازكا يومكون بالركوع والسجود الى اي
 جهة شاءوا اذا لم يقدر واع التوجه **باب**
الجنائز اذا حضر الرجل الموت وجهه الى القبلة على
 شقه الايمن ولقن الشهادتين فاذا مات شدوا الحية
 وغضوا عينيه فاذا ادوا غسلوه وضعوه على سرج
 وجعلوا على عودته خرقا ونزعوا ثيابه ووضعو
 صوته كصلوة ولا يهضم ولا يستشق ثم يفيض

19

عليه ويجزى بغيره وترى يغلى الماء بالسدر او بالحناء
 فان لم يكن فالماء الفرج ويغسل راسه ولحيته
 بالخطمي ثم يصبغ على شقه الايسر فيغسل بالماء
 والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي
 التحت منه ثم يصبغ على شقه الايمن فيغسل حتى يرى
 ان الماء قد وصل الى ما يلي التحت منه ثم يجلسه الفاسل
 ويسنده اليه ويسح بطئه سحر فيقافان يخرج منه شيء
 غسله ولا يعيد غسله ثم يشقه في ثوب ويجعله في القفله
 ويجعل الحنوط في راسه والحيت والكافور على مساجده و
 السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اشواب ازار وقميص
 وقيص ولقافة فان اقتصر على ثوبين جاز فاذا ارادوا
 لف اللقافة عليه ابتدوا بالجانب الايسر فلقوه
 عليه ثم باليمن فانهم خافوا ان ينشر الكفر عنه
 عقده وليكن الملاءم خمسة اشواب ازار وقميص

وخار

وخار وخرة تربطها فوق ثديها ولقافة فان
 اقتصر على ثلثة اشواب جاز وكس يكون الثياب
 فوق القميص تحت اللقافة ويجعل شعرا على
 صدرها ولا يستريح شعر الميت ولا لحته ولا يقص ظفره
 ولا يقص شعره ويجزى الاكلان قبل ان يدبر فيها
 وترأفاذا فرغوا منه صلوا عليه واولى الناس بالصلوة
 عليه السلطان ان حضروا ان لم يحضروا يستحب
 تقديم امام الحرم المكي فان صلى عليه غير الوصي
 او السلطان اعاد الوصي ثم لا يجزى احد ان يصلي بعده
 فان دفن ولم يصلي عليه صلى على قبره في ثلثة ايام والصلوة
 ان يكبر تكبيرة محمد الله عفيها وهو ان يقول سبحانك
 الى اخره ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي عليه السلام ثم
 يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم
 يكبر تكبيرة رابعة ويسلم ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة

ولا يرفع يده الا في التكبيرة الاولى

وان صلى الوصي
 لا يقدم امام الحرم المكي
 من الفضل وغيره خلاصه
 ثم يصلي بعد ذلك ويقرأ المصلي
 الحمد على صدر الميت

فاذا حملوه على سريه اخذوا بقواهم على الاربع ومشتوا
 به مشرعين دون الحبيب فاذا بلغوا الى قبره كبر للناس
 ان يجلسوا قبل ان يوضع الميت عن اعناق الرجال
 ويحفرون قبور ويلحد ويدخل الميت مما يلي القبلة فاذا
 وضع في الحفرة قال الذي يصفه بسم الله وعلى منة رسول
 الله ويوجه الى القبلة ويحل العقدة ويسوي اللبن
 عليه ويكرس الحجر والخشب ولا باسن بالقصب قاص
 والخشش ثم يمال التراب عليه ويستهم القبر ولا
 يسطح ولا يترج ولا يحصص ولا يطين ويستجاب
 قبر المرأة دون قبر الرجل ومن استهل بعد الولادة
 تسمى وغسل وكفن وصلي عليه وان لم يستهل اخرج في خفة
 وليرسل عليه **باب الشهيد** الشهيد
 قتله المشركون او وجد في المعركة وبه اثر العرجة او
 قتله المسمون ظلماً ولم تجب بقتله دية فيكفن في
 ثياب

بسم الله وعما
 في قبره

من قتل القنب غسل وصلي عليه
 ابو خزيمة ومحمد وقال ابو
 عبد الله عليه السلام

ثياب التي هو قتلها ويصل عليه ويغسل واد الاستشهد
 الجنب او الحايض غسل عند ابي خزيمة **باب**
 وكذلك الصبي وقال لا يغسلان ولا يغسل عن الشهيد
 ولا ينزع عنه ثيابه وينزع عنه الفرو والحشور والحف
 والسلاح ومن ارتث غسل والارثاث ان ياكل
 او يشرب او يداوي او يبقى حياً حتى يمضي عليه وقت
 صلوة وهو يعقل او ينقل من المعركة حياً ومن قتل
 في حدة او قصاص غسل وصلي عليه ومن قتل من
 البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه **باب**
الصلوة في الكعبة الصلوة في الكعبة جائزة
 فرضها ونقلها فان صلى الامام يحا فاجل بعضهم
 ظهروا الى ظهر الامام جان ومن جعل منهم ظهروا
 الى وجه الامام لم تجز صلوة فان صلى الامام في
 المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة وصلوا

ابو البغاة وقطاع الطريق
 يغسلان ولم يصلان

بصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى العتبة من
 الامام جازت صلوة اذ لم يكن في جانب الامام و
 من صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته والله اعلم
كتاب الزكوة الزكوة واجبت على الحر
 المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصاباً ملكاً تاماً واصل
 عليها الحول وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب
 زكوة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكوة عليه
 وان كان ماله اكثر من الدين زكي الفاضل اذا بلغ
 نصاباً وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث
 المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمت وسلاح
 الاستعمال زكوة ولا يجوز اداء الزكوة الا بنية مقارنية
 للداء او مقارنية لعزل مقدار الواجب ومن تصد
 بجميع ماله لا ينوي الزكوة سقط فرضها عنه **باب**
زكوة الابل ليس في اقل من خمس ذود صدقة

فاذا بلغت

فاذا بلغت خمسمائة وحال عليها الحول ففيها
 شاة الى تسع فاذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا كانت خمسة عشر ففيها ثلاث شياه
 الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه
 الى اربع وعشرين فاذا كانت خمساً وعشرين ففيها
 بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستاً وثلاثين
 ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستاً
 واربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت ستاً و
 سبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت
 احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين
 ثم تتألف الفريضة فيكون في الخمس شاة
 مع الحقتين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة
 ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس و
 عشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها

بريشو

احدى وستين ففيها حقة
 الى خمس وسبعين فاذا كانت صح

ثلاث حقايق ثم تستأنف الفريضة ففي الخمس شاة
وفي العشر مثانان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي
عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة
وستا وتسعين ففيها اربع حقايق الى مائتين ثم
تستأنف الفريضة ابدا كما تستأنف في الخمسين التي
بعد المائة والخمسين والبحت والعراب سواء
باب صدقة البقر ليس في اقل من ثلاثين من
البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سايلة وحال عليها
الحول ففيها تباع او تبعة وفي اربعين سنة فاذا
زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك
الى ستين عند الحنفية رضي الله عنه ففي الواحد
ربع عشر سنة وفي الاثنين نصف عشر سنة
وفي الثلث ثلثة ارباع عشر سنة وقال رحمه الله
لا شيء

لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين فيكون فيها تبعة
او بيعان وفي سبعين سنة وتبيع وثانين
ستان وتبيعين ثلثة تبعة وفي مائة تبعة
ومسند وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من
تبعة الى مسنة والجواميس والبقر سواء
باب صدقة الغنم ليس في اقل من اربعين
شاة صدقة فاذا كانت اربعين سايلة وحال الحول
ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة
ففيها شانان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها
ثلاث شياه فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه
ثم في كل مائة شاة والقوام والموسى و**باب**
زكاة الخيل اذا كانت الخيل سايلة وحال عليها
الحول ذكرودا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء
اعطى عن كل فرس دينار او ان شاء وقوتها واعطى
او درهم

عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها
مفردة زكاة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
لا زكاة في الخيل ولا في البغال والحمير إلا أن تكون للتجارة
وليس في الفصائل والعجائيل والحمير إلا أن صدقة عند
أبي حنيفة ومحمد إلا أن تكون معها كبار وقال أبو يوسف
فيها واحدة منها ومن وجب عليه حسن فلم يوجد أخذ
المصدق أعلى منها ورد الفضل وأخذ دونها وأخذ الفضل
ويجوز دفع القيمة في الزكاة وليس في العوامل والحواصل
والعلوفه صدقة ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا يركب
ويأخذ الوساير من كان له نصاب فاستفاد في شأه
الحول مالك من جنسه ضمه إلى ماله زكاة به والسائبة
هي التي تكفي بالرجل في أكثر حوله فإن علفها نصف
الحول أو أكثر فلا زكاة فيها والزكاة عند أبي حنيفة
وأبو يوسف رحمهما الله يجب في النصاب دون العقب

وعند سجيل

في الزكاة في الخيل والبغال والحمير
لا زكاة في الخيل ولا في البغال والحمير إلا أن تكون للتجارة
وليس في الفصائل والعجائيل والحمير إلا أن صدقة عند
أبي حنيفة ومحمد إلا أن تكون معها كبار وقال أبو يوسف
فيها واحدة منها ومن وجب عليه حسن فلم يوجد أخذ

وعند سجيل فيهما وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة
سقطت فرضها عنه فأقدم الزكاة على الحول وهو
ملك مالك للنصاب جاز **باب زكاة الفضة**
ليس فيما دون مائتي درهم صدقة فإذا بلغت مائتي درهم
وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة
حتى تبلغ أربعين درهماً فيكون فيها درهم ثم في كل أربعين درهماً
درهم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ما زاد على مائتين
فركاة بحسابها وإذا كان الغالب على الورق الفضة
فهى في حكم الفضة وإذا كان الغالب عليها الفضة فهي
حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً **باب**
زكاة الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب
صدقة فإذا بلغت عشرين مثقالاً وحال عليها الحول
ففيها نصف مثقال ^{نحو درهم آخر} ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان وليس
فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة وفي ثمن الذهب

م ولفضة مائتي درهم نصاب كمثل يجوز أبكى من درهم
ذه كمثل أسكن أو لسه زكاة واجب أو غير ذلك

لأن النصاب للزكاة كالوقت
للصلوة في الزكاة لوجود الوقت
يجوز الزكاة لوجود النصاب
أبى يؤز كمثل عشرين مثقالاً من
درهم درهم وعشرين مثقالاً من
درهم درهم ليس أبكى يؤز درهم
كثرة بشر درهم كمثل زكاة
واجب أو لول درهم درهم

والفضة وحليهما والانية تنهما الزكاة والله اعلم
باب زكاة العروض الزكاة واجبة في كل

التحان كالبنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق
والذهب يقوتها بما انفع للفقراء والمساكين منها واذا كان
النصاب كاملا في ظرف في الحول فمقتضاه فيما بين
ذلك لا يسقط الزكاة ويضم قيمته العروض

الى الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب الى الفضة
بالقيمة حتى يتم النصاب عند ابو حنيفة وقال ابو يوسف
ويحمد لا يضم الذهب الى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء

باب ذكر زكاة قال ابو حنيفة في قليل ما

اخرجه الارض وشجرها العشب سوا سقي شجر
او سقته السماء الا الحطب والقصير والحشيش وقال
ابو يوسف ويحمد لا يجب العشب الا فيما له ثمر

باقية اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا

بصاع النبي

كل صاع يولد ورق درهم
كل صاع يولد درهم

الذهب والفضة

بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الحضرة
عندها عشر وما سقي بغرب او بالية او سانية ففيله نصف

العشر في القولين وقال ابو يوسف رحمه فيما لا يسوق كالزعفران
والقطن يجب فيه العشب اذا بلغت قيمته خمسة اوسق

من ادنى ما يدخل تحت الوسق وقال محمد بن العباس

اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه

فاعبر في القطن خمسة امثال وفي الزعفران خمسة امثال وفي

العسل العشب اذا اخذ من ارض العشب قل او كش عند ابو

حنيفة وقال ابو يوسف لاشي فيه حتى يبلغ عشرة اواق

وقال محمد خمسة اراق والفرق ستة وثلاثون بالعراقي

وليس في الخارج من ارض الخارج عشر **باب**

باب زكاة الصدقة اليه ومن لا يجوز قال الله تعالى

انما الصدقات للفقراء والمساكين الاية فهذه

ثمانية اصناف وقد سقط منها المولفة قلوبهم

او تولى

او تولى

او تولى

او تولى

او تولى

او تولى

او تولى

لأن الله تعالى عز الأسلام وأغني عنهم والفقيرين له
أدنى شيء والمساكين من لشيء له والعامل يدفع اليه
الامام بقدر عمله وفي الرقاب يعان المساكين في
فك رقابهم والغارم من لومه دين وفي سبيل
الله منقطع الغنائ وابن السبيل من كان له مال في
وطنه وهو في مكان لا شيء له فيه فهذه جهات
الزكاة وللمالك ان يدفع الى كل واحد منهم ولان
يقصر على صنف واحد ولا يجوز ان تدفع الزكاة
الى ذبي ولا يبنى بها مسجد ولا يكن بها بيت ولا يقصر
شئ بهارقة لتعق ولا تدفع الى غني ولا تدفع
المسكين زكاته الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده وولده
ولده وان سفل ولا الى امه وام امه ولا الى امهاته
ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة رحو قالوا
تدفع اليه ولا يدفع الى مكانه ولا مملوك ولا مملوكة غني

انما
عمله

ولا ولد

ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم
وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل حارث
ابن عبد المطلب ومواليهم وقال ابو حنيفة ومحمد رضي الله
عنهما اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا ثم ثبت بان غن
انه غني او هاشمي او كافرا ودفع فظلمة الى فقير ثم بان
انه غني ابوه او ابنه فلا اعادة عليه وقال ابو يوسف
عليه الاعادة ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبده او مكانه
لم يحوج في قولهم جميعا ولا يجوز دفعها الى من يملك
نصا بان اي مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل
من ذلك وان كاهن مكنس او يكره نقل الزكاة من
بلد الى بلد واذا تفرقت صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها
الانسان الى قريته او الى قومهم اخو من اهل بلده
باب صدقة الفطر صدقة الفطر واجبة على المسلم
اذا كان مالكا لمقدار النصاب فاضلا عن مسكن

وثيابه وانثائه وفرسه وسلاحه وعبيده يخرج ذلك
عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن ماله للخدمة
ولا يؤدى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في
عيله لا يخرج عن مكاتبه ولا عن ماله للتجارة والعبد
من شريك لا فطرة على واحد منهما ويؤدى المسلم الفطرة
عن عبده الكافر والفطرة نصف صاع من تروا صاع
من تمر او صاع من شعير والصاع عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف
رحمهما الله خمسة ارطال وثلاث رطل ووجوب الفطر
يتعلق بطلوع الفجر من يوم الفطر فمن مات قبل
ذلك لم يجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد طلوع
الفجر لم يجب فطرته ويستحب للناس ان يخرج
الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى الصلوة فان قلدها
قبل يوم الفطر جاز وان اخرها عن يوم الفطر لم
تسقط

٢٧
تسقط وكان عليهم اخراجها **كتاب الصوم**
الصوم ضربان واجب ونفل فالواجب ضربان منه
صايتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والذم المقين
فيجوز صومه بنية من الليل فان لم ينوي حتى أصبح اجزأته
النية ما بينه وبين الزوال والضرب الثاني ما يثبت
في الذمة كقضاء رمضان وصوم الكفارة والذم المطلق
فلا يجوز الا بنية من الليل والنفل كله يجوز بنية قبل
الزوال ويضفي للناس ان يلتصقوا بالحل في اليوم الثاني
والعشرين من شعبان فان راوه صاموا وان غم
عليهم اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا او
من رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل
الامام شهادته وان كان بالسماء علة قبل الامام شها
دة الولحد العدل في رؤية الهلال رجلا كاثا امرأة
حقا كان او عبدا وان لم يكن بالسماء علة لم يقبل الشهادة

منه يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم
من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو
الامساك عن الاكل والشرب والجماع ^{فما راع} النية
فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر وان
ظن ان ذلك يفسد صومه فاكل بعد ذلك ^{تعد} فعليه
القضاء ولا كفارة عليه وان نام فاحتمل او نظر الى امرأة
فانزله او الدهن او احتجم او التحل او قبل لم يفطر فان اتى
بقبلته ^{بشيء} او لمس فعليه القضاء ولا يائس بالقبلة اذا اتى
على نفسه ويكره ان امرأته وان درعه القمي لم يفطرو
ان استقاء عامدا ملاما فيه فعليه القضاء ومن ابتلع
الحصاة او الحديد او التوات افطر فعليه القضاء
ولا كفارة ومن جامع عامدا في احد السبلين او اكل
او شرب ما يتغذى به ^{او يتداوى} به فعليه القضاء
والكفارة مثل كفارة الظهار ومن جامع في ادرن

الفرج

الفرج او جامع بهيمة فانزل فعليه القضاء
ولا كفارة عليه وليس في افساد الصوم في غير رمضان
كفارة ومن احتقن او استعظم او قطر في اذنيه
او داوي جايئة او متهتدا ^{او فوصل الى جوفه او دما} غله
افطروا ^{او قطر في اذنيه} لم يفطر عند ابي حنيفة
رض وقال ابو يوسف رحمه يفسر ومن ذاق شيئا او مضغ
بفده لم يفطر ويكره له ذلك ويكره للمرأة ان تتضع
لصيتها الطعام اذا كان لها منه بد ومضغ العلك
لا يفطر الصائم ويكره ومن كان مريضا في رمضان
فخاف ان صام ازدا رضة افطر وقضي وان كان
مسافرا لا يستقر بالصوم فصومه افضل وان افطر
وقضي جاز وان مات المريض او السافر وهما
على حالهما لم يلزمهما القضاء وان صح المريض
او اقام المسافر ثم مات لزمهما القضاء بقدر
المسا

وان لم يكن له بد لا يكره

الصلوة والاقامة وقضاء رمضان انشاء فرقة وان
 شاء تابعه وان اخذ حتى دخل رمضان اخى
 صام رمضان الثاني وقضى الاقل بعده ولا فدية
 عليه والحامل والمرضع اذا اخافتا على وليهما
 فطرا وقضتا ولا فدية عليهما والشيخ الفاني الذي
 لا يقدر على الصيام يفطر ويطلع ليل يوم مسكينا
 كما يطعم في الكفارة ومن مات وعليه قضاء رمضان
 فاوصى به اطعمه عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف
 صاع من بزر او صاع من تمر او صاع من شعير وان لم
 يوصى لم يلزم الورثة ومن دخل في الصوم التطوع
 او صلوة التطوع ثم افسدها قضاها واذا بلغ
 الصبي واسلم الكافر في رمضان اسكنا بقيقته يومها
 وصاما ما بعده لم يقض ما مضى ومن اغنى عليه
 في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغناء

وقضى

وقضى ما بعده واذا اناف الجنون في بعض رمضان ففطر ما مضى
 منه وما مضى واذا حاضت المرأة او نسيت افطرته ونسيت
 واذا قدم المسافر او طردت الحائض في بعض النهار اسكنا عن الطهر
 والشرب بقيقة يومها ومن تسحر وهو يظن ان الفجر
 لم يطلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت
 ثم تبين ان الفجر كان قد طلع او ان الشمس لم تغرب
 قضى ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن شك في طلوع الفجر فاستحب
 ان لا يتسحر فان اكل فصومه تام ومن راي حلال الفطر
 وحده لم يفطر واذا كان باستمارة علة لم تقبل في حلال الفطر
 الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم تكن بالسماء
 علة لم تقبل الا شهادة جماعة كثير يقع العلم بحرم
باب الاعتكاف الاعتكاف تخت
وهو التلبس في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف
 يحرم على المعتكف الوطئ والمسهة والقبلة ولا يخرج من

المسجد إلا الحاجة إلى نساء أو الجمعة ولا بأس أن يبيع
 ويشتري في المسجد من غير أن يحض السلعة ولا يتكلم
 إلا بخير ويكره له الصمت فإن جامع المعتكف
 عامدا أو ناسيا كليا أو نهارا بطل اعتكافه ومن
 أوجب على نفسه اعتكاف أيام لزمه اعتكافها بيا
 ليها وكانت متبعة وإن لم يشترط التابع والله أعلم
كتاب الحج الحج واجب على الأحرار البالغين
 العقلاء الأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فضلا
 عن المسكن وما لا بد منه ونفقة عياله إلى حين عودته
 وكان الطريق أمنا ويعتبر في المرأة أن يكون لها
 محرم يحج بها أو زوج ولا يجوز لها أن يحج بغيرهما
 إذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام والمفترق
 التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان إلا نحو خمسة
 لأهل المدينة ذوالحليفة ولأهل العراق ذات عرق

ولأهل الشام

ولأهل الشام المجتعة ولأهل نجد قرن
 ولأهل اليمن يملك فإن قدم الأحرار هذه المواقيت
 جاز من كان بعد المواقيت لمواقيت الحمل ومن
 كان مكة فيقاته في الحج الحرم وفي العمرة الحل
 وإذا أراد الأحرار اغتسل أو توضأ والغسل
 أفضل وليس ثوبين جديدين أو غسيلين إذا أرادوا
 ومن طيب أن كان له وجهان يغيب وقال اللهم
 اني اريد الحج فيستره لي وتقبل مني ثم يلبس عقيب
 صلوته فان كان منفردا بالحج نوي بتلبية الحج
 والتلبية ان يقول اليك اللهم لبيك لا شريك
 لك لبيك ان الحمد والتعظيم لك والملك لا شريك
 لك ولا ينبغي ان يحل بشئ من هذه الكلمات
 فان زاد فيها جازا زاد النبي فقد أحرم فليتنق ما
 نهى الله عنه من الرقيق والفسوق والجلال ولا
 جماعا

ليتك

يقتل صيدا ولا يشرب الخمر ولا يدل عليه ولا
يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا
قلنسوة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد الثعلبين
فينقطع عنهما اسفل الكعبين ولا يغطي راسه ولو وجهه
ولا يمس طيبا ولا يحلق راسه ولا شعر بدنه ولا
يقص من لحية ولا ظفر ولا يلبس ثوبا مصبوغا
بورسي ولا زعفران ولا عصفرا الا ان يكون غسلا
لا ينفذ ولا يمس ان يغتسل ويدخل الحمام و
يستظل بالبيت والحمل ويشد في وسط الهيكل ولا
يفسر راسه ولا الحجة بالخطي ويكثر من التلبية
عقب الصلوة وكلما على شرفا او هبط واديا القى
ركبا وبلا سحر او برفع صوته بالتلبية فاذا دخل مكة
ابتدأ بالمسجد الحرام فاذا عاين البيت كبر وهلل
ثم ابتداء بالحج الاسود واستقبله وكبر ورفع يديه

واسقاه

واستلمه وقبله ان استطاع من غير ان يوذى مسلما
ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقراض طبع
قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة اشواط ويجعل
طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط الثلث
الاولى ثم يمشي فيما بقي على حينه ويستلم الحجر كما
مر به ان استطاع ويختم بالاستلام الطواف ثم ياتي
المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث ما يتيسر من
المسجد وهذا الطواف القدوم وهو سنة وليس
بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم
يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت
ويكبر ويهلل ويصلي على النبي عليه السلام و
يدعو الله تعالى للحاجة وينحط نحو المروة
ويشبع على حينه فاذا بلغ الى بطن الوادي سعي
بين اليدين الاخضرين سعي اخر ياتي المروة

فصعد عليها وفعّل كما يفعل على الصفا وهذا استلوا ط
فيطوف سبعة اشواط يبتدئ بالصفا ويختم بالمروة
ثم يقيم بمكة حراما يطوف بالبيت كلما بدله فاذا كان قبل
التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها
الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة فاذا
صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منى فاقام بها حتى
يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا زل
لت الشمس يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر
والعصر في وقت الظهر فيخطب خطبتين يعلم الناس
فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار و
النحر وطواف الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر في
الظهر باذان واقامتي ومن صلى في رحله صلى كل
واحدة منهما في وقتها عند ابي حنيفة وقال لا يجمع
بينهما المنفرد ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب

الحبل

الحبل وعرفات كلما وقف الا بطن عرفة وينبغي
لل امام ان يقف بعرفة على راحته ويدعو الله ويعلم
الناس المناسك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف
ويجتهد في الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامام
والناس معه على هينتهم حتى ياتوا المزدلفة فينزلون
بها والمستحب ان ينزل بقرب الحبل الذي عليه
المعلقة يقال له فرخ ويصلي الامام بالناس المغرب
والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق
وحده لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فاذا طلع
الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغليظ ثم وقف وقف
الناس معه فدعا والمزدلفة كلما وقف الا بطن
مكة ثم افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس
حتى ياتوا منى فيبتدئ بحجة العقبة فيريها من بطن
الوادي سبع حصات مثل حص الحذف يكتب مع

كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول
حصاة ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يقصر والحلق
افضل وقد حل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من
يوم ذلك او من الغدا ومن بعد الغد فيطوف بالبيت
طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعي بين الصفا
والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف
سعي بعده على ما قدمناه من السعي عليه فان لم يكن قد تم وقد حل له النساء وهذا
الطواف هو المفروض في الحج ويكر تأخير عن هذه الايام
فان اخره عنها الزمده ثم عند ابي حنيفة رضي الله عنه ثم يعود
الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني
من التحري الى الجمار التلث ببنتى بالتي تلي المسجد فير
بها سبع حصاة يكتر مع كل حصاة ويقف عندها
ويدعو ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي
بحمة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من

الغدري

الغدري الجمار التلث بعد الزوال الشمس كذلك فاذا
راد ان يتعجل النفر نفرا الى مكة وان اراد ان يقيم في الجمار
التلث يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي
في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابي حنيفة
ويكر ان يقدم الانسان نقله الى مكة ويقوم حتى يرمي
فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة اشواط
لا يرمل فيها وهذا طواف الصدر وهو واجب الاعلى اهل
مكة ثم يعود الى اهله فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى
عرفة ووقف بها على ما قدمناه وقد يسقط عنه طواف
القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن ادرك الوقوف بعرفة
مابين زوال الشمس يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر
فقد ادرك الحج ومن احساز بعرفة وهو نائم او مغمي عليه
او لم يعلم انها عرفة اجزاء ذلك عن الوقوف والمراعاة
في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكشف راسها وتكشف

وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل في الطواف ولا
 تسجي بين الميادين ولا تخلق وكان تقصيره **باب**
القران القران افضل عندنا من التمتع والافراد وصفه القران
 ان يهل بالعمرة والحج معاً من الميقات فيقول عقيب
 الصلوة اللهم اني اريد العمرة والحج فيستريهما لي تقبلهما
 مني فاذا دخل مكة ابشده فطاف بالبيت سبعة اشواط
 يرمل في الثلث الاول منها ويسجي في الباقي على هيئة و
 يسجي بعدها بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم
 يطوف بعد السعي طواف القدوم ويسجي بين الصفا والمروة
 كما يتنافى المفرد واذا رمي بالحجارة يوم النحر ذبح شاة او بقرة
 او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران فان لم يكن
 له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج آخرها يوم عرفة
 فان فاتته والصوم حتى اتي يوم النحر لم يجزه الا الدم ثم
 يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها بمكة

بعد فراغة

بعد فراغة من الحج جازوان لم يدخل القارن مكة وتو
 جه الى عرفات فقد صار رافضاً للعمرة وعليه قضاءها
باب التمتع التمتع افضل من الافراد عندنا والمتمتع على
 وجهين متمتع بسوق الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي
 وصفه التمتع ان يبتدئ من الميقات فيحرم بحجرة
 ويدخل مكة فيطوف لها ويسعي ويحلق او يقصر
 قد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف
 يقرب بمكة حالاً فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من
 المسجد وفعل ما يفعله الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان
 لم يجد صلياً ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وان اراد
 التمتع ان يسوق الهدي احرم وساق هديه فان
 كانت بدنة قلدها عنزاً او نعلاً وشعر البدنة عند
 ابي يوسف وعمر بن محمد رحمهما الله وهو ان يشق سنانها
 من الجانب الايمن ولا يشعر عند ابي حنيفة رضي الله

فاذا دخل مكة طاف وسعي ولم يتحل حتى يحرم بالحج يوم الترو
ية فان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم فاذا حلق
يوم النحر فقد حل من الاحرامين وليس لاهل مكة
تمتع ولا قران واعمالهم الافراد خاصة واذا
عاد للمتع الى بلده بعد فراغه من العمرة ولم يكن
ساق الهدي بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل
اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم خلت
اشهر الحج فتمت واحرم بالحج كما تمتعوا وان طاف لعمرة
قبل اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا ثم حج من عامته
ذلك لم يكن تمتعوا واشهر الحج اشواط والفقهاء
وعشر من الحج فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز
احرامه وانعتد حجا واذا حاضت المرأة عند الاحرام
اغتسلت واحرمت وصنعت كما يصنع الحاج
غير ان كان لا يطوف بالبیت حتى تطهر فان حلت
فقط

بعد

20
بعد الوقوف وطواف الزيارة انصرف من مكة ولا شيء
عليها الترك طواف الصدرة باب الجنائز
الا تطيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضو كاملا
فما اذا فعله دم وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة
وان لبس ثوبا مخيطا او غطي راسه يوما كاملا
فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة
وان حلق ربع راسه فصاعدا فعليه دم
وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق
مواضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة رضي الله عنه
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عليه صدقة وان قص
اظافر يديه ورجليه فعليه دم وان قص اظافر يديه
او رجلاه فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظافر
فعليه صدقة وان قص خمسة اظافر تنفرقة من
يديه ورجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة وابو يوسف

وعلى

رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله عليه دم وان تطيب
 او حلق اوليس من غير عذر فعليه دم وان كان
 من عذر فهو بخير ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق
 على ستة مساكين بثلاثة اصوع من طعام وان شاء صام
 ثلاثة ايام وان قبل او لم يشهوه فعليه دم ومن جامع في
 احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة
 ويضيق الحج كما يضي من لم يفسد الحج وعليه القضاء
 ليس عليه ان يفارق امراته اذ حج بها في القضاء ومن
 جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة
 وان جامع بعد الحلق فعليه شاة ومن جامع في العمرة
 قبل ان يطوف اربعة اشواط افسدها وضي فيها و
 قضاها وعليه شاة وان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط
 فعليه شاة ولا تفسد عمرته ولا يلزمه القضاء ومن
 جامع فاسيا كان كن جامع عامدا ومن طاف طواف

القدوم

القدوم محدثا فعليه صدقة وان طاف جنباً فعليه شاة
 ومن طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان
 جنباً فعليه بدنة والافضل ان يعيد الطواف مادام بمكة
 ولا يج عليه ومن طاف طواف الصدر محمد ثا فعليه صدقة
 فان طاف جنباً فعليه شاة ومن ترك طواف الزيارة
 ثلاثة اشواط فمادونهما فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط
 بقي محرما ابد احتيط فمادونهما ومن ترك ثلاثة اشواط من
 طواف الصدر فعليه صدقة وان ترك طواف الصدر او
 اربعة اشواط منه فعليه شاة ومن ترك السعي بين الصفا
 والمروة فعليه شاة وحجة تام ومن افاض من عرفة قبل
 الامام فعليه دم ومن ترك الوقوف بالزدلفة فعليه دم
 ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم وان ترك رمي يوم
 واحد فعليه دم ومن ترك رمي احدي الجمار الثلث فعليه
 صدقة وان ترك رمي حجرة العقيقة في يوم النحر فعليه دم

فعلية الجزاء وان ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا
يحل اكلها ولا بائس ان ياكل المحرم لحم صيد اصطفا
حلال وذبيحته اذا لم يذله المحرم عليه ولا امره بصيده
وفي صيد الحواشي الذبح الحلال الجزاء وان قطع حيش
الحرم او شجره الذي ليس بمأوى ولا هو مأوى
الناس فعليه قيمته وكذا فعله القارن تمام ذكرنا ان
فيه على المفرد ما فعله دمان دم الحجته ودم العنة
الا ان يتجاوز اليقات من غير احرام ثم يحرم بها
لعنة والحج فيلزمه دم واحد واذا اشترك محرمان
في قتل صيد فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا واذا اشترك
حلالا في قتل صيد المحرم فعليه ما جزاء واحد واذا باع
المحرم صيدا او ابتاعه فالبيع باطل **باب**
الحيوان اذا احصر المحرم بهتوا واصابه مرض منعه
من المضي حلال التحلل وقيل له ابعد شاة

تذبح في

تذبح في الحرم وواعد من يحملها يوم ما بعينه يذ
فيه ثم تحلل وان كان قارنا بعث بدمين ولا
يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه
قبل يوم النحر عند الحنيفة رضي الله عنه وقال
رحمها الله لا يجوز الذبح للمحصر بالتحج الا في يوم النحر
ويجوز للمحصر بالعمرة ان تذبح متى شاء **المحصر**
بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمره وعلى المحصر بالعمرة
وعلى القارن حجة وعمرتان واذا بعث المحصر
ثابت قدس هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم
بعينه ثم زال الاحصار فان قدر ادراك الهدي والحج
لم يجز له التحلل ولنزومه المضي وان قدر على ادراك
الهدي دون الحج تحلل وان قدر على ادراك الحج
دون الهدي جاز له التحلل استحسانا ومن احصر
بكرة وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا

وان قدر على احدهما فليس بمحصر **باب**

الوقوف ومن احرم بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع
الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعي
ويتحلل ويقضي الحج من قابل ولا دم عليه والعمره
لا تقوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام
يكروه فعلها فيهما يوم عرفة ويوم النحر وایام التشريق
والعمره سنة وهي الاحرام والطواف والسعي والله اعلم

باب الهدي الهدي ادناه شاة وهو من ثلثة

انواع الابل والبقر والغنم يحزني في ذلك الشئ قصا
لا تخن الضان فان الجبل منه يحزني ولا يجوز في
الهدي مقطوع الاذن او اكثرها ولا مقطوع الذنب
ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ولا العجفاء ولا
العرجاء التي لا يشي الى المسك المفك والشاة جائزة
في كل شئ الا في موضعين من طواف طواف الزيارة

جنباً

جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز
الابدية والبدنية والبقية يحزني كل واحد منها عن
سبعة اذ كان كل واحد من الشراكا ويريد القرية
فان اراد احدهم بنصيبه اللحم لم يحز للباقي ويجوز
الاكل من هدي التطوع والمنفعة والقران ولا يجوز الاكل

من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي التطوع والمنفعة والقران

التي يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اي وقت يشاء ولا يجوز الاكل من بقية

لا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز ان يتصدق بها الهدي

على ساكني الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا
والافضل في البدن النحر وفي البقر والغنم الذبح
والاولي ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه اذ كان
يحسن ذلك ويتصدق بجلدها وخطامها ولا يعطى

احدة الجزاء منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها
ركبها وان استغنى عن ذلك لم يركبها وان كان

للمالين لم يجلبها وينضح ضربها بالماء البارد حتى
ينقطع اللبن ومن ساق هدياً في عطب فان كان
تطوعاً فليس عليه غيره وان كان عن واجب فعليه
ان يقيم غيره مقامه وان اصابه به عيب كبير اقام
غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء واذا عطبت
البدنة في الطريق فان كان تطوعاً فخرها وصيغ نعلها
بدمها وضرب بها صفتها ولم ياكل منها فهو ولا غيره
من الاغنياء ويقلد وان كانت واجبة اقام غيرها
مقامها وصنع بها ما شاء ويقلد هدي التطوع و
المتعة والقران ولا يقلد دم الاحصاس ولا دم الجن
كتاب البيوع البيع ينعقد بالايجاب والقبول
اذا كانا باعاً للمضى واذا اوجب احد المتعاقدين البيع
فلا حرج بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء
ردة وايهما قام من المجلس المجلس قبل القبول

بطل

بطل الايجاب واذا حصل الايجاب والقبول لم
يبيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب او عقم
روية والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة
مقدارها في جواز البيع والاثاث المعلقة لا تصح الا ان
يكون معرفة القدر والصفة ويجوز البيع بثمن حال
ومو أجل اذا كان الاجل معلوماً ومن اطلق الثمن في
البيع كان على غالب نقد البلد فان كانت النقود مختلفة
فاليبيع فاسد الا ان يبين احدهما ويجوز بيع الطعام
والحبوب مكائلاً ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقدار
وبوزن حجي بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبر
طعام كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند
ابي حنيفة رضي الله عنه الا يسمى جملة قفيزاتها
ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم فاليبيع فاسد
في جميعها وكذلك من باع ثوباً بمذاعة في سراج بدرهم
كل

ومواز ذلك صح

ولم يسمي جملة الذرعان فالبيع فاسد ومن اتبع
صورة طعام على انها مائة قفيرة مائة درهم فوجدتها
اقل كانت المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود
بحصته من الثمن وان شاء فسخ البيع وان وجد
اكثر من ذلك فالزيادة للبائع ومن اشترى ثوبا على
اثة عشرة اذرع بعشرة درهم او ارضا على انها عشرة
ماية ذراع مائة درهم فوجدتها اقل فالمشتري بالخيار
ان شاء اخذها بجملة الثمن وان شاء ترك
وان وجدها اكثر من الذرع الذي سماه فهي للمشتري
والاخييار للبائع وان قال بعثتكم على انها مائة ذراع
كل ذراع يد فوجدتها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها
بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان وجدها
زايدة فالمشتري بالخيار وان شاء اخذ الجميع
بحصته كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع ومن

من ذلك صح

بما يثمة درهم صح

بائع دارا دخل بناؤها فابيع
ان يسمي ولا يدخل صح

وان قال

وان قال بعثتكم هذه الزرعة على انها عشرة اثواب
بماية درهم كل ثوب بعشرة درهم فان وجدنا
جواز البيع بحصة وان وجدها زائدة فالبيع فاسد
من باع دارا دخل في البيع بناؤها وان يسمي ومن
باع ارضا دخل ما فيها من النخلة والشجرة في البيع
وان لم يسمي ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا
بالسمية ومن باع نخلا او شجرا فبذرة ثمرة له
للبائع الا ان يشترطها المبتاع وقيل للبائع ان قطعها
او سلم البيع الى المشتري ومن باع ثمرة كرم يبدو صلاحها
او قد بدا وجاز البيع ووجب على المشتري قطعها
في الحال وان شرطها تركها على النخل فسد البيع ولا
يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها ارضا معلومة
لنفسه ويجوز بيع الخنطة في سبلها والباقي في نفسه
ومن باع دارا دخل في البيع مفاتيح اغلاقها واجرة
الكلد لري

ع

الكيال ^{أي صافي} فافدا الثمن على البايع واجبة اوقات الثمن
 على المشتري ومن باع سلعة بثمن قيل للمشتري ^{أي}
 اولا فاذا ادفع الثمن قيل للبايع سلم المبيع ومن باع سلعة سلعة
 او ثوبا بثمن قيل لهما سلما **باب خيار العيب**
 خيار الشرط جائز في بيع البايع والمشتري و
 لهما الخيار ثلثة ايام فمادونها ولا يجوز اكثر من
 ذلك عند ابي حنيفة رضي الله وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهما يجوز اكثر من ذلك اذا سمي مدة معلومة و
 خيار البايع يمنع اخراجه المبيع من ملكه فان قبضة
 المشتري فهلك في يده ضمنه بالقيمة وخيار المشتري
 لا يمنع خراجه المبيع من ملك البايع الا ان المشتري
 لا يملكه عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يملكه فان
 هلك في يده هلك بثمن وكذلك ان دخل عيب
 ومن شرط الخيار فله ان ^{أي} ينسخه ^{أي} في مئة الخيار
 وله

ولا يدخل في ملكه

وله ان يحيزه فان اجاز به غير حضرت صبيح جاز
 وان فسح لم يحز الا ان يكون الاخر حاضر او اذا مات
 له الخيار الشرط بطل خياره ولم **ينتقل** الى ورثته
 من باع عبدا على انه خيار ^{أي} ان كان ^{أي} كان ^{أي} كان
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان
 شاء تركه **باب خيار الرجوع** خيار الرجوع
 ومن اشترى شيئا لم يره فالباع جاز له الخيار اذا
 اراد ان شاء اخذه وان شاء تركه ومن باع ماله
 فلا خيار له وان نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر
 الثوب ^{أي} سطونا او الى وجه الجارية ^{أي} اول وجه الدابة و
 كفلها فلا خيار له وان رأى صحن الدار فلا خيار له ^{أي} لم
 يشاهد بيوتها وبيع الامم ^{أي} وشقوا ^{أي} جاز له الخيار اذا
 اشترى ويسقط خياره ^{أي} ان ^{أي} يفسد ^{أي} المبيع اذا كان يعرف
 بالفساد او شتمه اذا كان يعرف بشتمه ابدا وقه اذا
 بالفساد ^{أي} بالفساد ^{أي} بالفساد ^{أي} بالفساد

والمعسر

لان

ع

كان يعرف بالذوق ولا يسطر خياله في العقاص حتى يوصف

له ومن باع ملك غيره بغير امره فالملك له بالخيار ان

البيع ^ب شاء ارجاز ان شاء فسخ وله الاجازة ان كان المعقود

عليه باقيا والمتعاقدان البيع بحالهما ومن رأى احد

الشوئين فاشترى هما ثم رأى الاخر جاز له ان شاء

يردهما ومن مات وله خيار الوثنية بطل خياله ولم

ينتقل الى ورثته ومن رأى شيئا ثم اشترى ففان كان

على الصفة التي راه فلا خيار له وان وجد متغيرا فله

الخيار والله اعلم باب خيار العيب

اذا طلع المشتري على عيب في البيع فهو بالخيار ان شاء اخذه الثمن

يبيع الثمن وان شاء رده ولم له ان يسكه وباخذه النقصان

وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب

والايات ^و سواها في البول في الفرس والسرف في الصغير

ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك عيب حتى يعاود بعد البلوغ

والنحس

ببيع في الغلام الا ان يكون من ذرية ^و والنحر والدفن عيب في الجارية وليس في الجارية دون الغلام

واذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع عيب كان عند

البائع فله ان يرجع بنقصان العيب ولا يرد البيع

الا ان يكون برضى البائع ان ياخذ به بعينه وان

قطع المشتري الثوب وخطا طامه او صبغه اولت

التوقيق بيمين ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه

وليس للبائع ان ياخذ هو من اشترى عبدا فاعتقه

او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه فان

اعتقه على مال لم يرجع بشئ فان قتل المشتري

العبدا وكان طعاما فاكله لم يرجع عليه بشئ في قول

ابي حنيفة رضي الله عنه وقال يرجع بنقصان ومن باع

عبدا فباع له المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبله

بقضاء القاضى فله ان يرده على بايعه وان قبله بغير

قضاء القاضى فليس له ان يرده ومن اشترى عبدا

بنحس

ثم اطلع على عيب

وشروط البراءة من كل عيب فليس له ان يرد به عيب
 على البائع وان لم يتم العيوب ^{ويعتقها} ^{باعتها}
ب بيع الفاسد اذا كان احدا
 العوضين او كلاهما محررا فالبيع فاسد كالبيع بالثبته
 او بالدم او بالخمر او بالخنزير وكذلك اذا كان غير
 مملوك كالحر وبيع ام الولد والمذنب والمكاتب فاسد
 ولا يجوز بيع السمك في الماء ولا بيع الطير في الهواء ^{قش}
 ولا يجوز بيع الحمير ولا التاج ولا يجوز بيع اللبن في
 الضرع والصفوف ^{او يبيع} على ظهر الغنم وذرير من ثوب
 وجذع في سقف ^{او ادمق} وضريبة القانص وبيع المزابية
 وهو بيع التمر على النخل ^{او ادمق} بخصه تمر ولا يجوز بيع
 بالقار الحمر واللامسة ولا يجوز بيع ثوب من
 ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري او
 يدبره او يكاتبه او باع امه على ان يستولدها

فلا ان يصطاطه

فالبائع ف

فالبائع فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخرجه
 البائع شهرا او دارا على ان يسكنها او على ان يفر
 المائتة درهم او على ان يهدي له هدية ومن باع
 عبدا على ان لا يسلّمها الى راس الشهر فالبيع
 فاسد ومن باع جارية لا حملها فسد البيع ومن
 اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع ويخيطه
 قميصا او قباء او نعلان على ان يخذوها او يشر
 كها فالبيع فاسد والبيع الى التورن والمهرجان و
 صوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان
 ذلك فاسد ولا يجوز بيع الحصاد والدياس ^{اي او يبيع}
 القطاف ^{اي او يبيع} والقدوم الحات فان تراضيا باسقاط
 قبل ان ياخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل
 قدوم الحاتج جاز البيع واذا قبض المشتري المبيع في البيع
 الفاسد باس البائع وفي العقد ^{العقد} عوضات كل واحد منهما

الاجل ص

مال ملك البيع ولزمته قيمته ولكل واحد من
 المتعاقدين فسخه فان باعته المشتري نفذ بيعه و
 من جمع بين حتر وعبد او شاة ذكينة ومينة بطل
 البيع فيهما وان جمع بين عبد ومديرا وبين عبده
 وعبد غيره صح العقد في العبد بحضرة من الثمن و
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش وعن
 السوم على سوم غيره وعن تلقي الجلب وبيع الحاضر
 للبادي والبيع عند اذان الجحقة وكل ذلك بكمه ولا
 يفسد به العقد ومن ملك مملوكين صغيرين احده
 هما ذرهم محرم من الاخر ليعتق بينهما وكذلك
 ان كان احدهما كبيراً فان فرق بينهما كتب له ذلك
 وجاز البيع وان كان كبيرين فلا بأس بالتفريق
 بينهما **باب الاقالة** الاقالة
 جازية في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اقل

والاخر صغيرا

منه او اكثر

منه او اكثر فالشرط باطل ويتبدل الثمن الاول و
 في فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرها او شفع
 في قول الجعيفة وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة
 وهلاك البيع يمنع منها فان هلك بعض البيع جاز
 الاقالة في باقية الله اعلم **باب المراجعة**
والتولية المراجعة نقل مملكة بالعقد الاول
 بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية نقل مملكة
 بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ولا تنص
 المراجعة والتولية حتى يكون العوض ماله مثل ويجوز
 ان يصنف الى راس المال اجرة القصاص والصبتان ^{قاصم}
 والظواهر القتل واجرة حمل الطعام ويقول قام علي بكذا
 ولا يقول اشتريته بكذا فان اطلع المشتري على خيانه
 في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ وان

اطلع على خيانه في التولية اسقطها من الثمن وقال
 ابو يوسف رحمه الله يحاط بهما وقال محمد رحمه الله
 لا يحاط بهما ومن اشترى شيئا مما قبل ويحاط به
 بعد حقه يقبضه ويجوز بيع العقار قبل القبض عند
 ابو حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا يجوز
 من اشترى مكبلا مكابلة او موزنا موازنة فأناله
 وانزله ثم باعه مكابلة او موازنة لم يجز له شئ منه ^{الثاني}
 ان يبيعه ولا ياكلو حتى يعيد الكيل والوزن فيدهو
 التصرف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري
 ان يبيع الثمن ويجوز للبائع ان يبيع في البيع
 ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاستحقاق
 بجميع ذلك ومن باع بثمن حال يثا اجله اجلا معلوما
 صار فوجلا وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار فوجلا
 الا القرض فان تاجيله لا يقبح **باب الربوا**

زيد باع لعمرو شخصين
 حال في دينه واشترى منه
 عمرو بدين معلوم واجله
 اجلا معلوما صار فوجلا وكل
 دين حال اذا اجله فاجله
 صار فوجلا الا القرض فان
 تاجيله لا يقبح والله اعلم

الربوا

الربوا محرم في كل كيل او موزن يبيع بحسنه متفاضلا
 فالعلة الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا
 بيع الكيل او الموزن بحسنه مثلاً بمثل بمثل بمثل
 البيع وان تفاضلا لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالتردي
 مما فيه الربوا الا مثلاً بمثل فاذا اعدم الوصفان الجنس
 والمعنى المضموم اليه حل التفاضل والنسأ واذا وجد أحدهم
 التفاضل والنسأ واذا وجد أحدهما وعدم الآخر حل
 التفاضل وحرم النسأ وكل شئ نقص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كبدل فهو مكمل
 ابداً وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير
 والتمر والبلح وكل ما نقص على تحريم التفاضل فيه وزناً
 فهو موزون ابداً مثل الذهب والفضة وما لم ينقص
 عليه فهو محمول على عادة الناس وعقد الصرف
 ما وقع على جنس الاثمان يعقب فيه قبض عوضه

وان ترك الناس الوزن

في المجلس وما سواه مما فيه التبريد فيه التعان
 ولا يعتبر فيه التقابض ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق
 ١٧ ان يكون اللحم مما في الشاة ولا يتوقف ويجوز بيع اللحم بالحبوان عند حنفية
 والي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد لا يجوز الا على
 سبيل الاعتبار اذا كانت من جنس واحد ويجوز بيع
 الرطب بالتمر مثلاً بمثل والعنب بالنبيذ ولا
 يجوز بيع الزيتون بالزيت والسمسم بالسيرج حتى
 يكون الزيت والسيرج اكثرهما في الزيتون والسمسم
 فيكون الدقن بمثله والزيادة بالتجسير ويجوز بيع
 اللحام المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً وكذلك
 البان البقر والغنم والسحل الدقل بخل العنب متفاضلاً
 ويجوز بيع العنب بالحنطة والدقيق متفاضلاً ولا يربو
 بين المولى وعبد ولا بين المسلم والحر في دار الحرب
باب السلم السلم جائز في الكيلات

الابل

والموزونات

ف

والموزونات والمعدودات التي لا تضاف كالجوز والبيض
 وفي المذروعات ولا يجوز السلم في الحبوان ولا في طرافه
 ولا في الجلود عدد ولا في الحطب خرماً ولا في الرطبة جزراً
 ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من
 حين العقد الى حين الحل ولا يصح الا باجل معلوم
 ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه وبذراع رجل
 بعينه ولا في طاعام قرية بعينها او قرية نخلة بعينها
 ولا يصح السلم عند حنفية رضي الله عنه الا بسبع
 شل يطا تذكر في العقد جنس معلوم ونوع
 معلوم والصفة معلومة ومقدار معلوم واجل
 معلوم ومعرفة مقدار راس المال اذا كانت تما
 يتعلق العقد على قدره كالكيل والوزن و
 المعدود وتسمية المكات الذي يؤق فيه اذا كانت له
 حمل ومؤنة ولا ربحها الله لا يحتاج الى تسمية ربح

المال اذا كان معيناً ولا الى مكان التسليم وبسببه في
موضع العقد ولا يصح التسليم حتى يقبض ماس المال
قبل ان يفارق ولا يجوز التصرف في ماس المال في التسليم
فيه قبل قبضه ولا يجوز الشركة والتولية في التسليم في وجوب
التسليم في الشيا ب اذا سمي طهر وعرضاً وقرعة ولا يجوز
التسليم في الجواهر ولا في الخبز ولا لباس بالسلم في
الخبز ولا بغيره اذا سمي ثبته معلوماً وكل ما يمكن ضبط
صفته ومعرفة مقداره جائز التسليم فيه وما لا يضبط
صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز التسليم فيه ويجوز
بيع الكلب والفهد والسياب ولا يجوز بيع النهر
والخزير ويجوز بيع دود القير الا ان يكون مع القير
ولا النحل الا مع الكواكيت واهل الزمة في البياعات
كالمسلمين الا في النهر والخزير خاصة فان عقد
على النهر كعقد المسلم على العصير وعقدهم على الخزير

التسليم

يجوز بيع

كعقد

كعقد المسلم على الشاة **كتاب القرض**

القرض هو بيع اذا كان كل واحد من عوضين من جنس
الاشياء فان باع فضة بفضة او ذهباً بذهب لم يكن
الامثالاً بل وان اختلفا في الجودة والصياغة والبلد
او وزن بوزن ^{او يبيع او يقرض}
من قبض العوضين قبل الافتراق واذا باع الذهب
بالفضة جاز التفاضل ووجب التقابض وان افتراقا
في القرض قبل قبض العوضين او احدثهما بطل العقد
ولا يجوز التصرف في ثمن القرض قبل قبضه ويجوز بيع
الذهب بالفضة بمخازفة ومن باع سيفاً بمخازفة
درهم وحليته خمسون درهماً فدفعت من ثمنه خمسين
جاز البيع وكان المقبوض من حصة الفضة وان لم
يأتين ذلك وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من
ثمنهما فان لم يتقابضا حتى افتراقا بطل العقد في
الحلية والسيف جميعاً ان كان لا يتخلص الا

بضرب وان كان يتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف
وبطل في الحلية ومن باع اناة فضة ثم افترقا وقد قبض
بعض ثمنه بطل العقد فيما لم يقبض وصح فيما قبض
وكان الاثاء شركتهما وان استحق بعض الاثاء
كالشراء بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته وان
شأه رده وان باع قطعة نفقة فاستحق بعضها
اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له ومن باع درهين و
دينارا بد دينارين ودرهم جاز البيع وجعل كل واحد
من الجنين ^{بمقابل} بالجنين الاخر ومن باع احد عشر
درهما بعشرة دراهم ودينارا جاز البيع وكانت العشرة
ثلثها والدينار بدرهم ويوزع درهمين صحيحين
ودرهم غلبي بدرهم صحيح ودرهمين غلبي واذا كان
الغالب على الدرهم الفضة فهي فضة واذا كان الغا^{لب}
على الدنانير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من
تحميم

تحميم التفاضل ما يعتبر في الحياد وان كان الغالب
عليها الفضة فليس في حكم الدرهم والدنانير فاذا بيعت
جنسهما تفاضلا جاز واذا اشترى شككت فترك ^{بها سعة}
الناس للمعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة وقال
ابو يوسف رحمه الله عليه قيمتها يوم البيع وقال
محمد بن سحرمة الله عليه قيمتها اخر ما تعامل الناس
بها ويحوز اليه بالفلوس النافقة وان لم يتعين
وان كانت كاسنة لم يحز البيع بها يعنيها واذا باع
بالفلوس النافقة ثم كسدة بطل البيع عند أبي حنيفة
رضي الله عنه ومن اشترى شيئا منه بنصف درهم
فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم
من الفلوس ومن اعطى الصيرفي درهما فقال
اعطني بنصفه فلوسا بنصفه نصف الا حبة
فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة ^{والله} وقال لا رخصا

ونصف ص

جاء اليه في الفلوس وبطل فباقي ولو قد اعطى
درهم فلوس ونصف الاحبة كان وكانت الفلوس
والنصف الاحبة تدبرهم **كتاب الرهن**
الرهن ينقذ بالاجاب والقبول ويتم بالقبض
فانا قبض المرتهن الرهن محوزا مفرغاً من ثمنه انما القند
فيه ومالم يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه
وانشأ رجع عن الرهن فاذا سلم اليه فقبضه دخل في ضمانه
ولا يصح الرهن الا بدين مضمون وهو مضمون بالارقال
من قيمته ومن الدين فاذا هلك في يد المرتهن وقيمته
والدين سواء ما دام المرتهن مستوفياً لدينه حكماً
وان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل ما دام في يده
اقل سقط من الدين بقدر ما ورجع المرتهن بالفضل
ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن شجرة على رؤس النخل دون
النخل ولا رهن في الارض دون الارض ولا يصح الرهن

من الدين ص

بالامانة
ولا يجوز رهن رهن ولا رهن رهن ولا رهن رهن
بالامانة

بالامانة كمال الودائع والمضاربات ومال الشركة
ويصح الرهن برأس مال السلم وثمن الصرف
والسلم فيه فان هلك في مجلس العقد ثم انصرف
والسلم وصار المرتهن مستوفياً واذا انقضا على
وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمرتهن ولا
للمرتهن من يده فان هلك في يده هلك من ضمان
المرتهن ويجوز رهن الدراهم والتنانير والكيل
الموزون فان رهن يخنسها هلكت بثمنها من
الدين وان اختلفا في الجودة والقياس ومن
كان له دين على غيره فاخذ منه مثلاً دينه فانه
ثم علم انه كان زيوفاً فلا شيء له عند ابي حنيفة وعند
رضي الله عنهما وقال ابو يوسف يرد مثل الزيو
ويرجع بالحياد ومن رهن عبدين بالف درهم
فقبض حصة احدهما لم يكن له ان يقبضه مع يوكي

يؤدى باقي الدين واذا وكل الراهن المرتهن او العدل
او غيره ما يبيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة
جائزة فان شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس
للمرتهن عزله عنها فاعزله لم ينعزل وان مكث
الراهن لم ينعزل وللمرتهن ان يطالب الراهن
بدينه ويحبسه به وان كان الرهن في يده فليس
عليه ان يملكه من بيعه حتى يقضيه الدين من ثمنه
فاذا اقصاه الدين قيل له سلم الرهن اليه واذا باع الرهن
بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف فان اجازته
المرتهن جاز البيع وان رده بطل البيع وان قضا
الراهن دينه جاز وان اعنق الراهن عبد الرهن
نفذ عتقه فان كان الدين خلا طول باداء
الدين وان كان موجلا اخذ منه قيمته العبد
فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين وان كان

الراهن

الراهن معسر استحق العبد في قيمته ففضي
به الدين وكذلك ان استهلك الراهن الرهن وان
استهلكه اجنبي فالمرتهن هو المصم في تضمينه ويأخذ
القيمة فتكون رهنا في يده وجباية الراهن على الرهن
مضمونة وجباية الرهن على الراهن وعلى المرتهن
وعلى مالهما هذك واجرة البيت الذي يحفظ فيه
الرهن على المرتهن واجرة الراعي على الراهن و
نفقة الرهن على الراهن وغاؤه للرهن فيكون
رهنا مع الاصل فان هلك بعين شيء وان هلك
الاصل وبقي الثمن او افترق الراهن بحصة يقسم الدين
على قيمته الرهن يوم القبض وقيمة الثمن يوم الفكاك
فما اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب الثمن
افترق الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن والنحو
في الدين عند اي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ولا

استهلك

اي الاصل والزيادة

يصير الرهن رهنا بهما واذا رهن عينا واحدا عند
رجلين بدين لكل واحد منهما جاز وجميعهما رهن
عند كل واحد منهما والمضون على كل واحد منهما
حصته دينه منها فان قضى احد هما دينه كانت
كلهما رهن في يد الاخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا
على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه ~~بغير~~ فاف
اشع المشتري من تسليم الرهن لم يبر عليه وكان
البائع بالخيار ان شاء رضي بترك الرهن
وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن
حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا ولا رهن ان يحفظ
الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي
في عياله وان حفظه بغير من في عياله او وعة
ضمن واذا تعد الرهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب
بجميع قيمته واذا عار المرتهن الرهن للمرهن
فقبضه

9

فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد
المرتهن هلك بغير شيء والمرتهن ان يتحججه
الى يده فاذا اخذه عاد الضمان كما اذا مات الرهن
باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له و
ميت نصيب القافي له وصية وامره يبيعه والله اعلم
كتاب الحجر الاسباب الموجبة للحجر ^{لونه} ثلثة
الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف الصغير
الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده
ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال ومن
باع من هولا ^{لونه} شيئا او اشتراه وهو يعقل
البيع ويقصد فالولي بالخيار ان شاء ~~اخذ~~ ^{اخذ} الجار
اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخ وهذه
المعاني الثلثة توجب الحجر في الاقوال ودون
الافعال والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ^{شاه}

ولا اقرارها ولا يقع طلاقهما ولا اعتاقهما فان اتلفا
شيئا لزمها ضمانه واما العبد فاقواله نافذة في
حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقترع مال
لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال فان اقترع
بحد او قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر على السفية
اذا كانت بالغاً عاقلاً حراً وتصرفه في ماله
جائز وان كان مبتدراً مفسداً يتلف ماله
في الغرض له فيه ولا مصلحة الا انه قال ان حصر
اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى
يسلم خمساً وعشرين سنة وان تصرف فيه قبل ذلك
فقد تصرفه واذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم
اليه ماله وان لم يونس منه الرشد وقال
رحمهما الله يحجر على السفية ويمنع من التصرف

في ماله

في ماله فاباع لم ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة
اجازته الحاكم وان اعتق عبداً فقد عتقه وكان
على العبد ان يسعي في قيمته وان تزوج امرأة جاز
فان سمي لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها و
بطل الفضل وقال ائمن بلغ غير رشيد لا يدفع
اليه ماله ابداناً يونس منه الرشد ولا يجوز نصر
فيه ويخرج الزكاة من مال السفية ينفق على اولاده
وزوجته ومن تجب عليه نفقته من ذوي ارحام
فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم
القاضي النفقة اليه ويسكنها الى ثقة من الحاج
ينفقها عليه في طريق الحج فان مرض او وصي بواب
في القربى و ابواب الخير جاز ذلك في ثلثا وثلثا وثلثا
بالاحتمال والاحبال والائصال اذا وطئ فان لم
يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة عند أبي

نكاحها

ماله

خليفة رضو بلوغ الجارية بالحض والاحتلام و
الحبل فان لم يوجد ذلك في يوم لها سبع عشرة
سنة وقال رحمها اذا تم للغلام والجارية خمس
سنة فقد بلغا واذ اراهق الغلام والجارية و
اشكل اسهما في البلوغ فقال قد بلغنا فالقول
قولهما واحكامهما احكام البالغين وقال ابو حنيفة
لا يحرف الدين واذ اوجبت الديون على رجل
وطلب غرماؤه حبسه والى عليه لم يحرم عليه
فان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن بحسبه
ابدا حتى يبيعه في دينه فان كان له دراهم ودينه
دراهم قضاه القاضي بغير امره وان كان دينه دراهم
وله دنانير باعها القاضي في دينه وقال ابو يوسف
ويحمد رحمهما الله اذا طلب غره ماؤ الفليس
الحجر عليه حجر القاضي عليه ومنعه من بيع

على المثل

والتصرف

والتصرف والاقر حتى لا يضرب بالغرماؤ وبيع ماله
ان اشع المفس من يبعه وقسمه بين غرماؤه
بالخصص فان اقر في حال الحجر باقرير لزمه ذلك
بعد قضاء الديون وينفق على المفس من ماله
على زوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه وان لم
يعرف للمفس مال وطلب غرماؤه حبسه وهو
بقول مال حبس الحاكم في كل دين لزمه بدلا عن
مال حصل في يده كتمن البيع وبدل القرض وفي دين
التمره بعقد كالمهر والكفالة وليرحبه فيما سوى
ذلك كعرض الغصوب وارش الجنایات الا ان
تقوم البينة ان له مالا واذ حبس القاضي شمرين
او ثلثة تسال عن حاله فان لم يتكشف له ماله
خلى سبيله وكذلك اذا قام البينة انه لا مال له
ولا يحول بينه وبين غرماؤه بعد خروجه

من الحبس يلازمونه ولا ينعونه من التبصر
واستفروا بخذون فضل كسبه فيهم
بينهم بالحسنى وقالوا رحمهما الله اذا
فله الى اكم حاله بينه وبين غرسا
ثلاثة لا يقوى البتة انه قد حصل له ماله
بالاول لا يخرج على الفاسق اذ كان
مصلحة الماله والفق الاصل والطريق
سواء وحرفا لم ينعده متاع
لرجل بعينه ابتاعه منه فمصلحة
المتاع اسوة لغرماء فياؤ الله اعلم
كتاب الاقرار
اذا اقر المولى البالغ العاقل بحق لزمه
اقراره بجهولا كان ما اقرب او معلوما ويقال له
بين الجهول فان قال لفلان علي شئ لزمه ان يبين

ماله قسمة والقول فيه قوله مع يمينه ان ادعي
المقر له اكثر من ذلك واذا قال له على مال
فالمراجع في بيانه اليه ويقبل قوله في القليل
الكثير فان قال مال عظيم لم يصدق في اقل
من مائتي درهم وان قال درهم كثيرة لم يصدق
في اقل من عشرة دراهم وان قال درهم فلهي
ثلاثة الا ان يبين اكثر منها وان قال كذا كذا
درهم لم يصدق في اقل من احد وعشرين
درهما وان قال له على او قبله فقد اقرت
وان قال عندى او معى فهو اقرار بامانة في
يده وان قال له رجل لي عليك الف درهم
فقال اتزنيها وانتقد بها او جلتي بها
قد قضيتكها فهو اقرار ومن اقرب دين
موجب فصدقه المقر له في الدين وكذب

من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا
درهما لم يصدق في اقل من مائة درهم

في التاجيل لزمه الدين حالاً ويستحلف المقر له
 في الاجل ومن اقر واستثنى متصلاً باقراره صح
 الاستثناء لزمه الباقي سواء استثنى الاقل والاكثر
 فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء
 وان قال له على مائة درهم الدينار او الاقفيز
 خطبة لزمه مائة درهم الاقيمة الدينار والقفيز
 فان قال له على مائة ودرهم فالمائة درهم كلها وان
 قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في
 تفسير المائة اليه ومن اقر بحق وقال ان شاء
 الله متصلاً باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بشيء
 وشرط الخيار لزمه الاقرار وبطل الخيار ومن اقر
 بدار واستثنى بناءاً له لنفسه فلم يقر له الدار
 البناء وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان
 فهو كما قال ومن اقر بتمير في قوصرة لزمه التمر

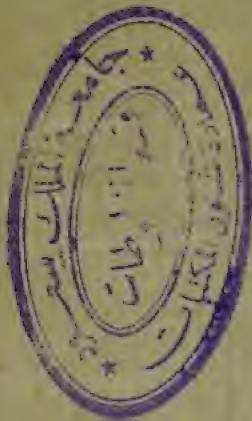
والقوصرة

والقوصرة ومن اقر بدابة في اصطبل لزمه الدابة
 خاصة وان قال غصبت ثوباً في سديل لزمه
 جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لزمه جميعا
 وان قال له على ثوب في عشرة اشواب لم يلزمه عند
 ابي يوسف رم الا ثوب واحد وقال محمد رحم يلزمه
 احد عشر ثوباً ومن اقر يعصيب ثوب وجاء ثوب
 معيب فالقول قوله وكذلك لو اقر بدله وهو قال
 هي زيوف وان قال له على خمسة في خمسة يريد النضر
 والحساب لزمه خمسة واحدة وان قال اردت
 خمسة مع خمسة لزمه عشرة وان قال له على من
 درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة
 يلزمه الا ابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال الله
 يلزم العشرة كلها اذا قال له على الف درهم من
 غن عبد اشتريت منه فان ذكر عبداً بعينه قيل

للمقر له ان شئت فلم العبد وخذ الالف واللا
 فلا شيء لك وان قال من عن عبد ولم بعينه
 لزمد الالف في قول ابي حنيفة رضو لو قال له على الف
 من عن خمر او خمر خمر بزر لزمه الالف ولم يقبل
 تفسيره ولو قال له على الف من عن متاع وهي زينة
 وقال المقر له جيا د لزمه الجيا في قول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد صدق في الزينف اذا وصل ذلك
 باقراره ومن اقر بغيره بخاتم فله الحلقه والفض وان
 اقر له بسيف فله الفصل والجف والمخايل وان اقر
 بحنفية فله العيدان والكسوة واذا قال لحمل فلانة
 على الف فان قال اوصله فلان او ملى ابوه فورثه
 فالأقرار صحيح وان اجمع الأقرار لم يصح عند ابي
 واذا اقر الرجل بحمل جارية او حمل شاة لرجل صح
 القرار ولزمه واذا اقر الرجل في مرض موته بدين

وعليه ديون

وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه باسباب
 مغلوية فدين الصحة ودين المعروف بالاسباب مقدم
 فاذا قضيت وفصل شيء كان فيما اقر به في حال المرض
 وان لم يكن عليه ديون في صحته جازا اقراره وكان المقر
 له اولى من الورثة واقرا المريض لوارثه باطل الا
 ان يصدق فيه ببقية الورثة ومن اقر لاجنبي
 في مرضه ثم تزوجها قال هو ابني ثبت نسب وبطل اقراره
 له ولو اقر لاجنبي ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها ومن
 طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين ومات
 فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه ومن اقر بغيره
 بولد مثله لمثله وليس له نسب معروف ان له
 ابنه وصدق الغلام ثبت نسبه فان كان مريضاً
 مات وشاركه الورثة في الميراث ويجوز اقراره
 الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى و



يقبل اقرار المرأة بالوالدين والتزوج والمولي ولا
يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج او تشهد بولدها
قابله ومن اقربك بنسب من غير الوالدين او
الولد مثل اللبغ والعم لم يقبل اقراره في النسب فان
كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى باليراث
من المقله وان لم يكن له وارث استحق المقله ميراث
ومن مات ابوه فاقرباؤه لم يثبت نسب اخيه
ويشارك في الميراث **كتاب الجار**
الاجارة عقد على النافع بعوض ولا تصح حتى يكون للنافع
معلومة والا جرة معلومة وما جاز ان يكون ثمنها
في البيع جاز ان يكون اجرة والمنافع تارة معلومة
تصير بالمدة كاستيجار الدار للسكنى والارضين للزراعة
فيصح العقد على مدة معلومة ابي مدة كانت تارة
تصير معلومة بالعمل والتسمية كمن استاجر رجلا

على صبح

على صبح ثوب او خياطته او استاجرة دابة
ليعمل عليها مقدما معلومة او يركبها سافة شتما
وتارة تصير معلومة بالتعين والاشارة كمن استاجر
رجلا لينقل له هذا الطعام ويجوز استيجار الدور
والحوانيت للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيهما
فيها ولم ان يعمل كل شيء الا الحداد والقصارو
الطحان ويجوز استيجار الارض للزراعة و
لا يصح العقد حتى يسمي ما يزرع صرح فيها او ينفق
على ان يزرع فيها ما يشاء ويجوز استيجار
الساحة يلعب فيها او يغرس فيها نخلا
او شجرا فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان
يقلع البناء والغرس ويسلمها فارغة الا
ان يختار صاحب الارض ان يرمم له قبة
ذلك مقلوما فيملكه او يرضى بتركه على حاله

فيكون السواء لهذا والارض لهذا ويجوز استبحار الدواب
التركوب والحمل فان اطلق التركوب جاز
ان يركبها من شاء وكذلك ان استاجر ثوباً باللبس
واطلق فان قال على ان يركبها فلان او يلبس الثوب
فلان فادركها غيره او البسه غيره كان ضامناً ^{عطيت}
وكل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العقار وما
ليختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط سكن ولحقه
ان يسكن غيره وان سمي نوعاً وقدر ان يحمل على الدابة
مثل ان يقول خمسة افقرة حنطة فله ان يحملها هو
مثل الحنطة في الضر او اقل كالشعير والتسميس ليس
له ان يحمل ما هو اضر من الحنطة كالحمل المسحوق
استاجرها ليحمل عليها فطناً سماه فليس له ان يحمل
مثل وزنه حديد او اذا استاجرها ليركبها فاردف
مع رجلا فعطيت ضمن نصف قيمتها ولا يعتبر

بالثقل

بالثقل وان استاجرها ليحمل عليها مقداراً من
الحنطة فحمل اكثر منه فعطيت ضمن ما زاد الثقل
واذا كسح الدابة بالجامها او ضربها فعطيت ضمن
عند ابي حنيفة رضي الله والاجراء على ضربين اجبر
مشارك واجبر خاص والمشارك من لا يستحق الاجرة
حق يعمل كالصباغ والقصاص والمتاع امانة في يده
ان هلك لم يضمن شيئاً عند ابي حنيفة وقال رحمه يضمنه
وما تلفه بعمله كتخريق الثوب من طهارة قوله وذائق
الحمال وانقطاع الجبل الذي يشد به الكاسر الحمل وعرق
السفينة من مدّها مضمون الا انه لا يضمن به بني
ادم ممن عرق في السفينة او سقط من الدابة واذا
قصداً الفصادا وبيع البزاع ولم تجاوز الموضع
المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك والاجير
الخاص الذي يستحق الاجرة ينسب نفسه في المدة

وان لم يعمل كمن استاجر شهرًا للخدمة او الترمي
القدم والاضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده
وما تلف من عمله والاجارة تفسد بها الشروط كما تقدم
البيع ومن استاجر عبدًا للخدمة فليس له ان يامر
به الا ان بشرط ذلك ومن استاجر حمارًا ليحمل عليه
محملًا وراكبين الى مكة جازوله الحمل للعناد وان شاملا
الحمال الحمل فهو اجود وان استاجر بعيرًا ليحمل عليه
مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد عوض
ما اكل والاجرة لا تجب بالعقد وتستحق احد
معان ثلث اما بشرط التعجيل او بالتعجيل من غير
شروط او باستيفاء العقود عليه ومن استاجر دابة
فلهو جبر ان يطالبه باجرة كل يوم الا ان يبيتين
وقت الاستيفاء بالعقد ومن استاجر بعيرًا
الى مكة فالحمال ان يطالبه باجرة كل مرحلة
وليس

وليس للقصار والحيث ان يطالب بالاجرة حتى يفسخ
من العمل الا ان يشترط التعجيل ومن استاجر خبازًا ليخبز
له في بيته فغير دقيق بدرهم لم يستحق الاجرة حتى
يخرج الخبز من التوفين ^{وان} ومن استاجر طباقًا ليطبخ
له طعامًا للواحدة فالغرف على عليه ومن استاجر رجلاً
ليضرب له لبنًا يستحق الاجرة اذا قامه وعند الحقيقة
وقال ارضي لا يستحق حتى يشترطه واذا قال ان خطاه
الشوب فارسيًا فبدرهم ^{وان} خطاه روميًا فبدرهمين جاز
واى العاملين عمل استحق الاجرة وان قال ان خطاه اليوم
غداً فنصف درهم فان خطاه اليوم فله درهم ^{وان} خطاه
غداً فله اجرة شله عند ابي حنيفة رضي الله عنه ^{ان} وزيده
درهم وعندهما شرطان جاء ان فيها فايتهما عمله
استحق الاجرة وان قال ان سكنت في هذا المكان
عطاه فبدرهم في الشهر وان سكنته حداثاً فبدرهمين ^{ههين}

جاز واتي الامرين فعل استحق المستحق فيه عند اي حينة
 وقال ابو يوسف ومحمد الاجارة فاسدة ومن استأجر
 دارا كل شهر بدرهم فالحق صحيح في شهر واحد
 فاسد في بقية الشهور الا ان يستحق جملة شهور معا
 فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد
 فيه ولم يكن للمواجر ان يخرج منه الى ان ينقضي وكذلك
 كل شهر يكن في اوله واذا استأجر دارا سنة بعشرة
 دراهم جاز وان لم يستقم قسط كل شهر من الاجرة ويجوز
 اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز اخذ اجرة عصب النمل
 ولا يجوز الاستيحاء على الاذان والحج والغنا والنوح ولا
 يجوز اجارة المشاع عند اي حينة الا من الشريك
 وقالوا رحمهم الله اجارة المشاع جائزة ويجوز استيحاء
 الظئر بالاجرة معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها
 ليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها فان جلت

ينقضي الشهر

كان لهم

كان لهم ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على الصبي
 من بينها وعليها ان تصليح طعام الصبي وان ارضعته
 في المدة بدين شاة فلا اجرة لها وكل صانع لعمله
 اشرف في العين كالتقار والصباغ فله ان يحبس
 العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الاجرة
 ومن ليس لعمله اشرف فليس له ان يحبس العين
 للاجرة كالحمال ولللاح واذا اشترط على الصانع
 ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان
 اطلق له العمل فله ان يستأجر من يعمل له واذا اختلف
 الخياط وصاحب الثوب للصباغ امرتك ان
 تصبغ احمر فصبغة اصفر فالقول قول صاحب
 الثوب مع مینه فان حلف فالخياط ضامن وان
 قال صاحب الثوب عملته لي بغير اجرة وقال
 الصانع باجرة فالقول لصاحب الثوب مع مینه

فقال صاحب الثوب امرتك ان تصبغ
 فبما وقال الخياط فبما وقال صاحب الثوب

عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان
حريفاً فله الاجرة وان لم يكون له حريفاً فلا اجرة
له وقال محمد بن رحم ان كان الصانع معروفاً
بالاجرة فالقول قوله مع عينة انه عملها بالاجرة
والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا

يتجاوز به المستمي واذا قبض المستأجر الدار
فعليه الاجرة وان وجد بها عيباً يضر بالسكنى
فله الفسخ واذا خربت الدار او انقطع شرب
الضيعة او انقطع الماء عن الرحى انفسخت الاجارة
واذا مات احد المتعاقدين وقد عقد الاجارة
لنفسه انفسخت الاجارة وان كان عقدها
لغيره لم تنفسخ الاجارة ويصح شرط الخيار
في الاجارة وتنفسخ الاجارة ولو بالاعتذار
استاجر دكاناً في السوق ليتجر فيه فذهب

ماله

وان لم يكن لها فان غصبها
من يده سقطت الاجرة مع

فعله الاجرة بقدر ما سكن في الدار او اوارها

شغل الرحى

ماله وكن آجر داراً او دكاناً فليس فله اجرة
لا يقدر على قضائها الا من ثمن ما جهر فسخ القاضي
العقد وبيعها في الدين ومن استاجر دابة ليسا
عليها ثم بداله من السفر فهو عذر وان بدلتها
من السفر فليس فله اجرة والله اعلم

كتاب الشفعة الشفعة
واجبة للخليط في نفس المبيع ثم للخليط في
حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار وليس
للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة
مع الخليط فان سلم الخليط فالشفعة للشريك
في الطريق فان سلم اخذها الجار والشفعة
تجب بعقد البيع وتستقر بالشهادتين
بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها كدرو
اذا علم الشفع بالبيع اشهد في مجلس ذلك

ري

على العالبة ثم ينهض منه فبشهاد علي البايع
 ان كان المبيع في يده او على المبتاع او عند العقار
 فاذا فعل ذلك استقرت شفعة ولم تسقط بالتأخير
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله ان تركها
 شهرا بعد الاشهاد بطلت شفعة والشفعة واجبة
 في العقار وان كان تماليا يقسم ولا شفعة في العرض
 والسفن والسلم والذمي في الشفعة سواء واذا ملك العقار
 بعوض هو مال وجب فيه الشفعة ولا شفعة في الدار التي
 يتزوج عليها ^{الرجل} او يخالع المرأة بها او يساجر بها
 دارا او يصالح بها من دم عمدا ويعتق عليها عبدا او
 يصالح عنها بانكارا او سكوت فان صالح عنها
 باقرار وجبت الشفعة واذا تقدم الشفع الى القاضي
 فادعى الشري وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي
 عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به والى

كلفه

ولا شفعة في الباد والتمل اذا بيع دون العرصه

كلفه باقامة البينة فان عجز عن البينة استخلف المشتري
 بالله ما يعلم انه ما لك للذي ذكره مما يشفع به فان نكل
 او قامت للشفيع بينة سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان
 انكر الا ببيع قيل للشفيع اقم البينة فان عجز
 عنها استخلف المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما استحق
 على هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز لنا زنة
 في الشفعة وان لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاضي
 واذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن و
 للشفيع ان يرد الدار بخيار العيب والرؤية ^{والمع} اذا حضر
 الشفع البايع والمبيع في يده فله ان يخاصمه في الشفعة
 ولا يسمع القاضي البينة نجة بمحض المشتري فيفسخ
 البيع مهد بمشهد منه ويقضى بالشفعة على البايع
 ويجعل العهدة عليه واذا ترك الشفع الاشهاد حين
 علم بالبيع ويقدر على ذلك بطلت شفعة وكذلك

ان اشهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين
ولاعند العقار وان صالح من الشفعة على عوض
اخذه بطلت شفعة ويرد العوض واذا مات الشفع
بطلت شفعة واذا مات المشتري لم تسقط وان
باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقضي له بالشفعة بطلت
شفعة وكيل الباع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له
وكذلك اذا ضمن الدرك عن الباع الشفع وكيل
المشتري اذا ابتاع وهو الشفع فلا شفعة ومن باع
بشرط الحيا فلا شفعة للشفع فان اسقط الباع الحيا
وجبت الشفعة وان اشترى بشرط الحيا وجبت
الشفعة ومن ابتاع دارا شرا أو اسدا فلا شفعة فيها
ولكل واحد من المتعاقدين فسخه فان سقط
الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى الذي دراهم خمسين
او خنزير او شفعها ذبي اخذها مثل الخمر بقيمة

الخنزير

الخنزير وان كان شفعها مسلما اخذها بقيمة الخمر
والخنزير ولا شفعة في الهبة الا ان تكون بعوض
مشروط واذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول
قول المشتري فان اقاما البيّنة فالبيّنة بينه الشفع ^{في الخمر}
عند ابن حنيفة ومحمد رضي الله عنهما واذا ادعى المشتري
ثمنه واذا ادعى الباع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها
الشفع بما قال الباع وكان ذلك حطاً عن المشتري
وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ولم يلتفت
الى قول الباع واذا حط الباع عن المشتري بعض
الثمن سقط ذلك عن الشفع واذا حط جميع ^{الثمن}
لم تسقط عن الشفع وان زاد المشتري الباع في الثمن
لم تلزم الزيادة الشفع واذا اجتمع الشفعان فالشفعة
بينهم على عدد دراهم ولا يعتبر اختلاف الاملاك
ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفع بقيمة

وان اشترى بها بكيلا او موزون اخذها مثله
وان باع عقارا بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما ^{بقية}
الاخر واذا بلغ الشفع انها بيعت بالف فساكر الشفعة
ثم علم انها بيعت باقل من ذلك ^{بخطبة او شعبي}
قيمتها الف او اكثر فتسليمه باطل وله الشفعة وان بانها
بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفعة واذا قيل له
انت المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله
الشفعة ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم في الشفعة
الا ان يسلمها الى الموكل واذا باع دارا لا مقدار في
في طول الحد الذي يلي الشفع فلا شفعة له وان ابتاع
منها سهما بثمن ثم ابتاع بقية الشفعة للجار في
السهم الاول دون الثاني وان ابتاعها بثمن ثم دفع
اليه ثوبا عنه فالشفعة بالثمن دون الثوب
يكوه الحيلة في اسقاط الشفعة عند اي حيلة يوسف

وقال محمد

وقال محمد نكوه واذا اشترى او غرس ثم قضى للشفيع
بالشفعة فهو باختيار ان شاء اخذه بالثمن قيمة البنا
والغرس مقلوعا وان اشرك في المشتري قلعه واذا اخذ
الشفيع فبني او غرس ثم استحققت رجوع بالثمن و
لا يرجع بقيمة البنا والغرس واذا انهدمت الدار
او احترق بناؤها او جف شجر البساتين بغير فعل
احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء
ترك وان نقص المشتري البنا قيل للشفيع ان
ثبتت قدع وليس له ان ياخذ النقص ومن ابتاع
ارضا وعلى نخلها ثم اخذها الشفع بثمرها وان
احذه المشتري يسقط عن الشفع حصته واذا قضى
للشفيع بالدار ولم يكن رها فله خيار الرؤية فان
وجد بها عيبا فله ان يرد ما به وان كان المشتري
شرط البرائة منه وان باع بثمن موقل فالشفيع

فخذ العروة بحصنها وان شئت

فخذ العروة

بالخيار انشاء اخذها بتمن حال وانشاء صبر حتى
 ينقضي الاجل ثم ياخذها واذا اقتسم الشركاء العقار
 فلا شفعة لجارهم بالقسمة واذا اشترى دارا فسلم
 الشفعة الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤية ^{او} بخيار
 شرط او يعيب بقضاء قاض فلا شفعة للشفيع و
 وان دها بغير قضاء او تقلا تقايلا للشفيع الشفعة
كتاب الشركة الشركة املاك
 وشركة عقود فشركة الاملاك العين برئها
 الرجلان او شترها فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف
 في نصيب الاخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب
 صاحبه كالجنبي والضرب الثاني شركة العقود
 وهي على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة الضمان
 وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي ان
 الرجلان فتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما

الشركة على ضربين

كالجنبي

فتحوز

فتحوز سمي بين المحترين المسلمين البالغين العا
 قلين ولا يجوز بين المحرور والملوك ولا بين الصبي
 والبالغ ولا بين المسلم والكافر وتنعقد على الوكالة
 الكفا الكفالة وما يشترطه كل واحد منهما يكون على
 الشركة الا طعام اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما
 من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك والاخر
 ضامن له فان ورث احدهما ما لا تصح فيه الشركة
 او وهب له ووصل الى يده بطلت المفاوضة و
 صارت الشركة عنان ولا ينعقد الشركة الا بالاذن
 والدنانير والفلوس النافقة ولا يجوز لمساوي ذلك
 الا ان يتعامل الناس بها كالمسوق فتصح الشركة
 بها واذا اراد الشركة بالعرض باع كل واحد منهما نصف
 ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة واما شركة العنان
 فتعقد على الوكالة دون الكفالة وتصح مع التفاضل

كالتبرع اي التوثاق

بينهما

في المال ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز
ان يعقد احدهما كل واحد منهما ببعض ماله دون بعضه
لانصح الاماين ان المفاوضة تصح به ويجوز ان يشتركا
من جهة احدهما دون من جهة الاخر درهم وما اشتره
كل واحد منهما للشركة طوبى ثمنه دون الاخر ثم يرجع
على شريكه بحصته منه واذا اهلك مال الشركة او احد الماين
قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة وان اشترى احدهما
ماله وهلك مال الاخر قبل الشراء فلكل شريكهما على ما شرطوا
على شريكه بحصته من ثمنه ويجوز الشركة وان لم يخلط المال
ولا تصح الشركة ان شرط احدهما اذ بهما سماء من الربح و
لكل واحد من المتفاوضين وشريكه العاق ان يوضع للمال
ويُدفعه مضاربة ويؤكل من ينصرف فيه ويده في
المال امانة واما شركة الصناعات فالتحياطات و
الصباغات يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون

الكسب

الكسب بينهما فيجوز ذلك وما يتقبله كل واحد منهما
من العمل يلزم ويلزم شريكه فان عمل احدهما دون الاخر
فالاكسب بينهما نصفان واما شركة الوجوه
فالرجلان يشتركان ولما مال لهما على ان يشتريا
بوجودهما ويعملان فتصح الشركة على هذا وكل
واحد منهما وكيل الاخر فيما يشتريه فان شرط
ان يكون المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك و
لا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون المشتري
بينهما الثلث فالربح كذلك ولا يجوز الشركة في الصناعات
والاحتشاش والاصطياد وما اصطا بكل واحد
منهما واحتطبه فهو له دون صاحبه واذا اشتركا
ولا احدهما يعمل والاخر راوية يستقي عليها الماء
والكسب بينهما تصح الشركة والكسب كله للذي
استقى الماء وعليه اجرة مثل الراوية ان كان

الخطاب صح

صاحب البغل وان كان صاحب الزاوية فعليه ان يبيع
البغل وكل شركة فاسدة فالرجح فيها على قدر راس المال
ويبطل شرط التفاضل واذا مات احد الشريكين وار
ولحق بدار الحرب بطل الشركة وليس لواحد من
الشريكين ان يؤدي زكوة مال الآخر الا باذنه فان
اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكوة فانه
دنى كل واحد منهما فالثاني ضامن علم باذنه الاول
اولم يعلم **كتاب المضاربة**
المضاربة عقد على الشركة بمال من احد الشريكين
والعمل من الآخر ولا تصح المضاربة الا بالمال الذي
بين ان الشركة تصح به ومن شرطها ان يكون
الرجح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما منه درهم
مستأه ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضاربة
ولا يد لرب المال فاذا اصبحت المضاربة مطلقة

جازه

جازه للمضاربة ان يشتري ويبيع ويسافر ويضع
ويؤجر وليس له ان يدفع المال مضاربة الى غيره الا
باذن رب المال في ذلك فان حصل له رب المال الاضطر
في بلد بعينه او في سلع بعينها لم يجوز له ان يتجاوز ذلك
وكذلك ان وقت المضاربة مدة بعينها جاز ويبطل العقد
بغضها وليس للمضارب ان يشتري ايا رب المال ولا يبيعه
ولا ان يعق عليه فان اشتراه هم كان مشتركا لنفسه ون
المضاربة فان كان في المال ربح فليس له ان يشتري من
يعق عليه فان اشتروه هم ضمن مال المضاربة وان لم يكن
في المال ربح جاز ان يشتريهم فان اذنت قيمتهم عتق
نصيبهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى العتق
لرب المال في قيمة نصيبه منه وان اذنت المضارب المال
مضاربة ولم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالربح
ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح ضمن

رب

الاول المال لرب المال واذا دفع اليه مضاربة بالنصف
واذرت له ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث حاز
فان كان رب المال قال له علي ان مازق الله تعالى
يبتان نصفين فلرب المال نصف الربح وللضارب الثاني
الثلث والاول سدس وان كان قال له مازقك
الله فهو يبتان نصفين وللضارب الثاني الثلث وما بقي
بين رب المال والضارب الاول نصفين وان كان
قال له علي ما ربك الله تعالى في نصفه فدفع المال الي
آخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح وللرب
النصف ولا شيء للاول وان شرط المضارب الثاني ثلثي
الربح فلرب المال نصف الربح وللضارب الثاني نصف الربح
ويضمن المضارب الاول للمضارب الثاني مقدار سدس
الربح من ماله واذا ملك رب المال والمضارب بطلت
المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام ولحق

بذار الحرس

بذار الحرس مرتداً بطلت المضاربة وان عزل رب المال
المضارب وتكلم لم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه حاز
حتى يعلم وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا
يمنعه العزل من ذلك لا يجوز ان يشتري بشئها شيئاً آخر
فان عزل ورأس المال درهم او دينار قد نضت فليس له
ان يتصرف فيها واذا افترقا وفي المال ديون وقد ربح بضاً
فيه اجبره الحاكم على اقتضاء الديون وان لم يكن في المال
ربح لم يلزم الاقتضاء ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح ديون رأس المال
فان زاد المالك على الربح فلا ضمان على المضارب وان
كانا اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال او
بعضه نراذ الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فان
فضل شيء كان بينهما وان عجز رأس المال لم يضمن الضارب
وان كانا اقتسما اقتسما الربح ونسخ المضاربة ثم عجز

ها

فملك المال لم يترد الزبح الاول ويجوز للمضارب ان
 يبيع بالنقد والنسيئة ولا يزوج عبدا ولا امة من مال المضارب
كتاب الوكالة كل عقيد جاز ان
 يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره ويجوز
 التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق وباقيها يجوز بال
 استيفاء التي الحدود والتفصيص فان الوكالة لا تصح
 باستيفاء بجماع غيبة الموكل عن المجلس وقال ابو حنيفة
 لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضاء الخصم الا ان يكون
 الموكل مريضا او عرجا غائبا سيرة ثلاثة ايام فصاعدا
 وقال ابو يوسف ومحمد يجوز التوكيل بغير رضاء الخصم ومن
 شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف وتلزم
 الاحكام والتوكيل من يعقل العقد ويقصده فاذا وكل الحر
 البالغ العاقل والما دون مثلها جاز وان وكلا صبيًا محجورا عليه
 يعقل البيع والشر او عبدا محجورا عليه ولا يتعلق بهما

الحقوق

الحقوق ويتعلق بموكلها والعقود الذي يعقدها الوكيل على
 ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء
 والهبة والاجارة فتعقوب ذلك العقد يتعلق بالوكيل
 دون الموكل ويسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن
 اذا اشترى ويقبض المبيع ويخاصم في الصح العيب وكل عقد
 يضيفه الى موكله كالنكاح والخلع والصلح من دم العمد
 فان حقوقه يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب
 وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليمها واذا طالب
 الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه وان دفعه اليه
 جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا ومن وكل رجلا
 بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه و
 مبلغ ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اتبع لي
 ما رايت واذا اشترى الوكيل وقبض المبيع ثم اطلع على
 عيب فله ان يرده بالعيب مادام المبيع في يده

فان سلمه الى الموكل لم يرد له الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد
الصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل واذا دفع الوكيل بالشر
الثلث من ماله فقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل فان
هلك المبيع في يده قبل حبسه هلك من ماله الموكل ولم يسقط
الثلث وله ان يحبس حتى يستوفي الثلث فان حبسه فهلك
كان مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان البيع
عند محمد واذا وكل رجلا رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف
بنفسه فيما وكلا فيه دون الآخر الا ان بوكلاهما بالخصم
او بطلاق زوجته بغير عوض او بعقده بغير
عوض او برده ودية عنده او بقضاء دين عليه وليس
للكيل ان يوكل فيما وكل به الا ان ياذن له الموكل
في ذلك او يقول له اعمل برائيك فان وكل بغير اذن
موكل فعقد موكله بحضرة جاز وان عقد بغير حضرة
فعقد وكيله

فان في حارس

فان حارس الوكيل الاول حارس الموكل ان يعزل
الوكيل عن الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على وكالته
وتصرفه جاز حتى يعلم وتبطل الوكالة بموت الموكل
وجنونه جنونا مطبقا ولحاقه بدار الحرب مرتدا واذا
وكل المكاتب ثم عجز او الماذون ثم حصر عليه او الشريك
فان ترقا فهذه الوجوه تبطل الوكالة عالم او لم يعلم بذلك
واذا مات الوكيل او جن جنونا مطبقا بطلت وكالته
وان لحق بدار الحرب مرتدا لم يحله التصرف الا ان
يعود مسلما ومن وكل شيئا ثم تصرف فيما وكل به بطلت
الوكالة والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له عند حفيظة
ان يعقد مع ابيه وجده وان علا وولده وولد
ولده وان اسفل ولا مع زوجته وعبد ومكاتبه
وقالا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة الا في عبد
ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل

الوكيل

الموكل بنفسه

رجل

والكثير عند أبي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا
 يتغابن الناس في مثله والوكيل بالشراء يجوز ان يشتري
 بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثله ولا يجوز بها
 لا يتغابن في مثله والذي لا يتغابن فيه ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المبتاع
 فضايمه باطل واذا وبيع عبده فباع نصفه جاز عند أبي
 حنيفة وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء
 موقوف فان اشترى باقية جاز ولو لم يملك الموكل واذا و
 كله بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرين
 رطلا بدرهم من لحم مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة
 ارطال بنصف درهم عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه العشرة
 واذا وكله بشراء شيء بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه
 واذا وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا فهو
 للموكل الا ان يقول نويت الشراء للموكل او يشتره
 للوكيل

عمال الموكل

عمال الموكل والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند
 أبي حنيفة واليوسف بن محمد خلافا لرف والوكيل بقبض
 الدين وكيل بالخصومة فيه عند أبي حنيفة واذا اقترا الوكيل
 بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز
 اقراره عليه عند غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد الا انه
 يخرج به من الخصومة وقال ابي يوسف يجوز اقراره
 عليه عند غير القاضي ومن ادعى انه وكيل الغائب
 في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه
 فان مضى الغائب وصدقه ولا دفع اليه الغريم الذي
 ثانيا ورجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده
 فان قال اتى وكيل بقبض الوديعة فصدقه
 المودع لم يور بالتسليم والله اعلم **كتاب**
الكفالة الكفالة على ضربين
 كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس

١٧٢

جائزة والمضنون بها احضار المكفول به وينعقد اذا
 قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او
 بحسده او براسه او بنصفه او بثلثه وكذلك ان قال
 ضمنت او هو علي او هو الي او انا زعيم او قبيل به فان
 شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه
 احضاره اذا اطلبه به في ذلك الوقت فان احضره
 والا حبسه الحاكم واذا حضره وسلمه في مكان يقدر
 المكفول له علي حمايته فيه برئ الكفيل بالنفس من
 الكفالة واذا تكفل علي ان يسلمه في مجلس القاضي سلمه
 في السوق برئ وان سلمه في برية لم يبرأ وان مكنت
 المكفول له برئ الكفيل بالنفس من الكفالة فان
 تكفل بنفسه علي انه ان لم يوافق به في وقت كذا
 فهو ضامن للمعليه وهو الف درهم فان لم يحضره في ذلك
 الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس

فان مات المكفول له لم يبرأ الكفيل بالثمن

ولا يجوز ان يبرأ

ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند الخيفة
 واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان ومجهولا اذا كان
 ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه بالف درهم
 او بمالك عليه او في ما يدركك في هذا البيع والمكفول له با
 الخيار انشا طالب الذي عليه الاصل وانشاء طالب كفيله ويجوز
 تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما يابعت فلاناً او
 ما ذاب لك عليه فعلي او ما غصبك فعلي واذا قال تكفلت
 عنه بمالك عليه فقامت البيّنة بالف عليه ضمنه الكفيل
 فان لم تقم البيّنة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يقدر
 به فان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق
 علي كفيله ويجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لم
 يرجع عليه بما يودي به وليس للكفيل ان يطالب المكفول
 عنه بالمال قبل ان يودي عنه فان لزم بالمال كان له
 ان يلازم المكفول عنه حتى يخلصه واذا ابرأ الطالب المكفول

الكفيل ولو شاء طالب

فان كفل بامر رجوع
 ما يودي عليه فان كفل
 بغير امره

الكفيل للديون

عنه او استوفى منه برجه الكفيل وان لم يبرأ الكفول عنه ولا
يجوز تعليق البراة من الكفالة بشرط ~~وكل~~ وكل حق لا يمكن
استيفاءه من الكفيل لتصح الكفالة به كالحدد والقصاص
واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز واذا تكفل عن
البائع بالمبيع لم تصح ومن استاجر دابة للحمل فان كان
نت بعينها لم تصح الكفالة الا بالحمل وان كانت
بغير عينها جازت الكفالة ولا تصح الكفالة الا بقول الكفول
له في مجلس العقد الذي مسئلة واحدة وهو ان يقول
المريض لو ارثته تكفل عني باعالي من الدين فتكفل به
مع غيبة الغراء جاز واذا كان الدين على اثنين وكل
واحد منهما كفيل عن الآخر فما ادنى احدهما لم يرجع به
على شريكه حتى يزيد ما يوديه على النصف فيرجع بالزيادة
واذا تكفل اثنان عن رجل بالف والكل واحد منهما كفيل
عن صاحبه فما اداة احدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان
او كثيرا

او كثيرا ولا تجوز الكفالة بمال الكتابه سواء تكفل بها حراً
او عبد واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئاً فتكفل رجل
عنه للغراء لم تصح الكفالة عند ابي حنيفة كتاب الحوالة
الحوالة جازية بالديون فتصح برضاء المحيل ~~مست~~
المحتال والمحال علم عليه واذا تمت الحوالة يركب
المحيل من الدين ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوهم
حقه والتوقي عند ابي حنيفة احدا من ايمان ~~يحدد~~
الحوالة ويحلف ولا يدينه عليه ويموت مقلداً وقال ~~الاحد~~
ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه في حياته واذا ~~ط~~
المحال عليه المحيل مثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين
لي عليكم لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان ~~ط~~
المحيل المحال بما حاله به فقال انما احلتك لتقبضه لي
قال المحتال بل احلتني بدين لي عليك فالقول قول المحيل
وبكره الفقهاء وهو قرض استفاد به المقرض امن خطر

الطريق والله اعلم **كتاب الصلح**
 الصلح على ثلاثة ضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت
 وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار
 وكل ذلك جائز فان وقع الصلح مع اقرار اعتبر فيه
 ما يعتبر في البياعات ان وقع عن مال بال مال وان وقع
 عن مال بمنافع فيعتبر بالاجارات والصلح عن السكوت
 والانتكار في حق المدعى عليه لا فتداه اليمين وقطع الخصم
 وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة واذا صالح عن دار لم يجب
 فيها الشفعة واذا صالح على دار وجبت فيها الشفعة واذا
 كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض المصالح عنه رجع
 المدعى عليه بحصة ذلك من العوض وان وقع الصلح
 عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى
 بالخصومة ورده العوض وان استحق بعض ذلك رده
 حصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقا في دار لم

انفق الا انه على
 ان من علم ان عليه حق
 فصالح على بعضه لم يحل
 لانه حق للمحق اما
 اذا لم يعلم او ادعى عليه
 فحل فصح الصلح
 نعم لله والله اعلم

يبينه

يبينه فصول من ذلك على شيء بعوض ثم استحق بعض
 الدار لم يرد شيئا من العوض لانه دعواه يجوز ان تكون فيما بقي
 والصلح جائز في دعوى الاموال والمنافع وجناية العدي
 الخطاء ولا يجوز من دعوى حديد واذا ادعى رجل على امرأه
 نكاحا وهو صحيح فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى
 جائز وكان في معنى الخلع وان ادعت امرأة نكاحا على رجل
 فصالحها على مال بذلته له لم يجز وان ادعى رجل على رجل
 انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعى معنى
 العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد
 المدائنة لم يحل على المعاوضة وانما يحل على انه استوفى بعض
 حقه واسقط باقيه كن كان له على رجل الف درهم جبا
 فصالحه على خمس مائة نربوف جاز وصار كانه ابراه
 عن بعض حقه ولو صالحه على الف درهم موثقه جاز
 وصار كانه ابراه عن بعض حقه ولو صالحه على الف درهم

موجه جاز وصار كانه اجل نفس الحق ولو صالحه
 على دنانير الى شهر لم يجز ولو كان له الف موجه فصا^{له}
 على خمس مائة بيض حاله لم يجز ولو كان الف سود فصا^{له}
 على خمس مائة بيض لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه وصا^{له}
 فصا^{له} لم يجز ينزح الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمه و
 المالا ازم للموكل فان صالح عنه على شئ بغير امره فهو
 على اربعة اوجه ان صالح بال وضعه ثم الصالح وكذلك
 ان قال صالحتك على الف هذه ثم الصالح ولزم تسليمها اليه
 وكذلك لو قال صالحتك على الف وسلمها وان قال ه
 صالحتك على الف بالعقد ولم يستلمها فالحقده مو
 قوف فان اجازته المدعى عليه جاز لزمه الالف وان لم يجز
 بطل واذا كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من
 نصيبه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اتبع الذي
 عليه الدين بنصفه وان شاء اخذ نصف التوب الا ان

تم الصلح

يفضن

يضم له شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما
 نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض ثم يرجع
 على الغريم بالنصف ولو اشترى احدهما بنصيبه
 من الدين سلعة كان لشريكه ان يضمه ربع الدين
 واذا كان التمددين الشريكين فصالح احدهما من نصيبه
 على راس المال المجز عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 يجوز الصلح وان كانت الشركة بين وثاء فاحرجوا احد
 منها بال اعطوه اياه والتركه عقارا وعروض جاز قليلا
 كان او كثيرا ما اعطوه وان كانت التركة فضة فاعطوه او كثيرا
 ذهب او ذهبا فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت ذهبا و
 فضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب او فضة فلا بد ان
 يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى
 يكون نصيبه بمثل والزيادة بحقه من بقية الميراث و
 اذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان

الابا جاذة شريكه

او كثيرا

يخرجوا المصلح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل
وان شرطوا ان يبرأوا الزهاد من الدين ولا يرجع
عليهم بنصيب المصلح عنه فالصلح جائز كتاب
الهيئة المصلحة تصح بالايجاب والقبول وتتم
بالقبض فاذا قبض الموهوب له الهيئة في المجلس
بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الافتراق
لم تصح الا باذن له الواهب في القبض وتنعقد الهيئة
بقوله وهبتك وتخلت واعطيتك واطعوك وهذا
الطعام وجعلت هذا الثوب لك وامرتك هذا
الشيء وقلت على هذا الدابة ادا نواي بالولد اخي
الهيئة ولا تجوز الهيئة فيما يقسم الا مخوذة
مقومة وهبة الشارع فيما لا يقع جارية ومن
وهب شقصا من ثمنه فلهية فاسدة فان قسمه
وسم جاز ولو وهب دقيقا في حنطة او دهنا

في سحسم

في سحسم فالهيئة فاسدة فان طعن وسلم لم يجز واذا كان
العين في يد الموهوب لم ملكها بالهبة وان لم يجز فغيره قبضا
واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الابن ^{للعقد}
وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب وان
وهب لليتيم هبة فقبضها له وليته جاز وان كان
في محرمة فقبضها له جاز كذلك ان كان في حجر اجنبي
يرتبه فقبضه له جاز واذا قبض الصبي الهبة بنفسه
جاز واذا وهب الاثنان من واحد ارجاز وان
وهب واحد من اثنين لم تصح عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد تصح واذا وهب هبة لاجنبي فله
الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد زيادة متصلة ^{فيها}
او يموت احد المتعاقدين او يخرج الهبة من يد الموهوب
له ولئن وهب هبة الذي يحرم منه فلا رجوع فيها
وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر واذا قال الموهوب

له للواحد هوب خذ هذا عوضا عن حبك او بدلا عنها
 او في مقابلتها فقبضها الواجب سقط الرجوع وان عوض
 المستحق عن الموهوب له تبرعا فقبض العوض سقط
 الرجوع واذا استحق نصف الهبة رجع نصف العوض
 وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان ابرء
 ما بقي ولا يرجع الرجوع في الهبة الا ان ابرء ما بقي
 تلفت العين الموهوبة او استحق ما سقى فضمن الموهوب
 له لم يرجع على الواهب شيء واذا واهب بشرط العوض اعتبر
 التقابل في العوضين جميعا في المجلس واذا تفاوضا
 العقد وصار حكم البيع بردها بالعيب وخيار الرجوع وجب فيه
 الشفعة والعمر حاضرة لله للموهوب حياته وورثة من بعد
 وفاته والرجوع باطله عند ابرء حنيفة ومحمد ومن واهب حاضرة
 الاحكام صح الرجوع وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة لا
 قضى الا بالقبض ولا يجوز في مشاع يشتمل القسمة واذا تصدق واحد

في يد الموهوب له

وينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتعليك
 والهبة والصدقة ولا ينعقد بلفظ الاجارة والاباحة
 ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا زوجهما الولي
 بكر كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو المصطفى فان
 زوجهما الأب والجدة فلا خيار لها بعد بلوغها وان تزوجها
 غير الأب والجدة فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء
 اقالع النكاح وان شاء فسخ ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا
 مجنون ولا كافر على مسلمة وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز
 لغير المصطفى من الافاريق التزويج ومن لا ولي لها اذا زف
 مولاها الذي عتقها جاز واذا غاب الولي الاثر غيبة
 منقطعة جاز لمن هو بعده ان يزوجه والغيبة المنقطعة
 ان يكون في بلد لا يصل اليه القوافل في السنة الامرة واحدة
 والحقاق في النكاح معتبرة فاذا تزوجت المرأة غير كفوءة
 فلا وليا ان يفترقوا بينهما والكفاة تعتبر في النسب والدين
 والمال وهو ان يكون ماله كماله والنفقة تعتبر في الصنعة

واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فلا ولياء
الاعتراض عليها عندى خيفة رحمة الله حييتم
لها مهر مثلها او يفارقها واذا تزوج الابنت الصغيرة
ونقص من مهرها او ابنه وزاد في مهر امراته جاز ذلك
عليها ولا يجوز ذلك لغير الابن الجدد ويصح النكاح
اذا سمي في مهر او صح وان لم يسم في مهر او قل المهر عشرة
درهم فان سمي اقل من عشرة فلها المدة ونسبى مهرها
عشرة فاذا دفع اليها المسمى ان دخلها او مات عنها وان طلقها
قبل الدخول بها والحلوة فلها نصف المسمى فان تزوجها
ولم يسم لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها فلا مهر لها
ان دخلها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها
المتعة ثلثة اشواك كسوة مثل وان تزوج المسلم
على خير او خبز يرفا النكاح جائز ولها مهر مثلها وان
تزوجها ولم يسم لها مهر اثم تراضي على تسميته فلها
ان دخلها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها

المتعة وان زادها في المهر بعد العقد زمت الزيادة ونقط
بالطلاق قبل الدخول وان حطت عن مهرها
صح الحط واذا خلا الزوج بامرته وليس هناك
مانع من الوطى شدة طلقها فلها كمال المهر وان كان
احدهما مريضاً او صابماً في رمضان او محرماً
نحج او عمرة او كانت حائضاً فليست بخلوة
صححة واذا خلا المحبوب بامرته فلها كمال المهر عند
ابن خنيفة رحمة الله وتسحب المتعة لكل مطلقة
الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول وقد
سمي لها مهر او اذا تزوج الرجل ابنته على ان تزوجه
الرجل اخته او ابنته فيكون احد القديس عوصاً
غداً الاخر فالعقدان جائزان وكل واحدة منهما مهر
مثلها واذا تزوج حراماً على خدمته سنة او على
تعليم القرآن فلها مهر مثلها واذا تزوج عبد حرة بائن
مولاة على خدمته سنة جاز واذا اجتمع في المجنونة

٧٩

ابوها وانها فالولي في نكاحها ابنا عند ابي حنيفة و
وان يوسف رحمه الله وقل محمد رحمه الله ابوها
ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا
تزوج العبد باذن مولاه فالمهر دين في رقبتيه
فيه واذا تزوج المولى اتمه فليس عليه ان يتوفا
بيت الزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج متى
ظفرت بها وطبختها واذا تزوج امدة على الف
على ان لا يخرجها من البلد او على ان يتزوج عليها فان
وفي بالشرط فلها المسمى وان تزوج عليها او
اخرجها من البلد فلها مهر مثلها واذا تزوجها
على حيوان غير موصوف صححت التسمية ولها
الوسط منه والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك
وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب
غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة والموت
باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما

موقوف فان اجازة المولى جاز وازدة بطل وكذلك
لو تزوج رجل المرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضا
وبجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه واذا انت
المرأة لرجل ان يزوجها من نفسه ففقد محضرة شاهدين
جاز واذا ضمن المولى المهر صح ما ضمنه والمرأة الحرة في
مطالبة زوجها او وليها واذا فرق القبايل الزوجين في
في النكاح الفاسد قبل الدخول المهر فلا مهر لها وكذلك
بعد الخلوة فان دخل بها فلها مهر مثلها الا ان يرد على المسمى
وعليها المدة ويثبت نسب ولها ومهر مثلها يعتبر
باخواتها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر بامها وخالتها اذ لم
تكونا من قبيلاتها ويعتبر في مهر المثل ان تساوى المراتبان
في السن والجمال والمال والعقل والبدن والدين والعصر
وتجوز تزويج الامة مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز
ان تزوج اتمه على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها والمهر
ان تزوج اربعاً من الحرير والاماء وليس ان تزوج

أكثر من ذلك ولا يتزوج العبد أكثر من اثنين فإن طلق
للمرأة الأولى الأربع طلاقا بينا لم يجز له أن يتزوج رابعة
حتى تنقضي عدتها وإذا تزوج الأمه مولاها ثم اعتقت
فلها الخيار إذا كان زوجها أو عبدا وكذلك الكتابة
وإن تزوجت أمه بغير إذن مولاها ثم اعتقت صح
النكاح ولا خيار لها ومن تزوج امرأتين في عقد
واحدة أحدهما لإحلاله نكاحا صح نكاح التي بحاله
نكاحها وبطل نكاح الأخرى وإن كان الزوجة
عيب فلا خيار لها الزوج إذا كان بالزوج جنون
أو جذام أو برص فلا خيار لأمه عند أبي حنيفة وأبي
رحمهما الله فإن كان غيبا أجله الحاكم حولا فإن
وصل إليهما والافرق بينهما إن طلبت المرأة ذلك والنفقة
تطبيقه بانية ولها كمال المهر إن كان قد دخل بها وإن كان
محبوبا فارق القفا بينهما في المال ولم يوجله والخصى
يوجب كما يوجب الغنم وإذا أسلم المثلث وزوجها

كافر عرض عليه القاضي الإسلام فإن أسلم في امرأته وإن
أسلم في فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله وإن أسلم الزوج وتخته مجوسية
عرض عليها الإسلام فإن أسلمت في امرأته وإن أسلمت في فرق
القاضي بينهما ولم يكن الفرقة طلاقا فإن كان قد دخل
بها فلها المهر وإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها وإذا كانت
المثمة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليهما حتى تحيض ثلاث
حيض فإذا حاضت بانت من زوجها وإذا أسلم الزوج
الكتابة فمأ على نكاحها وإذا أخرج أحد الزوجين من دار
الحرب مسلما وقعت البتونة بينهما وإن سبيا
معالم تقع البتونة وإذا أخرجت المرأة إلى النكاح
جاء أن تزوج ولا عدة عليها عند أبي حنيفة رحمه الله
فإن كانت حلالا لم تزوج حتى تضع حملها وإذا ارتد
أحد الزوجين عن الإسلام وقعت الفرقة بغير طلاق
فإن كان الزوج هو المرد وقد دخل بها فلها كمال المهر

وان كان لم يدخل بها فلما نصف المهر وان كانت المنة
هي المنة قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت الردة بعد
الدخول فلما المهر وان ارتداسعا واسلاما معافهما على
نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا كافرة
ولا مرتدة وكذلك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر
والمرتد وان طلق حد الزوجين مسلما فالولد على
دينه وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد صغير صار
ولده مسلما باسلامه واذا كان احدا لا يوين كتابا ولا
مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الكافر غير شهوة
او في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلم افرأ عليه
واذا تزوج المجوسي امه او ابنته في اسلم افرق بينهما
واذا كان لرجل امرأتان حرتان فليمة ان يعدل بينهما في القسم
بكرين كانتا او شيئين او احدهما بكر والاخرى شيبان وان
كانت احدهما حرة والاخرى امه فقرة الثلثان من القسم
فللامه الثلث والحق لمن في القسم حالة الشفر وسافر

وحاضت وطهرت فهو مخير ان شاء طلقها وان شاء
امسكها ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغ ولا يقع
طلاق الصبي والمجنون والنائم واذا تزوج العبد في
طلاقه ولا يقع طلاق مولاة على امرأته والطلاق على ضرة
صريح وكناية فالصريح قولها انت طالق ومطوق كونه
وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ولا يقع به الا واحدة
وان نوى اكثر من ذلك ولا يقتصر الى الينة وقولها انت الطلاق
او انت طالق الطلاق وان طلق طلاقا فان لم تكن
له نية في واحدة رجعية وان نوى ثلثا كان ثلثا والآخر
اكثر الكناية لا يقع بها الطلاق الابنية او دلالة
على وهي على ضربين منها ثلثة الفايقع بها الطلاق
الرجعي ولا يقع بها الا واحدة وهي قولها عدي واستبري
رحمك وانت واحدة وبقيت الكلمات اذا نوى بها الطلاق
كانت واحدة باينة وان نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى شيئا
كانت واحدة وهذا مثل قولها انت باين وبينة وبنته وحرام

وحملك على غاربك والحق باهلك وخيلة وبرية وجهتك
لاهلك وسرخك وفارقك وانت حرة وتبقى واشترى
واغزى وابتغى الا زواج فان لم تكن له نية لم يقع بهذه اللفاظ
طلاق الا ان يكون في مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق
في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان ينوي وان
لم يكون في مذاكرة الطلاق وكان في غضب وخصومة
وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصده السب والشتم
ولم يقع بما يقصده السب والشتم الا ان ينويه واذا وصف
الطلاق بضرب من الزيادة والتدفع كان بياناً مثل ان يقول
انت طالق باين وطالق اشد الطلاق وافحش الطلاق
الطلاق وطلا الشيطان والبلعة وكالجسد وملاً
اليث واذ اضاف الطلاق لاجملتها او الى ما يعبر
عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق
او رقتك طالق او غنقك او روحك او بدنك او جددك
او فرجك او وجهك وكذلك ان طلق جزءاً شائعاً

مثل

مثل ان يقول نصفك او ثلثك وان قال يدك او رجلك
طالق لم يقع الطلاق وان طلقها بنصف تطليقة او ثلث
تطليقة كانت تطلق واحدة وطلاق للكره
والسكران واقع ويقع طلاق الخرس بالاشارة
واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح مثل
ان يقول ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة
اتزوجها فهي طالق واذا اضافه الى شرط وقع عقيب
الشرط مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت
طالق ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الخالف
مالكا او يضيفه الى ملك وان قال الاجنبية ان دخلت
الدار فانت طالق ثم زوجها فدخلت الدار لم تطلق
والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى وسبما
ففي كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انخلف اليمين
الا في كل ما فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع ثلث
تطبيقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط يقع

شيء

وزوال الملك بعد اليقين لا يبطلها فان وجد الشرط في ملك
انخلت اليقين ووقع الطلاق وان وجد في غير ملك انخلت
اليقين ولم ينعى واذا اختلفا في وجود الشرط فالقول قول
الزوج فيه الا ان يقيم المرأة البينة فان كان الشرط لا يعلم
الا جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثل ان يقول ان
فانت طالق فقالت قد حضت طلق واذا قال اذا حضت
فانت طالق وفلائة فقالت قد حضت طلق ولم
فلائة واذا قال لها ان حضت فانت طالق فراق الدم
لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام فاذا امت ثلثة ايام حكما
بوقع الطلاق حين حاضت واذا قال لها اذا حضت
حيضت فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضها وطلو
الامة تطليقتان حر كان زوجها او عبدا وطلو المرأة
ثلاث حر كان زوجها او عبدا واذا اطلق الرجل امراته
الدخول بها ثلثا وقع عليها فان فرق الطلاق بابت
بالاولى ولم تقع الثانية وان قال لها لها انت طالق

وراجعة

184
وراجعة وقعت عليها واحدة وان قال لها انت طالق
واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وان قال لها
انت طالق واحدة قبلها واحدة وقعت ثلثان
وان قال واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة وان
قال واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة
وقعت ثلثان واذا قال لها ان دخلت الدار فانت
طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقعت
عليها واحدة عنداى حنيفة رحمه الله واذا قال لها
انت طالق بمكة فهي طالق في كل البلاد وكذلك
اذا قال انت طالق في الدار وان قال لها انت طالق
اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة وان
قال لها انت طالق غدا وقع الطلاق عليها وهو
بطلوع الفجر واذا قال لامرأته اختارى ينوي
بذلك الطلاق او قال لها طلق نفسك فلما ان
تطلق نفسها مادامت في مجلسه ذلك فانت

منه او اخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وان
اختارت نفسها في قوله اختارى كانت واحدة
بينة ولا يكون ثلثا وانوى الزوج ذلك ولا بد من
ذكر النفس في كلامه او كلامها وان طلقت نفسها
في قوله طالق بنفسك في واحدة رجعية وان طلقت
نفسها ثلثا وقد راد الزوج ذلك وقعن عليها وان
قال لها طالق بنفسك متى شئت قلما ان تطلق نفسها
في المجلس وبعده وان قال طلقها ان شئت فلا ان تطلقها
في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت تحبينني او تفضينني
فانت طالق فقالت انا احبك وابغضك وقع الطلاق
وان كان في قبلها خلاف ما اظهرت واذا اطلق الرجل
امرأته في مرض موته طلاقا بينا فانتهى وهي في العدة
ورثت منه وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث
لها واذا اطلق لامرأته انت طالق ان شاء الله متصلا
لم يقع الطلاق عليها وان قال لها انت طالق ثلثا

وهذه هي
المرأة التي
تطلق نفسها
في المجلس

الا واحدة طلقت تتيق وان قال ثلثا لا تتيق
طلقت واحدة واذا امالك الزوج امرأته او شقضا
منها او ملكت المرأة زوجها او شقضا منه وهي في العدة
كتاب الرجعة
واذا اطلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين
فلان يراجعها في عدتها رخصت بذلك او لم ترض
والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى
او يطيرها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر الى فرجها
بشهوة وتحتل بيته على الرجعة شاهدين
فان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت العدة
فقال قد كنت راجعتها في العدة فصدقتة فهي رجعة
وان كذبت فالقوله قولها ولا يعين عليها عند ابي
حنيفة رحمه الله واذا قال الزوج قد راجعتك
فقالت مجيبة له قد انقضت عدتي لم يصح
الرجعة عند ابي حنيفة رحمه الله واذا قال فزوج

الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعة في
 العدة فصدق المولى وكذبته الامة فالق
 قولها واد انقطع الدم من الحيضة الثالثة ^{لبعثه}
 ايام انقطعت الرجعة وان لم تغتسل وان ^{انقطع}
 لاقل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى تقتل
 او يمضي عليها وقت صلاة او تميم وتصل
 عندي حنيقة وابي يوسف رحمه الله
 وقال محمد رحمه الله اذا تمت انقطاع الرجعة
 وان لم يصل وان اغتسل ونسيت شئاً من بينها
 لم يصبه المأثم ان كان عضواً فما فوقه لم تنقطع
 الرجعة وان كان اقل من عضو انقطعت والمطقة
 الرجعية تنشف وتترين ويستحب لزوجه ان
 لا يدخل عليها حتى يستأذنها او يسمعها خفق
 نعلها والطلاق الرجعي لا يحرم الوحي واد كان
 الطلاق بايناء وثلث فلان يترجى

في عدتها وبعد انقضاء عدتها واد كان الطلاق ثلثاً
 في الحرة او ثنتين في الامة ليحل له حتى تنكح زوجاً غيره
 نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها ولا
 والصبي المواحق في التحليل كالبايع ووطئ المولى لا
 يحلها واد اترجى بشرط التحليل فالتكاح مكروه
 فان وطئها حلت للاول واد اطلق الحرة تطليقة او
 تطليقتين وانقضت عدتها وترجى وتزوجت بزوج
 آخر ثم عادت الى الاول عادت بثلث تطليقات ويهدم
 الزوج الثاني ما دونه الثالث من الطلاق كما يهدم
 الثلث وقال محمد رحمه الله لا يهدم ما دونه الثالث واد
 طلقها ثلثاً فقال قد انقضت عدتي وترجى
 ودخل الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة
 تحتمل ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب
 ظنه انها صادقة والله اعلم

كتاب الايلاء

ايلاء

اذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك اولا اقربك اربعة
 اشهر فهو مول فان وطئها في الاربعة الاشر حنث
 في ممينه ولزمته الكفارة وسقط الایلاء وان لم
 يقربها حتى مضت اربعة اشهر بابت منه بتطبيقه
 فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت اليمين وان
 كان حلف على الابد فاليمين باقية فان عاد فزوجها
 عاد الایلاء فان وطئها والوقعت بمضى اربعة اشهر تطليقة
 اخرى فان تزوجها عاد الایلاء ووقع بمضى اربعة اشهر
 تطليقة اخرى فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك
 الایلاء طلاق واليمين باقية فان وطئها كفر عن ممينه واذا
 حلف على قل من اربعة اشهر لم يكن مولى وان حلف
 حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو مولى
 وان لم يكن المطلقة الرجعية كان مولى وان لم يكن البينة
 لم يكن مولى ومدة الایلاء الامة شهران وان كان المولى ايضا
 لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة او كان بينهما

مسافة

مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الایلاء فقيته
 ان يقربها بلسانه فيت بها فان قال ذلك سقط الایلاء
 وان حج في المدة بطل ذلك الفى وصار فتيه الجماع واذا اقال
 لامرأته انت على حرام سئل عن نيتته فان قال اردت
 الكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلاق فهي
 تطليقة بينة الا ان ينوي الثلث وان قال اردت
 الظهار فهو ظهار وان قال اردت
 التحريم او لم اوبه شيئا فهي بمن يصير بمولى

كتاب الخلع

هو فصل من النكاح كونه

اذا اتفق الزوجان وخافا ان لا يفيما حدود الله في حكم
 فلا بأس ان تقضى نفسه منه بمال يخلع به فاذا فعل
 ذلك وقع بالخلع تطليقة بينة ولزمها المهر المأل فان كان
 النشوز من قبل كرهنا له ان يأخذ منه عوضا وان كان
 النشوز من قبلها كره له ان يأخذ اكثر مما اعطاه فان
 فعل ذلك جاز في القضاء وان طلقها على مال فقيلت

وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا
وان بطل العوض في الخلع مثل ان يجال المرأة بغير
المسألة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة
بينة وان بطل العوض في الطلاق كان رجعتا وما
جاز ان يكون مهر جاز ان يكون بدلا في الخلع فان قالت
له خالعي على ما في يدي فخالعه او لم يكن في يدي شيء
فلا شيء له عليها وان قالت خالعي على ما في يدي من شيء
ولم يكن في يدي شيء ردت عليه مهرها وان قالت
على ما في يدي من درهم ولم يكن في يدي شيء فعليها ثلثة
درهم وان قالت طلقه ثلثا بالالف فطلقها واحدة
فعليها ثلث الالف وان قالت طلقه ثلثا على الف فطلقها
واحدة فلا شيء عليها عند بي حنيفة رحمه الله ولو
قال زوج طلق نفسي ثلثا بالالف او على الف فطلقت
نفسها واحدة لم يقع عليها شيء والمبارأة كالخلع والخلع
والمبارأة يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين حين

على الاخر مما يتعلق بالنكاح عند بي حنيفة رحمه الله

كتاب الظهار

اذا قال الزوج لامرأته انت على كظهر امي فقد حرمت
عليه لا يحل له وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى يكفر غظما
فلا وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفا
الاول ولا يعاودها حتى يكفر والعود الذي تجب الكفا
ان يغرم على وطئها واذا قال انت على كبطن امي وكفها
او كفرها فهو مظاهر وكذلك ان يشهرها بمن لا يحل له
النظر اليها على الثابت من محارمه مثل اخته او بنتها
او امه من الرضاعة وكذلك ان قال رأسك على كظهر امي
او فرجك او وجهك او رقبتك او نصفك وثلثك وان قال
انت على مثل امي رجع الي بنته فان قال اردت الكرامة
فهو كما قال وان قال اردت الظهار فهو ظهار وان قال اردت
فهو طلاق بائن وان لم تكن له نية فليس شيء ولا يكون الظهار

الاسم زوجته فان ظاهر من اسمه لم يكن مظاهراً من قوله
لنأية ان من على كظري كان مظاهراً من جماعتهم عليه
لكل واحدة منهن كفارة وكفارة الظاهر عتق رقبة فان لم
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً
كل ذلك قبل الميسر يخرج في ذلك عتق الرقبة الكافرة والمسلمة
والزكوة والاشع والصغير والكبير ولا يجوز العباء والمقطوعة
اليدين او الرجلين ويجوز الاصم والمقطوع احدى يدي
واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع ابراهى
اليدين ولا المجنون الذى لا يعقل ولا يجرى عتق المذنب
وام الولد والمكاتب الذى ادى بعض المال فلان عتق مسكيناً
لم يود شيئاً جاز فان شترى باه او ابنه بنوى بالشترى الكفارة
جاز عنها وان عتق نصف عبد مشترك عن الكفارة
وضمن قيمته باقية فاعتقه لم يجز عند ابي حنيفة
رحمه الله وان عتق نصف عبد عن كفارته شتم

ثم عتق باقية عنها جاز وان عتق نصف عبد عن كفارته شتم
ثم جامع النكاح ظاهر منها ثم عتق باقية لم يجز عند ابي حنيفة
رحمه الله واذا لم يجد المصاهر ما يعتق فكفارته
صوم شهرين متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم
القطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق فان جامع النكاح
منها في خلال الشهرين ليلاً عامداً او نهاراً ناسياً استأنف
الصوم عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان افطروا
منها بعد راو بغير عذر استأنف واذا ظاهر العبد لم يجز
في الكفارة الا الصوم فان عتق المولى عنه او اطعمه لجزءه
وان لم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستين مسكيناً كل
مسكين نصف صاع من ترويض او تمر او شعير او قيمة
ذلك فان غداه وعشاهم جاز قليلاً اكلوا او كثيراً وان اعطى
مسكيناً واحداً ستين يوماً اجزاه وان اعطاه في يوم
واحد لم يجز الا عن يومه وان قرب النكاح من في خلال الاطعام
لم يستأنف ومن وجب عليه كفارة فطهر فاعتق

رقتين لا ينوي احدهما بعينه اجاز عنها وكذلك اذا صام
اربعة اشهر واظم مائة وعشرين مسكنا جاز وان عتق
رقبة واحدة او صليها كاله ان يجعل غلتهما شاة
كتاب اللعان اذا قذف الرجل
امراته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمراة ممن تحدد
قذفها او نفى ولدها وطالبته بموجب القذف
فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى لا يغنى او
او يكلف نفسه فجد وان لا يغنى وجعلها اللعان فان
امتنعت حبسها الحاكم حتى لا يغنى او تصدقه واذا كان
الزوج عبدا او كافرا او محدودا في قذف فقد امرته
فعليه اللعان وان كان من اهل الشرا وهي امه او امرأة
او محدودا في قذف وكانت ممن لا يحد قافرا فلا حد
عليه قذفه ولا لعان وصفة اللعان ان يتبكي القاذف
بالزوج فيشهد اربع مرات يقول في كل مرة اشهد
بالله اني لمن الصادقين فيما ريتا به من الزنا ثم

ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
فيما رماها به من الزنا ينير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرة
اربع مرات تقف في كل مرة تشهد بالله انه لمن الكاذبين
فيما رماها به من الزنا وتقول في الخامسة غضب الله علي ان كان
من الصادقين فيما رماها به من الزنا فاذا اللعان فرق القاضين
وكانت الفرقة تطليقة بآية عند ابي حنيفة ومحمد حملا
وقال ابو يوسف رحمه الله خيرهم مريد وان كان القاذف
نفي القاضى نسيه والحقة بامه فان عاد الروح فاكذب
نفسه حيا القاضى وحل له ان يزوجها وكذلك ان
قذف غيرها فحد او زنت فحدت واذا قذف امراته و
صغيرة او مجنونة فلا لعان فيها وقذف الاخس لا يتعاق
اللعان واذا قال الزوج ليس بملك سني فلا لعان وان قال
زنت وهذا الحل من الزنا فلا عا ولم ينف القاضى للحال
واذا اجل ولد امراته وعقب الولادة او في الحال
التي تقبل الزنية وتبناع اله الولادة صح نفيه ولا عا

وان نفاه بعد ذلك لا عن ويثبت النسب وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله يصح نفي في مدة النفاس واذا ولدت
 ولدين في بطن واحد ففي الاول واعتق بالثاني
 نسبهما وحده الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ^{ولا عن}
كتاب القعدة اذا طلق
 الرجل امرأته طلاقا بينا او رجعا او وقعت الفقة
 بينهما بغير طلاق وهي حرة من تحيض فعدتها ثلثة
 افراس والاقرام الحيض وان كانت لا تحيض من صفراء
 او كبر فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها
 ان تضع حملها وان كانت امة فعدتها حيضتان وان
 كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات الحمل
 عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرون كانت
 امة فعدتها شهران وخمسة ايام وان كانت حاملا فعدتها
 ان تضع حملها واذا ورثة المطلقة في المرض فعدتها
 بعد الجلين فان اعتقت الامة في عدتها من طلاق

رجبى انتقلت عدتها الى عدة الحرام وان اعتقت
 وهي مستورة او متوفى عنها زوجها لم عدتها الى
 عدة الحرام وان كانت ايسة فاعتدت بالشهور
 ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وكان عليها ان
 تنافق العدة بالحيض والمنكوحه نكاحا فاسدا
 او الموطوءة بشبهة عدتها الحيض في الفقة والنفقة
 واذا مات مولد ام الولد عنها واعتقها فعدتها ثلثة
 واذا مات الصغير عن امرأته وبها حمل فعدتها
 ان تضع حملها فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها اربعة
 اشهر وعشرون واذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض لم ^{تعد}
 بالحيضة التي وقع فيها الطلاق واذا وطئت المدة بشبهة
 فعلى عدة اخرى وتداخلت العدتان فيكون
 ما تراه من الحيض محسوبا لهما جميعا واذا انتقضت
 العدة الاولى حل الثانية فان عليها تمام العدة الثانية
 ولتداء العدة في الطلاق والوفات عقيب الطلاق

وفي الوفات عقب الوفات فان لم تعلم بالطلاق والوفات
حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها والعدة
في النكاح الفاسد عقب التفريق بينهما او عظم الواطئ
على ترك وطئها وعلى البتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت
مسلمة بالغة الاخلاد ترك الطيب والزينة والذهن
والكل الامن عذر ولا تختضب بالحناء ولا يلبس ثوبا
مصبوغا بعصر فر ولا زعفران ولا احدا على كافرة
ولا صغيرة وعلى الامة الاحداد ولي في عدة النكاح
الفاقد في عدة ام الولد احداد ولا ينبغي ان تخطب
المعتدة ولا بأس بالتعريض في الخطبة ولا يجوز للطلقت
الرجعية والبتة الخروج من بيتها الا لاداء امرها
والمتوفى عنها زوجها تخرج نهارا وبعض الليل ولا
تبيت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في المنزل
الذي يقابلها بالسكنى حال وقوع الفرقة فان كان
نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرج الماورنة

من نصيبها

من نصيبهم ان نقلت ولا يجوز ان يفر الزوج بالملقة
الرجعية واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا
ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها
فعل به مهر كامل وعليها عدة مستقبله وقال رحمه الله
لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى ويثبت نسب
ولد المطلقة الرجعية اذا جاءت به لسنتين او
اكثر ما لم تقرب بانقضاء عدتها فان جاءت به لاقل
من سنتين ثبت نسب وكانت رجعة والمبتوتة تثبت
نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سنتين واذا جاءت
به لتما سنتين من يوم الفرقة لم يثبت نسب لان يدعيه و
نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفات وبين
سنتين واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم
جاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسب له وان
جاءت بولد لثلاثة اشهر لم يثبت نسب له واذا
ولدت المعتدة وكذا لم يثبت نسب له عند

من نصيبها

حقيقة رحمه الله

الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان
 يكون هذا الرجل ظاهرا واعتراف من قبل الزوج فثبت
 النسب من غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم
 الله يثبت في الجميع بشهادة امرأتين واحدة
 واذا تزوج امرأة فحلفت بولد لاقل من ستة
 اشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جازت
 به ستة اشهر فضاء كما يثبت نسبه ان اعترف به
 الزوج او سكنت وان جمدا الولادة بشهادة امرأة
 واحدة تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل ستان
 واقامة ستة اشهر واذا اطلق الخصى الذمية فلا عدة
 عليها وان تزوجت الحامل من الزنا جاز النكاح
 ولا يطأها حتى تضع حملها

كتاب النفقة

النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة كانت
 وكافرة دانسكت نفقة زوجها وكوثرها يعتبر ذلك

على الزوج

بحالها جميعا موسرا كان الزوج او معسرا فان منعت
 من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلها النفقة وان شرب
 فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها وان كانت صغيرة لا تمنع
 بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا لا نفقة
 على الوطى والمراة كبيرة فلها النفقة من ماله واذا اطلق الرجل
 امراته فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان او باينا
 ولا نفقة للمنفقة عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل
 المرأة بمعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت
 نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها ان كان بعد الطلاق فلها النفقة
 وان كان قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا حبست المرأة في دين او
 رجل كرها فذهب بها او حجت مع محرم فلا نفقة لها وان مرضت
 في منزل الزوج فلها النفقة وبفرض الزوج نفقة خادما
 اذا كان موسرا ولا يفرض الاكثر من خادم واحد وعليه ان يسكنها
 في دار مفردة لبيها احد من اهله الا ان تختار ذلك وان كاله
 ولد من غيرها فليس ان يسكنه معها وللزوج ان يمنع والديه او ولدها

من غيره او اهلها الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها
من رقت اختار واو من اعبر بنفقة امراته لم يفرق بينهما يقال
لها استديني عليه واذا عاب الرجل وله مال في يد رجل يعرف
به وبالزوجة فرض القاض في ذلك المال نفقة زوجة القاض
وولده الصغار والديه وما خذ منها كفيلا بها ولا يقضي
بنفقة في المال الغائب الا له ولا واذا قضى القاض لها بنفقة الا
ثم ايسر في خاصته ثم لها نفقة المهر واذا مضت مدة لم
الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا ان يكون القاض
فرض لها النفقة او صالحا للزوج على مقدارها فيقضي بنفقة
ما مضى فان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت
شهور سقطت النفقة وان اسلفها نفقة السنة ثم مات
لم يرجع منها شيء وقال محمد رحمه الله تحبس لها نفقة
ما مضى وما بقى للزوج واذا تزوج العبد حرة فنفقة ما بين
عليه ببيعها واذا تزوج الحر امة فنفقة ما سواها معه
منزلا فقلية النفقة وان لم يتوبها فلا نفقة لها ونفقة الاولاد

الصغار

٩٢
على الاب لا يشاركة فيها احد كالا يشاركة في نفقة الزوجة
احد فان كان الصغير رضيعا فليس عليه ان ترضعه ويشاء
له الاب من ترضعه عند ما فاز استأجرها وهي زوجة او معتدة
لترضع ولدا لم تجز وان نفقت عدتها فاستأجرها على ارضاعه
جاز فان قال الاب لا استأجرها وجاء بغيرها فوضت الام بمثل
لجة الجنبية كانت الام احق به وان التمت زيادة لم يجبر
الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في
دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في دينه
واذا ورقة الفقة بين الزوجين فالام احق بالولد فان لم تكن
الام فام الام او من ام الاب فان لم تكن فام الاب ومن الاخوان
فان لم تكن جدة فالأخوات او من العمات والحالات او تقدم الامن الا
والا ثم الاخت من الام ثم الامن الاكبر ثم الحالات او من العمات بترك
كما تركنا الاخوات ثم العمات ينزل كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء
سقط حقها الا الجدة اذا كان زوجها الحي فان لم يكن للصبي امرأة
من اهله فاختيمه الرجل فاو له ثم اقهره تعصبا والا الجدة

احق

بالمال حتى لكل وحدة ينسب مائة ولبس رجليه وسنحى رجليه
 وبالحمار حتى تجحف من سوي الألف والحب حتى يجره حتى تبلغ
 حد الشهى والآذ انفق مولاها ولم الولد ان تنفق في الولد كالحرة
 وللنكاح ولم الولد قبل العتق خوفاً للولد والذمية لا حق بولدها المسلم
 ما لم يقبل الا ديناً يخاف ان يلف الكفر اذا اراد المصلحة ان يخرج بولدها
 من الميراث الى ذلك الا ان يخرجها الى وطئ او قد كان الزوج تزوجها
 فيه ومع الرجل ان ينفق على ابويه واجلده وجدته اذا كانوا فقراء وان
 خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختها والدين الا للزوجة والابوين
 والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا يشرك الولد في نفقة
 ابويه احد النفقة لكن في حرمهم اذا كان صغيراً فقيراً او كانت
 امرأة بالغة فقيرة او كانا ذكراً مناً او اعشى فقيراً يجب ذلك على كل واحد
 مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرزق على ابويه
 الا انما على الابن ثلثان وعلى الام الثلث ولا تجب نفقة من مع اختها
 الدين ولا تجب على الفقير والكلان للابن القامال قضيه في نفقة
 ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقة جاز عندنا في حيفته وان باع

العقار
 العاقبة بخمسة اركان للابن القامال في يد ابويه فانفق اسنه لم يصحنا
 وان كان له مال في يد اجنبي فانفق عليه ما بغير اذن القاضي ضمن
 واذا قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالنفقة في
 فمضت مدة سقطت الا ان اذن القاضي في الاستدانة عليه
 وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان استع وكما ان كسب
 اكتساباً وان فقراً وان كسب جبراً المولى على بيعها والله اعلم
كتاب العتق المتوقف
 من الخ البائع العاقل في مكده فاذا قال لبيد او امته انت حر
 او معتق او عتيق او محرراً وقد حررتك واعتقتك فقد عتق
 نوى المولى العتق او لم ينوى وكذلك اذا قال راسك حر
 او وجهك او رقبتهك او بدنك او قال لامته فربك حر
 ولو قال لامالك الى عليك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم
 يعتق وكذلك كنيات العتق وان قال لا سلطان لي عليك
 ونوى به العتق لم يعتق وان قال هذا ابني وثبت على ذلك
 او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابني ارباخي

لم يفتقر وان قال لفلان لا يولد مثله لانه هذا الذي عتق عندا في خيفة
رحمة الله واذا قال لامت انت طالق فيؤى بالحرية لم يفتقر وان قال
لعبد انت مثل الحر لم يفتقر وان قال ما انت الا حر عتقك واذا املك
الرجل ذراحم محرم منه عتق عليه واذا عتق المولى بعض عبده
عتق ذلك البعض ويسمى ببقية قيمته مولا عند الخيفة
رحمة الله وقال ابو يوسف ويحكم الله بعنق كراهة واذا كان
العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان يوكلا
شريكه بالخيار ان شاء اعتق وان شاء ضمن شريكه قيمته نصيبه
وان شاء استسمى العبد وان كان المفقود مفسدا فالشريك
بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسمى العبد وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ليس الا الضمان مع البيا والسعاية مع العبد
واذا اشترى رجل من ابن احد هما عتق نصيب الاب ولا ضم
عليه وكذلك اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء
اعتق نصيبه وان شاء استسمى واذا شهد كل واحد
من الشريكين على الآخر بالحر فسد العبد لكل واحد

منها في نصيبه موسيرين كانا موسيرين عندا في خيفة رحمة الله
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان كان موسيرين فلامسا
عليه وان كانا موسيرين سى لهما وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا
سعى للموسر ولم يسع للمعسر ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى او الله
او للشيطان او للصنم عتق وعتق المكرم والسكان لقوله
عم ثلث جده من جده من جده الاول الا انك التاك الثاني
العتق هذا حديث وقع واذا اضاف العتق الى ملك او شرط
صح كما يصح في الطلاق واذا خرج عبد من دار الجبل الى ابيه
مسلم عتق واذا عتق جارية حاملا عتق حملا واذا عتق
الحمل خاصة عتق ولم يفتقر الا اذا عتق عبدا على مال فقبل العبد
عتق وزنه لمال ولو قال زادت الى الفافات صح وصار
ما دونها فالعبد المالك خبر الحاكم المولى على قبضه عتق العبد
الا ان مولاه حر ولد له من زوجة مملوك لبيد او ولد له حر
من العبد

باب التامير

اذا قال المولى لمولاه اذا مت فانت حر او انت حر مني او

جاریہ

واذا كاتب المولى عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد
ذلك صاد مكاتباً ويجوز ان يشترط المالك حالاً ويجوز مؤجلاً **ومختاراً**

اولد جازوان المولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت
مكاتبته من فمى بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان
وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد له واذ كاتب مديرة
جازوان فمى المولى ولا مال له كانت بالخيار ان تسعي في ثلثي
قيمتها او جميع مال الكتابة واذ بر مكاتبته صح التدبير ولما
الخيار ان شاءت مضت على كتابتها فمى المولى ولا مال له في
على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مديرة
وان مضت على كتابتها فمى المولى ولا مال له فمى بالخيار
ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها عند
الحقيقة رحمه الله واذ اتفق المكاتب عبده على مال الخ
وان وهب على عوض لم يصح وان كاتب عبده جاز فان ذلك
قبل ان يعق الاول فولأوه للمولى وان ادى
بعد عتق المكاتب الاول فولأوه له
كتاب مال المولى
اذا عتق الرجل مملوكه فولأوه له وكذلك الملق

عتق

عتق فان شرط انه سائبة فالتى بباطل والولاء للمولى
اعتق واذ ادى المكاتب عتق وولأوه للمولى وان اعتق
بعد موت المولى فان مات المولى عتق مديروه وامهات
اولاده وولأوه لهم ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه
وولأوه له واذ تزوج عبد رجلا مة لآخر فاعتق مولى
الامة الا وهي حامل من العبد عتق وعتق حملها وولد الحمل
لمولى الام لا ينتقل عنه ابدا فان ولدت بعد عتقها لاكثر من
اشهر ولدا فولأوه للمولى الام فان اعتق العبد جزلا ابنة وال
عن مولى الام الى مولى الاب من تزوج من العجم عتق للعرب
فولد له اولاد فولأوه ولها المولى لها عند الحقيقة ومحمد
رحمها وولاء العتاقة نعتصم في ذلك كان للمعتق عصب من
فمى المولى منه وان لم يكن له عصب من النسب فمى المولى فان
المولى شهادت المعتق فمى المولى وولأوه له وليس للنساء
من الولاء الا ما اعتقن واعتق من عتق او كاتب او كاتب
من كاتبين واذ اترك المولى ابنا او ابنة لغيره فمى المولى للابن

دوني بني الامن الولاء لا كبر ولا اسلم رجل على يد رجل وولاه
على ان يرثه بعقل عنه او اسلم عبايد غيره وولاه فالولاء
صحيح وعقل على مولاه فان مات ولا مات لم يرثه للمولى
وان كان له وارث فهو وارثه والمولى ان يتركه بولائه
الى غيره ما لم يعقل عنه فادله عقله لم يكن له ان يتحول بولائه
وليس للمولى العتاق ان يولى احدا **كتاب**

الجنائيا

القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطاء وما جرى
مجرى الخطا والقتل بسبب لعمد ما تم ضرب بـ
او ما جرى مجرى السارق في تفريق الاجزاء كالحد
من الخشب والحجر والنار وموجب ذلك المأثم والقود
الا ان يعفو الاولياء ولا كفارة فيه شبه العمد عند
الحقيقة رحمه الله ان يتعمد الضرب بما ليس سوارا
ولما جرى مجرى السارق وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله اذا ضرب بمجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد

في جميع النسخ

وشبه العمدان يتعمد ضربهما لا يقتل غالبا وموجب ذلك
على القولين المأثم والكفارة ولا قود فيه وفيه مغلظة
على العاقل والخطاء على وجهين خطأ في القصد وخطأ
في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب ما لم يوجب ذلك الكفا
والدين على العاقل ولا مأثم فيه وما جرى مجرى الخطا مثل
النيا يفتل على رجل فيقتل فحكمه حكم الخطاء وامانة
القتل بسبب كفا البير وواضع الحجر في غير ملكه وموجب
اذا تلقى في رمي الدين على العاقل ولا كفارة فيه والقصاص
والجبي يقتل كل محقون الدماء ايتا اذا قتل عمدا ويقتل الجرم
بالجر والجرح بالعمد والمسلم بالذمي ولا المسلم بالمستامن
ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بال صغير والصحيح بالاعمى والزنين
الرجل بالانثى ولا بعبد ولا مدبره ولا مكاتبه ولا بعبد لوك
ومن ورت قضا صاعا على يد سقط ولا يستوفى القصاص
الا بالسيف ولا اقل المكاتب عمدا وليس له وارث الا للمولى
فللقصاص وانك وفاء وورثه غير المولى فلا قصاص لهم

ولا يقتل

وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد الرض لا يجب القصاص
حتى يجمع الراس والبرص ومن جرح رجلا عمدا فلو لم يصب
فراسه حتى مات فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عمدا من
المفصل قطعت يده وكذلك الرجل وما من الاثر والاذن
ومن ضرب عين رجل فقلعه ~~فقطعت~~ فلا قصاص عليه
فان كانت قائمة فذهب ضوهها فعليه القصاص تحمي المرأة
ويجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بالمرأة حتى يذهب
ضوهها وفي السن القصاص وكل شجرة يمكن فيها اللما ^{ثلاثة}
القصاص ولا قصاص في عظم الا السن وليس فيما دون
النفس شبه عمدا تهاو عمدا او خطأ ولا قصاص بين الرجل
 والمرأة فيما دون النفس لابين الحر والعبد ولابين العبد
ويجب القصاص في الاثام بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من
الاعمال ارجحه جانيقه فغير منها فلا قصاص عليه اذا كانت يد الخطي
يحق في الاصل شلوا وناقض الاصل فالقطن عالج ان شل قطع
لما يد العبد في كونه ^{لما يد العبد في كونه} ^{لما يد العبد في كونه} ^{لما يد العبد في كونه}

فرنى الشاج فالمشجج بالجوار ان شاء اقصى بمقدار شجرة فيبد
من اى الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش ولا قصاص في
اللسان ولا في الذكر لان تقطع الحشفة واذا اصطاح القاتل
واولياء المقتول على مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان
او كثيرا فان غنى احد الشركاء من الدم او صالح من نصيب عوض
سقط حق الباقي من القصاص وكان له نصيبهم من
الدية واذا قتل جماعة واحدا اقصى من جميعهم اذا كان عمدا
واذا قتل واحدا جماعة فحضر ^{اولياء} المقتولين قتل
بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد قتل وسقط ^{حق}
الباقي ومن وجب عليه القصاص فات سقط القصاص اذا
قطع رجلا يند رجل واحد فلا قصاص على كل واحد ^{منهما}
وعليه نصف الدية وان قطع واحد عني رجلين فحضر
فلهما ان يقطعا يده ويأخذ منه نصف الدية ينقسم
نصفين وان حضر احد منه فاقطع يده فلا اخ
عليه نصف الدية واذا قتل العبد بقتل العبد منه القود من رى

111

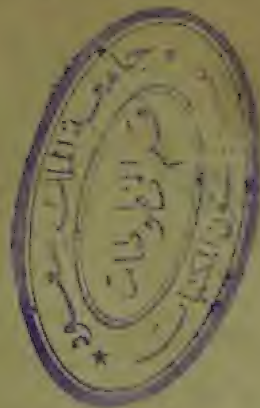
بجاء عمد افقد السهم منه الى اخره فان فعله القصاص
للاول والدية للثاني على عاقلة

كتاب الديار

اذ قتل رجل

رجلا شبه عمد فعلى عاقلة دية معاقلة وعليه كفارة ودية
شبه العمد عند بني خنيفة رحمه الله مائة من الابل اربعا
خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت
لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
ولا تثبت القليل الا في الابل خاصة فان قضى بالدية
من غير الابل لم يتعاط وقيل الخطاء تجب بالدية على
العاقلة والكفارة على القاتل والدية في الخطا مائة
من الابل اربعا عشر بنت مخاض وعشرون ابن مخاض
عشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن
العين الفدينار ومن الورق عشرة آلاف درهم ولا تثبت
الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند بني خنيفة رحمه
الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله من البقر مائتا

شبه عمد



بقرة والعقمة الفاشاة ومن الحلال ما تاح له كل حالة ثوبان ودية المسلم
والنحواء وفي النفس الدية وفي المارء الدية وفي اللسان الدية
وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب جرحه فذهب عقل الدية
وفي اللحية اذا حلقته فلم تثبت الدية وفي ثمر الرأس الدية وفي
الحاجبين الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي
الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية
وفي الاثنتين الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه
الاشياء نصف الدية وفي شفاة اليد وفي احدى اربع اليدين
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين الدية والاصابع
كلها سواء وكل اصبع ثلث مفاصل ففي احدى هاتين دية الاصبع
وما فيهما مفصلان ففي احدى هاتين نصف دية الاصبع وفي كل من
خمس من الابل والانساء والافراس كلها سواء ومن ضرب عجزا
فاذهب منفعة ففيه دية كاملة كالوقطعة كالبند اذا شلت
والعين اذا ضرب ضوهرها والشجاج عشرة الحارضة والدامعة
والدامعة والباصعة والملاحمة والسحاوة والموضحة والراشمة
ضعة

العينين صح

والمقلدة والآمة وفي الموضحة الفضا اذا كانت عددا ولا قصاص
 في قضية الشجاج ومادون الموضحة فيه حكومة عدل وفي الموضحة
 اذا كانت خطاء نصف عشر الدية والهاشمة عشر الدية وفي المقلدة
 عشر ونصف عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وفي جابفة ثلث
 الدية فان نفذت فهي جابفتان ففيها ثلث الدية وفي اصابع
 اليد نصف الدية وان قطعها مع الكف ففيها الدية وان
 قطعها مع نصف الساعد ففي الكف نصف الدية وفي
 الزيادة حكومة عدل وفي الاصبع الزيادة حكومة عدل
 وفي عن الصبي وذكره ولنا اذا لم يعلم صحة حكومة عدل
 ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر رأسه دخل
 ارش الموضحة في الدية ومن قطع اصبع واحد ذهب معه او بصره او
 كلوه فعليه ارش الموضحة مع الدية ومن قطع اصبع رجل فشدت اخرى
 لا جنبها ففيها الارش ولا قصاص فيه عندنا جرح ومن قلع سن
 رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش ومن شج رجلا فالتحت
 ولحم يوقها اثر وبنت الشعر سقط الارش عندنا جرح فذهوق ابو
 يوسف

الشجاج بينا

صحة بينا

رجة الله ارش الاله وقال محمد رجة الله اجرة الطبيب
 ومن جرح رجلا رجة له يصص منه حتى يبرأ
 ومن قطع يد رجل خطاء ثم قتله قبل البر ففعله
 الدية وسقط ارش اليد وكل عد سقط فيه
 القصاص يشبهه فالدية في مال القاتل وكل ارش
 وجب بالصلح فهو في مال القاتل واذا قتل الاباء
 عمه افا لدية في ماله في ثلث سنين وكل جناية لغت
 بها الجاني ففي ماله ولا يصدق على عاقلته وعمد
 الصبي والمجنون خطاء وفيه الدية على عاقلته
 ومن حفر بئرا على طريق المسلمين او وضع الحجر
 فتلف بذلك انسان فدينه على عاقلته وان تلف
 فيه بهيمة فضاها في ماله وان اشرع في الطريق
 رؤسا او ميزابا فسقط على انسان فعطب فالدية
 على عاقلته ولا كفارة على حافر البئر وواضع الحجر
 حفر بئرا في ملكه فعطب على انسان لم يضمن والراكب

ضامن لما وطأت الدابة واصابت بيدها او كدمت
ولا يضمن ما نفت برجلها او ذنبها فان رأت اوبالت
في الطريق فغطيته انسان لم يضمن والتسا من لما
اصابت بيدها او رجلها او القاير ضامن لما صابته بيده
دون رجلها ومن فاد قطار فهو ضامن لما وطأه
وان كان معه ياتوق الضامن عليها واذا اجنى العبد جنأ
خطأ قبل المولا اما ان تدفعه بها او تعديه فان
دفعه مكله ولي الجناية فان فداه فداه بارشها فان عا
يجي كان حكم الجناية الثانية حكم الجناية الاولى فان جنينا يتبين
فيل للمولى اما ان تدفعه الى جنيتين يقتسمانه على قدر
حقهما واما ان تقديه بارش كل واحد منهما فان اعقبه المولى
وهو لا يعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارش
وان باعه المولى او اعقبه بعد العلم بالجنائة وجعل عليه الا
واذا اجنى المدبر او ام الولد جنائة ضمن المولى الاقل من قيمته
ومن ارشها فان جنأ اخره وقد دفع المولى القيمة الى

١٤
الى الاول بقضاء فلا شيء عليه ويتبع ولي الجناية الثانية الى الاول
الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ وان كان المولى دفع القيمة
بغير قضاء القاضي فالولي الجنائي وان شاء تابع المولى وان شاء
اتبع ولي الجنائة الاولى واذا مال الحايط الى طريق المسلمين فطوبى
صاحبه بنقمة واشهد عليه فلم ينقض في مدة يقدر على نقضه
ضمن ما تلف به من نفس او مال ويتوهم ان يطالبه بنقضه
سلم او ذمى وان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار
خاصة وان اصطدم فارسان فماتوا فعلى عاقل كل واحد منهما
دية الاخر واذا قتل عبد خطأ فعليه قيمته لا ينزل على شقة
الاف درهم وان كانت قيمته عشرة الاف درهم او اكثر قضى
عليه بعشرة الاف الا عشرة وفي الامه اذا ارادت قيمتها
على الدية خمسة الاف درهم الا عشرة وفي يد العبد نصف
قيمتها لا ينزل على خمسة الاف الا خمسة وكل ما يقدر من دية
الحرف هو مقدور من قيمة العبد فاذا ضرب بطن امرأة فاق
جنا ميتا فعليه غرة وهي نصف عشرين دية فان القته

حياتهم مات فعليه دية كاملة وان القته ميتا ثم ماتت الام
فعليه دية وغرة وان ماتت ثم القته ميتا فعليه دية في الام
فلا تشي في الجنين وما يجب في الجنين مورث عنه وفي
جنين الامة اذا كان ذكر نصف غرقه لو كان حيا
فيمته اذا كان انثى ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه
والخطاء عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيا شهرين متتابعين
ولا يجزي فيها الاطعام **كتاب القصاص**
اذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتل استخلف خمسة
رجال منهم تخييرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فاذا
حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا تخلف الولي ولا يقض
بالجناية وان لم يكمل اهل المحلة كثررت الايمان عليهم حتي تتم
خمس ولا يدخل في القصاص صبي ولا مجنون ولا امرأة
ولا عبد وان وجد ميت لا اثر به فلا قس او لدية وكذلك
ان كان الدم يسيل من انفه او من دبره او من فيه وان كان
يخرج من عينه او اذنه فهو قاتل واذا وجد القاتل على

حده
لعدو

١٥
على اية يسوقها لرجل فالدية على عاقله دون اهل المحلة وان وجد
القاتل في دار انسان فبالقصاص عليه والدية على عاقلته ولا يملك
السكان في القصاص الملاء عند ابي حنيفة رحمه الله وهي على
اهل المحلة دون المستترين ولو بقي منهم واحد وان وجد
القاتل في سفينة فالقصاص على من فيها من الركاب والملا
وان وجد القاتل في سجد محلة فالقصاص على اهلها وان
وجد في جامع او شارع الاعظم فلا قصاص فيه والدية
على بيت المال وان وجد في سيرة ليس بقبرها عمارة فهو
هدم وان وجب قرضي كان على اقربه او ان وجد في وسط
القرية يجره المأثم وهدم وان كان محتسبا بالثأف فهو على اقربه
من ذلك المكان واذا ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه
لم تقط القصاص عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط
عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان استخلف بالله ما
ولا عرفت له قاتلا غير فلان واذا شهد اثنان من اهل المحلة
على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما

كتاب المعاقلة

التي تشبه العبد

والخطأ وكيفية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة
 أهل الديوان ان كان القاتل من أهل الديوان يؤخذ
 من عطاياهم في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في أكثر
 من ثلاث سنين او أقل اخذ منها ومن لم يكن من أهل الديوان
 فعاقلة قبيلة تقطع عليهم في ثلاث سنين لا تزيد الواحد
 على أربعة دراهم في كل سنة وذاتقان وينقص منها فان
 لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل من غيرهم ويدخل
 القاتل مع العاقلة فيكون في يده مثل احدى وعاقلة الحق
 قبيلة مولا ومولى المولى لا يتقل عنه مولا وقبيلته ولا
 تحمل العاقلة اقل من نصف غزلية وتحمل نصف الغنم فصاعدا
 وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني ولا تتقل العاقلة
 جناية العبد ولا جناية العبد ولا تتقل الجناية التي اعترف
 بها الجاني لان يصدقوه ولا تتقل ما لزم بالصلح واذا
 جنى العبد جناية خطاء كانت على عاقلة

كتاب

كتاب الحدود

التي ثابتت بالينة والافراد
 فالينة ان تشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة بالزنا فبينا
 له امام عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زنا ومن زنا ومتى زنا
 فلا ابيؤ ذلك وقالوا الزنا وطها في جرحها كالميل في الحكمة
 وسأل القاضي منهم فعدتوا في السر والعلانية حكمهم بها
 والاقرار ان يقر بالاعمال على نفسه بالزنا اربع مرة
 في اربعة محال من مجلس المفكر اقره فادانهم اقراره اربع
 مرة سأل عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زنا ومن زنا ومتى
 زنا فاذا بين ذلك لزم الحد فان كان الزنا في محض
 رجم بالحجارة حتى يموت فيخرج الى ارض فضاء ابتداء
 الشهود برجمه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من الا
 بقاء سقط الحد وان كان مقررا ابتداء الامام ثم الناس
 ويغسل ويكف ويصلى عليه وان لم يكن محصنا
 حرا فحد مائة جلدة ياخذ الامام بضربه بسوط لا
 يترك ضربا متوسطا يتزعزع ثيابه ويفرق الضرب على

تهم

الاراسه ووجهه وفرجه وان كان عبدا جلده خمسين
وكذلك الامة وان رجع المقر عن قراره قبل اقامة الحد
عليه او في وسطه قبل رجوعه وخطي سبيله ويحب
للامام ان يقل المقر الرجوع ويقول لعك لمست او
اوقلت والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا
تنزع عنها ثيابها الا الفرة والحق وان حفر لها في الرجم
جاز ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام واذا
رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضرب بالحد ^{قط}
الرجم فان رجع بعد الرجم حد الرابع وحده ^{ضمن}
ربع الدية وان نقص عدد الشهود عن اربعة حد او
الاحصان ان يكون حر ابنا عاقلا مسلما قد تزوج
امراة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان
ولا يجمع في المحصن بين الرجم والجلد ولا يجمع في الكفر
بين الجلد والنفي الا ترى الامام ذلك مصلية فيرغب
على قدر ما يراه واذا زنا المريض وحقه الرجم ^{بهم}

وان كان الحد الجلد لم تجلد حتى يبرئ واذا زنت
الحاملة لم يحد حتى تضع حملها فان كان الحد الجلد لم يحد
حتى تنزع الثياب وان كان حدها الرجم دحمت في الحال
واذا شهد الشهود بحد متقدم لم يقطعهم عن اقامته
بعدهم عن الامام لم تقبل شهادتهم الا في حد الغذف
خاصة وان وطئ اجنبية فمادون الفرج عز وجل
على من وطئ جارية وله وولد وله وان قال عات
انها على حرام واذا وطئ جارية ابنة اولمه او زنت
او وطئ العبد جارية مولاه وقال عات انها على
حد وان قال ظنت انها على حد لم يحد وان وطئ
جارية اخيه او عمه وان قال ظنت انها حلال الحد
ومن زنت اليه غير امرته وقالت النسا انها من قبلك
فوطئها فلا حد عليه وعليه المهر وان وجد امرأة على
فراشه فوطئ فاعليه الحد ومن تزوج امرأة لا يحل
له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد ومن زنى امرأة في موضع

المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عندنا ^{خليفة}
 رحمه الله ويغزو قال ابو يوسف فكمدرحها الله
 هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ومن زنا
 في دار الحرب او دار البغي ثم خرج اليها لم يقم عليه
 الحد **باب حد الشرب**
 ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجود منه فتشهد الشهود
 بذلك عليه او اقر فعليه الحد وازاقر بعد ذهاب
 ريحتها لم يحد ومن سكر من النبيذ حد ولا حد على من
 وجد منه راحة الخمر او ثقتها ولا حد السكر حتى يعلم
 انه سكر من النبيذ وشبهه ولا يحد حتى يزول عنه السكر
 وحد الخمر والسكر في الخمر ثمانون سوطا يفرق عليه كما
 ذكرنا في الزنا فان كان عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقر
 بشرب الخمر والسكر ثم رجع لم يحد وبثبت الشرب ثمانون
 شاهدين او باقراره مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة
 النائم الرجل **باب حد القذف**

طوعا

اذا قذف رجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصرح
 الزنا وطالب المقتدوف بالحد عليه حد الحاكم ثمانين
 سوطا ان كان خرا يفرق على اعضائه ولا يجرد من ثيابه
 غير انه ينزع الفروج والخشون وان كان عبدا جلد
 اربعين والاحصان ان يكون المقتدوف خرا عاقلا
 بالغاملا عفيفا عن فعل الزنا ومن نفى غيره فقتل
 لتلايك او يا ابن الزانية او امه ميتة محصنة
 وطالب الابن بحد حد القاذف ولا يطالب بالحد
 القذف للبت الامن يقع القذف في نسبه بقذفه
 وان كان المقتدوف محصنا جاز له الكافر والبعد
 ان يطالب بالحد وليس للعبد ان يطالب مولا به قذف
 امه الحرة وان اقر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه
 ومن قال لعزتي بانطى لم يحد ومن قال لرجلي يا ابن
 السماء فليس بقاذف ومن وطئ وطئا حراما في غير
 ملك لم يحد قاذفه والملاغنة بولد لا يحد قاذفها

وادان في الخمر او غلام او فروج امه
 فليس بقاذف

ومن قذف امة او عبدا او كافرا بالزنا او قذف مسلما
 بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا خبيث عزروا
 قال يا حماد او يا خير لم يعزروا والتعزير اكثر تسعة و
 ثلثون سوطا واقله ثلث جلدة وقال ابو يوسف
 يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا فان دأى الأما
 ان يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعل واشد الضرب
 التعزير في حد الزنا ثم حد الثرب ثم حد القذف ومن حله
 الأما او عزره فوات فله هدد واذا حد المسلم في القذف
 سقطت شهادته وان تاب وان حد الكافر في القذف
 ثم اسلم قبل شهادته **كتاب السرقة**
وقطع الطريق
 اذا سرق العاقل البالغ عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته
 عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة من حرز لا
 فيه وجب عليه القطع والعبد والمجنون في القطع سواء
 ويجب القطع باقراره مرة واحدة او بشهادة شاهدين

واذا اشترى

واذا اشترى جماعة في سرقة فاصاب كل واحد
 منهم عشرة دراهم لم يحد قطعه وان اصابه
 اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد فيها
 مباحا في دار الاسلام كالحب والقصب والخشيش
 والسمك والصيد وكذلك لا يقطع فيما يبيع الى
 الفسبى كالفواكه الربطة واللبن واللحم والطحين والزرع
 التي لا يقطع في السرقة المطرية ولا في طبخ
 ولا في سرقة المصحف وان كان عليه حلية ولا في
 صلب الذهب ولا في التطريخ ولا في الزرد ولا قطع
 على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلى ولا قطع في سرقة العبد
 الكبير ولا يقطع في سرقة العبد الصغير ولا قطع في الدفان كلها
 الا في دفان الخنا ولا قطع سرقة الكلب ولا في الدفان ولا
 طبل ولا زمار ولا يقطع في السنة والقنا والابنوس والصد
 واذا اخذ من الخشب او ان او ابواب قطع فيها ولا قطع
 على خيل وخيانه ولا يباح ولا منتهب ولا مختلس ولا قطع

من بيت المال ولا من مال السارق فيه شركة ومن سرق من
ابويه او ولده او في رحم محرم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق
احد الزوجين من الآخر والعبد من سيده او من امراه سيده
او فروج سيده او المولى من مكاتبه والسارق من المقيم
والحرز على ضريحي حرز لغني فيه كالبيت والدور وحرز
بالحافظ من سرق شيئا من حرز او غني حرز وصاحب
عنه يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على من سرق
من حمام او من بيت اذن للناس في دخوله ومن سرق
من المسجد متاعا وصاحب عنه قطع ولا قطع على الضيف
اذا سرق من اخفاه واذا انقب للصل البيت فدخل
واخذ المال وناول اخر خارج البيت فلا قطع
عليهما وان القاه في الطريق ثم خرج فاخذه قطع
وكذلك ان حمل على حمار فاسقه واخرجه واذا دخل
الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ فقطعوا جميعا
ومن نقب لبيت وادخل به فيه فلأخذ شيئا لم يقطع

واذا

واذا ادخل به في صندوق السر في اموالكم غيره واخذ
المال قطع ويقطع يمين السارق من الذند وتحسم
فان سرق ثانيا قطع رجلاه اليسرى وان سرق ثانيا
لا يقطع وخلف في السجن حتى يتوب واذا كان السارق
اشل يده اليسرى او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع
ولا يقطع السارق الا ان يغضو المروق منه ويطالب بالسرقة فان
ومعها من السارق او باعها اياه او نقضت فيتمها من النصاب
لم يقطع ومن سرق عننا فقطع في اوردته اثم عاقب
وهي كالم يقطع فان تغيرت عن حالها مثل ان كانت غرة فسرقة
قطع فيه وردة ثم سرق فعاد فسرقة قطع واذا قطع السارق
واليمن فائمة في بدنه وان كانت هالكة لم يغضن واذا
ادعى السارق ان العبي المسروقة ملكه سقط القطع عنه
وان لم يقيم بيده ^{باب قطع الطريق} واذا خرج جماعة متنعين او واحد بقصد
على الامتناع فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل
ان يخذوا ماله ولا قتلوا ^{لخذوا} نفسا جرحا حتى يجدوا ثوبه وان لم يجدوا

او ذبحي فالماخوذ اذا قسم على جماعة من اجاب كل واحد منهم
عشرة دراهم فصاعدا او ما يبلغ قيمة ذلك قطع لاما
ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم ياخذوا مالا
قتلهم الامام حدا فان عفى الاولياء عنهم لم يلفظ الى
عفوهم وان قتلوا واخذوا المالا فالامام بالخيار
ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم او صلبهم
وان شاقلهم وان شاء صلبهم مصلحيا ويبيع بطنه
برمح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلثة ايام فان كان
صبي او مجنون او ذر رحم محرم من المقطوع عليه
سقط الحد من الباقي وصار القتل الى الاولياء
انشاوا قتلوا او انشاوا عفووا وان بثر الفعل
واحد منهم اجري الحد على جماعة منهم **كتاب**
الاشربة الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهي عصور
العنب اذا غلا واشتد وقذف بالذبد والعصور اذا طبخت
ذهب قل ثلثيه وتبيع التمر والذبد اذا اشتد

ونبيذ

ونبيذ التمر والذبد اذا طبخ كل واحد منهما اذا نظخته
حلال وان اشتد اذا اشرب منه ما يغلي على ظنه
لا يكره من غير له ولا طرب ولا باس بالخليطين ونبيذ
العسل والبن والحظوة والشعير والذرة حلال لم يطبخ
وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه
حلال وان اشتد ولا باس بالاشتد في الدبا والخنتم
والمرق والنقير واذا تحلل الخمر حلت سواها
خلا بنفسها او بشئ طرح فيها ولا يكره تحليلها

كتاب الصيد والذبايح

يجوز الاصطياد بالكلب المعلم والغرد والباري
وباب الجوارح المعلمة وتعليم الكلب ان يترك الاكل
ثلاث مره وتعليم البادي ان يارجع اذا دعونه فاذا
ارسل كلبه لمعلم او باديه او صقره وذكر اسم الله تعالى
عليه عند ارساله فاخذ الصيد وجرحه فمات

حل كل ان كان من البادي وان كان من البادي
ان يذكر اسم الله تعالى فان ترك
تذكره فهو ميت لم ياكل

وان خنقه الكلب لم يحرم لم يؤكل وان شاركه كلب
غير معلم او كلب وجوسي او كلب يذكر اسم الله
عليه لم يؤكل واذا رمى الرجل سهمًا الى صيد فسي
عند الرمي كل ما اصابه اذ اخرج السهم ولو ادى له
حيات كاه فارتل تركته لم يؤكل واذا وقع سهم
بالصيد فامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى
اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم اصاب ميتا
لم يؤكل وان رمى صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذلك
ان وقع على سطح او جبل ثم تردى الى الارض لم يؤكل
وان وقع على الارض ابتداء اكل وما اصابه المراض
بمرضه لم يؤكل وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابه
البندقية اذا امان منها واذا رمى الى صيد فقطع
عضو منه اكل الصيد ولم يؤكل العضو وان قطعه
انثاوا والاكثر مما يلي العجز يؤكل وان كان اكثر مما يلي
الرأس كل اكثر ولم يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد المجوس

والمرتد

والمرتد والوثني والمحم ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه
ولم ينجسه من غير الامتناع فوماه اخر فقتله فهو للشاويق
وان كان الاقل اثنته فوماه الشافقتله يؤكل والثاني
ضامن لقيمته للاول غير ما قصه الجراحة ويجوز اصطياد
ما يؤكل منه الحيوان وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والكافر
حلال ولا يؤكل ذبيحة المجوسي والمرتد والوثني والمحم
وان ترك الزناج السعيه عمدا فذبيحة ميتة لا يؤكل
وان ترك ناسيا اكل والذبح في الحلق واللثة والعروق
التي يقطع في النكوة اربعة الخلقوم والمرثى والوقاة
فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند
ابي حنيفة وقال ابو يوسف مكروه بدس قطع الخلقوم
والمرثى واحد الودجين ويجوز الذبح بالليطة والمروءة
وبكل شيء افسر الدم الا السراخيم والظفر القاني
ان يكد والدجاج شفته ومن بلغ بالسكين التضاع او قطع

اللسان كره
له ذل او يؤكل
وليد ذبحه
فماها فان
حتى قطع
ويكفر فان
قطع العروق
فان كانت قبل
الذبح

وما استأنس من الصيد فزكاة الذبح وما توحش
من النعم فزكاة العقر والجرح والمتحجب في الابل الخرفان
ذبحها جاز ويكره والمتحجب في البقر والغنم الذبح
فان تحرمها جاز ويكره ومن تحرقه او ذبح بقرة او شاة
فوجد في بطنها حينا ميتا يؤكل اشعر اوله شعر ولا يؤكل
اكل كل ذئبا من السباع وكل ذي مخلب من الطير ولا ياكل
بغراب الزرع ولا يؤكل الا بقع الذي يؤكل الحيف
ويكره اكل الضبع والضب والخنزير وكل ما يؤكل
اكل لحم الحريم الا لهلة والبيع ويكره كل لحم القرص
عند ابي حنيفة ولا ياكل الارنب واذ ادبح
ملا يؤكل لحم طير لحم وجلده الا الادمى والخنزير
فان الزكاة لا يعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء الا
السماك ويكره اكل الطافي منه ولا ياكل الجربث
والحارماهي ويجوز كل الجراد ولا ذكاة له **كتاب**
الاخمية واجبة على كل حر مسلم

قيم موسر في يوم الاضحى عن نفسه وولده الصغير ذبح
عن كل واحد منهم شاة او ذبح بدنة او بقرة عن سبعة
وليس على الفقير والمسافر اخية ووقت الاخية
يدخل بطول الفجر من يوم النحر لانه لا يجوز لاهل الا
مصاد الذبح حتى يصل الامام صلوات العيد واما
اهل السواد فيذبحون بعد الفجر وهي جائزة في ثلثة
ايام يوم النحر ويومين بعده ولا يضحي بالعمى والعرج
والعرجاء التي لا تمتشي الى المنك ولا العجفاء ولا يجوز
مقطوعة الاذن والذنب والى ذهاب كتر اذنها وان بقي
الاكثر من الاذن والذنب جاز ويجوز ان يضحي
بالجماع والحصى والجرام والشولاء والاخية من الابل
والبقر والغنم تجزئ من ذلك كله التذقية فصاعدا الا من
الضأن فان الجذع منه تجزئ ويأكل من لحم الاخية
ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر ويستحب ان لا ينقص
الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها ويعمل منه

الله تستعمل في البيت والافضل ان يذبح الضحية بيده
 ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها الكتابي واذا غلط
 رجلون فذبح كل واحد منهما الضحية الاخر اجزئ عنهما
 ولا تخار عليهما **كتاب الإيمان** الإيمان
 على ثلاثة اضرب يمين الغموس واليمين المنقعة ويعني
 لغوفيين الغموس هو الحلف على امر ماض يتعد الكذب
 فيه وهنة اليمين يا تسمية اصلها ولا كفارة فيها
 الا التوبة والتوبة واليمين المنقعة هي الحلف على امر
 مستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حنت فذلك لزم
 الكفارة واليمين اللغو ان يحلف على امر ماض وهو يظن
 انه كاذب والامر بخلافه فهذه اليمين ترجح لانها
 الله تعالى والقاصد في اليمين والكلمة والناسق
 سواء ومن فعل المحكون عليه مكرها او ناسيا سواء
 واليمين بالله تعالى او باسم من اسماء كالرحمن الرحيم
 او بصفة من صفات ذاته كقوة الله وجلاله وكبريائه الا قوله

وعلم

وعلم الله فانه لا يكون يمينا وان حلف بصفة من
 صفات الفعل كغضب الله وسخطه لم يكن حالفا
 ومن حلف غير الله لم يكن حالفا كالنبي صلى الله عليه وسلم
 والفران والكعب والحلف بحروف القسم وحرف
 القسم الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء
 كقوله تالله وقد يضمن الحروف فيكون حالفا كقوله
 الله لا فعل كذا وقال ابو سفيان قال وحوادثه فليس
 بحالف فاذا قال اقسم واقسم بالله او احلف واحلف
 بالله او اشهد او اشهد بالله فهو حالف وكذا
 قوله وعهد الله وميثاقه وعلى تذا وتذا لله
 فهو يمين وان فعلت كذا فاذا يهودى او نصراني
 او كافر فهو يمين وان قال فعلى غضب الله او
 او انا اذ ان شارب خمر او آكل الربوا فليحلف وكفارة
 اليمين عتق رقبة بخير في الظهار وان شاء كسا
 عشرة مساكين كل واحد منهم ثوبا فاذا زاد وادناه

فيها ما يجزئ

ما يجزئ فيه الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين
 كالا طعام في كفارة الظهار وان لم يقدر على احد الثلاثة لا
 شيئا من الثلاثة ايام متتابعات فان قدم الكفارة على الحنث
 لم يجز ومن حلف على معصية مثل ان لا يصل ولا يتكلم اياه
 او يقتل فلان ما ينبغي ان يحنث ويكفر عن عيئه واذا حلف
 الكافر ثم حنث في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حنث
 عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما ملكه لم يصح حنثها
 وعليه ان اسباحه كفارة يمين وان قال كل مال
 علي حرام فهو على الطعام والشراب الا ان يقول غير ذلك
 ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان علق
 نذره بشرط فوجب الشرط فعليه الوفاء به ^{بشرط}
 بنقل النذر وروى ان ابا حنيفة رجع عن ذلك
 وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة
 او صدقة ما املكه اجزاء عن ذلك كفارة يمين
 وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او

او البيعة

او البيعة او الكنية لم يحنث ومن حلف لا يتكلم فقراء
 في الصلوة لم يحنث ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا
 فزرعه في الحال لم يحنث وان مكث ساعة حنث وان
 حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود
 حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل دارا فدخل ارضا
 خرابا لم يحنث ومن حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها
 بعدما انهدم وصارت صحراء حنث ومن حلف لا يدخل
 هذا البيت فدخل بعدما انهدم لم يحنث ومن حلف
 لا يتكلم زوجة فلان فطلقها فلا نكحها حنث
 وان حلف لا يتكلم عبدا فلاز او لا يدخل دارا ففزع
 عبده ودان ثم كلم العبد ودخل الدار لم يحنث وان حلف
 لا يتكلم صاحب هذا البيت فباعه ثم كلم حنث
 وكذلك ان حلف لا يتكلم هذا الشاب فكل بعد ما
 صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الخيل فصار كبشا
 فاكل حنث وان حلف لا ياكل من هذه الخيل فاكل من غيرها حنث

كل

وذلك اذا حلف لا يكلم هذه الدابة
 وهو كذا ففزع في الحال لم يحنث

بسم الله الرحمن الرحيم

من هذا البر فصار رطباً فاكله لم يحنث وان حلف
لا ياكل رطباً فاكل بسر اسد حنث عند أبي حنيفة ومن حلف
لا ياكل لحماً فاكل السمك لم يحنث ولو حلف لا يشرب من
دجلة فشرب منها بآباء لم يحنث حتى يكرع منها كراع في قول
أبي حنيفة رحمه الله ومن حلف لا يشرب من ماء حلبة
فشد منها بآباء حنث ومن حلف لا ياكل هذه الحطة
فاكل خبزاً لم يحنث ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق فاكل
من خبز حنث ولو استغفنه كما هو لم يحنث ولو حلف
لا يتكلم إلا بأذنه فإن ذن له ولم يعلم بالأذن حتى تكلمه
حنث وإذا استحلف الوالي رجلاً ليعلنه بكل داع دخل
البلد فهو في حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب
دابة فلا يركب دابة عبده لم يحنث ومن حلف
لا يدخل هذا الدقوق على سطحها أو دخله صليها
حنث وإن وقف في طاق الباب حنث إذا اعلق الباب
كان خارج الباب لم يحنث ومن حلف لا ياكل الشواء فهو على

لا يحنث فأنما فكل وهو كحنث سحر الأثم يائس حنث حلف

دون البازنجان والجوز ومن حلف لا ياكل الطبخ فهو على
بطخ من اللحم ومن حلف لا ياكل الرأس فمينه على ما
يكس في التانير ويباع في المصر ومن حلف لا ياكل
الحز فمينه على ما يعتاد أهل البلاد كاله جزاً فإن كان
لقطائف وخبزاً لذيها للعراق لم يحنث ومن حلف لا يبيع
ولا يشترى أو لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنث ومن
حلف لا يترج أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حنث
ومن حلف لا يجلس على الأرض فجلس على باط أو
على حصير لم يحنث ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس
على سرير ففوقه باط حنث وإن جعل فوقه سريراً
آخر فجلس عليه لم يحنث وإن حلف لا ينام على فراش
فنام عليه وفوقه قرام حنث وإن جعل فوقه فراشاً
آخر لم يحنث ومن حلف يمين وقال إن شاء الله متصلاً
يمينته فلا حنث عليه وإن حلف لياثمه أن لا تطاع
فمروا استطاعته الصلة دون المقدرة وإن حلف

لا يكل فلا نأجنا وزمانا والحسن والبر ما نفعه على
شهر وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد ولو حلف
لا يكل أياما ثم على ثلاثة أيام ولو حلف لا يكله الايام
فروى على عشرة ايام عند أبي حنيفة وقال الايام الاسبوع
ولو حلف لا يكله الشهر فهو على عشرة شهور عند أبي حنيفة
وقال اشهر شهر او اذا حلف لا يفعل كذا ترك ابدان
حلف لا يفعل كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه ومن حلف
لا يخرج امرأته الا بآذنه فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت
مرة اخرى بغير اذنه حنث ولا بد من اذن في كل خروج
وان قال الا ان اذن لك فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت
بعدها بغير اذنه لم يحنث واذا حلف لا يتعدى
فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء
من صلو الظهر الى نصف الليل والسبح من نصف
الليل الى طلوع الفجر وان حلف لا يقضي دينه
الى قريب فهو ما دون الشهر وان قال لا يعيد فهو

117
من الشهر ومن حلف لا يكل هذا الدار فخرج منها
بنفسه وترك فيها اهله ومساكنه حنث ومن
ليصعدن السماء او ليقلبن هذا الحجر ذهب انفق
يمينه وحنث عقيرها ومن حلف لا يقضي فلان دينه اليوم
فقضاه ثم وجد فلان بعضه زيوفا او زهرا او
لحيته الحالف وان وجد ما صا او سوقة
حنث ومن حلف لا يقضي جميعه متفرقا فان قضى دينه
درهما دون درهم فاقضى بعضه لم يحنث حتى يقضي
جميعه متفرقا فان قضى دينه ولم يتسأل بينها
الا بعمل الوزن لم يحنث وليس ذلك بتفريق ومن حلف
ليأتين البصرة فلم يأتها حتى ملئت حنث في اخر جوف
من اجزاء حيوته **كتاب صحر الدعوى**
الدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والدعا

عليه من يجبر على المحسومة ولا تقبل الدعوى
حتى يذكر شيئا معلوما في جنسه وقدره فان كان عينا
في الدعا عليه كلف احضارها اليشير اليها بال
الدعوى وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقا
را حدته وذكر انه في يد الدعا عليه وانه يطالب به و
ان كان حق في الذمة ذكر انه يطالب به فاذا صحت الدعوى
سال الدعا عليه عنها فان عترف فضي عليه بها وان انكر
سال المدعي البينة فان اخصرها فاضي بها وان عجز عنه ذلك
وطلب من خصمه استخلف عليها وان قال لي بينة حا
ضرة وطلب اليمين لم يستخلف عند ابي حنيفة رضي الله
عنه ولا ترد اليمين على المدعى ولا تقبل سنة صاحب
اليدين في اللك المطلق واذا انكر الدعا عليه عن اليمين
قض عليه بالنكول ولزمه ما ادعى عليه وينبغي

للقاض ان يقول اني اعرض عليكم اليمين ثلثا فاحقت
والا قضيت عليكم بما ادعاه فاذا ذكر المضر ثالث
مرات قض عليه بالنكول وان كانت الدعوى نكاحا لم
يستخلف النكر عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يستخلف
في النكاح والرجعة والف في الابلاء والرق والاستيلاء والولا
لحدود وقال ابو يوسف ومحمد يستخلف في ذلك كله الا في الحدود
واذا ادعى اثنان عينا في يد كل واحد يزعم انها له واقاما
البينة قضى بينهما بينهما او الى ارضى من كل واحد منهما ان
ح اسراة واقاما البينة لم يقض بواحد من البينتين ورجع الى
تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى اثنان كل واحد منهما انه
اشترى منه هذا المبدق اما البينة فكل واحد منهما بالخيل
ان شاء اخذ نصف المبدق نصف الثمن وان شاء ترك فان قضى
القاضي بينهما فقال احدهما لا اختار لم يكن الاخر ان ياخذ

جميعه وان ذكر كل واحد منهما تاريخا فله الاول منهما وان لم
يذكر تاريخا مع احدهما قبض فهو اول وان ادعى احدهما
شرا او قبضا والاخر حبة وقبضا واقاما البينة ولا تاريخ
معهما فالشري اول وان ادعى احدهما الشري وادعت
امراة انه تزوجها عليه فهما سواء وان ادعى احدهما هنا
وقبضا والاخر حبة وقبضا فالرهن اول وان اقام الخارجان
البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الابد اول وان اد
عى الشري من واحد واقاما البينة على تاريخين فالاول اول
اقام كل واحد منهما بينة على الشري من اخر وذكر تاريخا فلهما
سواء وان اقام الجارج البينة على ملك مورج وصاحب اليد
البينة على ملك اقدم تاريخا كان اول وان قام الجارج وصاحب
اليدين كل واحد منهما ببينة بالتاريخ فصاحب اليد اول فان قام احد
هما ببينة على التاريخ والاخر على الملك فصاحب التاريخ اول وكذلك

النسخ

النسخ في الشاهد التي لا تنسب الامرة واحدة و
كل سبب في الملك لا يتكرر فهو كذلك وان
قام الجارج بينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشري مي
ن اول وان قام كل واحد منهما البينة على الشري من الاخر ولا
تاريخ معهما فقالت البينة واقام احد الدعين شاهدين
والاخر حبة فهما سواء ومن ادعى قبضا على غيره فحجدا استخلف
فان نكرا عن اليمين فيمادون النفس لزمه القصص وان نكل
في النفس حبس حتى يقر او يحلف وقال ابو يوسف ومحمد يلومه
الارش فيهما وان قال المدعي لبينة حاضرة قيل لخصمه
اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام فان فعل والامر بما لا ربه
الا ان يكون عرسا على الطريق فيلازم مقدار مجلس القاض وان قال
المدعي عليه هذا الشري او وعينه فلان الفايه عنده عنده
او غصبة منه واقام بينه على ذلك فلا خصومة بينه وبين

الدعي وان قال بتمنه من الفايب فهو خصه وان قال للدعي سرق
مضى واقام البيّنة وقال لصاحبه اليد او دعيه فلان واقام البيّنة و
قال لم تدفع الخصومة وان قال للدعي بتمنه من فلان وقال لصاحبه
اليد او دعيه فلان ذلك اسقط الخصومة في البيّنة واليمين
بالله تعالى دون غيره ونحو كذبك او صافه ولا سيما
بالطلاق ولا بالعتاق ويستحلف اليهودي بالله الذي انزل التورية
على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى صلوات
الله عليهما والجمعي بالله الذي خلق النار ولا يخلفون في بيوت عبدا
تهم ولا يحب تقليظ اليمين على المسلم بن زمان ولا مكان ومن
ادعى انه ابتاع من هذا عبده بالف فحجده استحلف بالله ما بينكما
بيع قائم فيه ولا يستعق عليك ولا يحلف بالله ما عصيت في الكاح بالله
ما بينكما نكاح قائم في الحال وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بين منكم
الساعة بما ذكرت ولا يستحلف بالله ما طلقتهما وان كانت دار في يد رجل

ادعاهما اثنتان احدهما جميعها والاخر نصفها واقام البيّنة فلصا
حب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف بمها عند ابي خيفه
الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد في بينهما اثلاثا ولو كانت في ايدي
يهما سلمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء واذا تنازعا
في دابة واقام كل واحد منهما بيّنة انها في عنده وذكر تاريخا
ومن الدابة يوافق احد التاريخين وفروا ولي وان اشكر ذلك
كانت بينهما واتنازعا في دابة احدهما اكبرها والاخر منفلو على
مها فالراكب اولى وكذلك اذا تنازعا بعيرا او عليه حمل لاحد
هما فصاحب الحمل اولى واذا تنازعا قميصا احدهما لابسده ولا
منفلو بكمه فالابس اولى واذا اختلف المتبايعان في البيع فاد
عوا احدهما شتما وادعى البايع اكثر منه او اعترف البايع بقدر من
البيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البيّنة قضى بها وان
قام كل واحد منهما بيّنة كانت البيّنة للثبته للزيادة اولى

فان لم تكن لأحد منهما بيعة قيل المشتري اما ان ترضى بالشئ الذي
ادعاه البايع والافسحنا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم ما ادعاه
المشتري من البيع والافسحنا البيع فان لم يترضا استخلف الحاكم
كل واحد منهما على دعوى الآخر يتندي بيمين المشتري فاذا
حلف افسح القاضي البيع بينهما فان نكل احدهما عن اليمين
لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل او في شرط الخا الخيل او في
استيفاء بعض الثمن فالأختالف بينهما والقول من ينكر الخير
والاخر مع يمينه وان هلك البيع ثم اختلفا لم يتخالفا عند أبي حنيفة
وابن يوسف رضي الله عنهما وجعل القول قول المشتري وقال محمد بن
لفان ويفسخ البيع على قيمه الهالك فاهلك أحد البعدين ثم اختلفا
في لم يتخالفا عند أبي حنيفة إلا ان يرضى البايع بترك حصة الهالك وقال
ابن يوسف يتخالفان ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك وهو قول محمد واذا
اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج أنه تزوجها بلف وقالت تزوجني بالفين

101
فابهما اقام البيعة قبلت بيته وان اقاما البيعة فالبيعة بيعة
للراة وان لم تكن لهما بيعة تجالفا عند أبي حنيفة رضي الله
عنه ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر الثلث فان كان مثل ما
اعترف به الزوج او اقل قصي بما قال الزوج وان كان مثل ما اد
عته المرأة او اكثر قضى بما ادعت المرأة وان كان مهر الثلث اكثر مما اعتر
ف به الزوج واقدمت المرأة قضى لها بمهر الثلث واذا اختلفا في
جاة قبل استيفاء المفقود عليه تخالفوا وراوا ان اختلفا بعد
استيفاء المفقود عليه لم يتخالفوا وكان القول قول المستاجر
اختلفا بعد استيفاء بعض المفقود عليه تخالفوا وفسخ المفقود
فيما بقي وكان القول في قرض المستاجر واذا اختلف الولي والمك
تبني مال الكتابة لم يتخالفا عند أبي حنيفة وقال ابن يوسف
محمد يتخالفان وتفسخ الكتابة واذا اختلف الزوجان في متاع
البيت فما يطلع للرجال فهو للرجال وما يطلع للنساء فهو

للزوجة وما يصلح لهما فهو للرجل وان مات احدهما واختل وثيقته
مع الآخر فما يصلح للرجل والنساء فهو للباقين منهما وقال ابو
سفيان يدفع الى المرأة ما يجزئها من ثمنها والباق للزوج واذا باع الرجل
بنته فجاءت بولد فادعاه البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم
البيع فهو ابن البائع وامه ام ولد له ويفسخ البيع فيه ويرد الثمن
وان ادعى المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع او ولد وان
جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعواه البائع فيه الا ان
يصدق المشتري وان مات الولد وادعاه البائع وقد جاءته به لا
قل ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الامر وان ماتت الام فادعاه
وقد جاءته به لاقل من ستة اشهر ثبت النسب في الولد و
اخذ البائع ويرد الثمن كله في فوم الخيفه وقال
ابو يوسف ومحمد ترد حصة الولد ولا ترد حصة الام ومن
ادعى نساجد التو من ثبت نسبهما منه

كتاب الشهادات

الشهادات فرض تلزم الشهود لا يسلم كتمانها اذا
طالبهم الدعي والشهادة بالحدود يخير فيها الشاهد
بين الستر والظاهر والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بما
لما في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة
على امرأيت منها الشهادة في الزنا يقرب فيها اربعة من الرجال
ولا تقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادات ببقية
الحدود والقصر تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل فيها شهادتا
نساء وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيه شهادات
رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال مثل
النكاح والطلاق والوكالة والوصية وتقبل في الولادات
والبكرات والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال
لشهادة امرأتين واحدة ولا بد ذلك كله من العدالة

ولفظ الشهادة فان لم يذكر التشايد لفظ الشهادة وقال
اعلموا اني قد تقبل شهادة وقال ابو يوسف خيفة
الامر منه يقتصر الحاكم على ظاهر امر عدالت السلم الا في الحد
ودوالقصص فانه يسأل عن الشهود فان طعن الخصم فيهم
سأل عنهم وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يسأل عنهم
في السر والعلانية وما يتحمله الشاهد على ضربين احدهما
ما يشبه نفسه مثل البيع والافرار والفصب والتفكر
حكم الحاكم فاذا سمع ذلك التشايد او سماعه ان يشهد
به وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهد
بى ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا
سمع شاهد ان يشهد بشئ لم يجز ان يشهد على شهادة الا ان
يشهده وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادة لم يسمع
للسامع ان يشهد ولا يحل للشاهد اذا راي حظه ان يشهد

الا ان

الا ان يذكر الشهادة ولا تقبل شهادة الا الاعمى والمملوك
ولا المحدث في قد فوان تات ولا شهادة الوالد لولده ولا شهادته
د الولد لابويه واحدا ولا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر
ولا شهادة الولي لعبد ولا لمكته ولا شهادة الشريك
لشريكه فيما هو مشتركهما وتقبل شهادة الرجل لاجيه
وعنه ولا تقبل شهادة مخنت ولا نايحة ولا مقنية ولا مدمن الخمر
على الله ولا من يلعب بالطيور ولا من يقف للناس ولا من ياتي بان من
الكبار التي متعلق بها الحدود ولا من يدخل الحمام بغير اذن ولا
على الريا والمقامر بالنرد والشطرنج ولا من يفعل الافعال
المستخفة كالبول على الطريق والاكاء على الطريق ولا
تقبل شهادة من يظهر سب السلف وتقبل شهادة اهل الا
هواء الا الخطائية وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض
وان خلت منهم ملهم ولا تقبل شهادة الحر في عا الذم وان كانت

الحسنات اغلب من السيئات والرجل ممن محتجب الكباير قبيل
شهادته وان لم يعصية وتقبل شهادة الا قتل والخصم
ولد الزنا وشهادة الغشي جائزة واذا وافقت الشهادة
الدعوى قبلت وان خلا ذمتها لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهد
ين في اللفظ واللفظ عنداي خيفة فان شهد احدهما بالف
والآخر باليمين لم تقبل الشهادة وان شهد احدهما بالف والا
خر بالف وخمس مائة والمدعي يدعي الفا وخمس مائة قبلت شها
دتهم بالف واذا شهدا بالف وقال احدهما قضاها منها خمسمائة
قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه قضاها الا ان يشهد معه
اخر وينبغي للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالف حتى يقر المد
عي انه قبض خمسمائة واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل
يوم النحر بمكة وشهد اخر ان انه قتل يوم النحر بالكوفة
واجمعا عند الحاكم لم تقبل الشهادتان فان سبقت

احدهما

احدهما فقص الشهادة القاض بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل و
لا يسمع القاض الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشا
هد ان يشهد بشئ له يمانيه الا النسب والموت والنكاح والادخول
وولاية القاض فانه يسمعه ان يشهد بهذا الاشياء اذا اخبر
بها من يثوبه والشهادة على الشهادة جائزة فكل حق لا
يسقط بالشبهة ولا تقبل في الحدود والقصاص وتجوز شهادة
شاهدين على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على شها
دة واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد
الفرع اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان اقر عند
ي بكذي واشهدني على نفسه وان لم يقر واشهدني على نفسه
جائز ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد
ني على شهادة انه شهد ان فلانا اقر عنده بكذي وقال لي اشهد
على شهادتي بذلك ولا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يموت

شهود الاصل او يفيوا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا
مرضا لا يسطيعون معه حضور مجلس الحاكم فان عدل شهود
د الاصل شهود الفرع جان وان سكتوا عن تعديدهم جاز
وينظر القاضي في حالهم فان انكر شهود الاصل الشهادات لم
تقبل شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة رضي الله عنه في شأ
هد الزور اشهره في السوق ولا اعززه وقال ابو يوسف ومحمد نوجه
ضربا ونجسه **كتاب الرجوع عن الشهادة**
اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت
وان حكم شهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم
وجب عليهم ضمان ما تلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع
جوع الا بحضرة الحاكم واذا شهد شاهدان مال فحكم الحاكم
به ثم رجعا ضمنا المال للمشهود عليه وان رجعا احدهما
ضمن النصف وان شهد بالمال ثلاثة فرجع احدهم فلا

ضمان

ضمان عليه وان رجع اخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد
رجل وامراتان فرجعت امرأة ضمن الحق وان رجعتا ضمنا نصف
الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان
عليهن وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان
رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة
اسداس الحق عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل
النصف وعلى النسوة النصف وان شهد شاهدان على امرات
بالتكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك
ان شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها فان شهدا
بأكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة وان شهدا ببيع شيء
بمثل القيمة واكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقلا من القيمة
ضمنوا النقصان وان شهدا على رجل انه طلق امراته قبل الدخول
بها ثم رجعا ضمنا نصف المهر وان كان بعد الدخول لم يضمن

وان شهد انه اعتق عبده ثم رجعا ضما قيمته وان شهدا
بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ولا يقتص منهما واذا
رجع شهود الفرع ضموا وان رجع شهود الاصل وقالوا لم
نشهد شهود الفرع على شهادتنا فالإضمان عليهم وان قالوا
انشهدناهم وغلطنا ضموا وان قال شهود الفرع كذب شهودنا
صل او عطا او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك وان شهد
اربعة بالزنا وشاهدان بالا حصاف فرجع شهود الاحصان لم يضمنوا
وان رجع المتركون عن التركيبة ضموا واذا شهد شاهدان با
ليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود
اليمين خاصة **كتاب القاضي** **باب**
لاتصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى بشرائط الشهادة
ويكون من اهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن
يشق من نفسه انه يودي فرض بكرة الدخول فيه لمن يخاف

العجز عنه
المسألة

لا العجز عنه او لا يامن على نفسه الخنف فيه ولا ينبغي ان يطلب الو
لاية ولا يسالها ومن قلد الفضا سلم البيديوان القاضي الذي كان
قبله اليه في ظرف حال المحبين فمن اعترف بحق الزمة اياه و
من انكره يقبل قول المعزول عليه الا بيينة فان لم تقدم بيينة
لم يحج به على بيئته حتى ينادى عليه ويستظهر امره و
ينظر في الودائع وارتفاع الوقوف فيعلم ما تقوم به البيئة او
يعترف به من يوفيه ولا يقبل قول المعزول الا ان يعترف به
من يوفيه ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس
الحكم جلوسا ظاهر في المسجد ولا يقبل هدية الا من ذى حم
محرر منه او ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته ولا يحضر
دعوة الا ان تكون عامة ويشهد الجنازة ويعود الرضي ولا
يضيف احد الخصمين دون خصمه واذا خسر اسوي بينهما
في الجلوس والاقبال ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلتفت

حجة فاذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس عريته لم
يجل حبسه وامره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل دين
لزمه بدلا عن مال حصل في يده كضمن البيع او التزمه بعقد
كالهرو والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال اني فقير
ان يثبت عريته ان له ما لا في حبسه شهرين او ثلاثة ثم يسأل
عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين عريته
ويحبس الرجل في ثقة زوجته ولا يحبس الوالد في دين ولده الا
اذا اتفق على بيعه ويجوز قضاء المرات في كل شيء
الا في الحدود والقصاص ويقبل كتاب القاض الى القاض في الحقوق
اذا شهدوا به عنده فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة
وكتب بحكمه وان شهدوا بغير خصم لم يحكم وكتب با
شهادة ليحكم بها الكتاب ولا يقبل الكتاب بالشهادة رجلين او
رجلا وامرأتين ويجب ان يقر الكتاب عليهما بغير قوا ما فيه ثم
يختتم

تختمه ويسلمه اليهم فاذا وصل الى القاض لم يقبله الا الخصم
فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهد والله كتاب فلان القاض
سلمه اليه في مجلس حكمه وقرا علينا وختمه فقه القاض وقراه على الخصم
والزمر ما فيه ولا يقبل كتاب القاض في الحدود والقصاص وليس للقصاص
ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك واذا رفع الى
القاض حكم حاكم امضاء الا ان يخالف الكتاب في السنة او الاجماع
او يكون قول لا دليل عليه ولا يقض على غائب الا ان يختص
بموم مقامه واذا حكم رجلان رجلا يحكم بينهما وتراضيا بحكمه
جنا اذا كان بصفة الحال ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي و
المحدود في القذف والفاسق والصبي ولكل واحد من المحكمين ان
يرجع ما له يحكم عليهما فاذا حكم لزمهما واذا رفع حكمه الى القاض
فوافق مذهبه امضاه وان خلفه ابطله ولا يجوز التحكيم في
الحدود والقصاص وان حكم في دم خطا، فقضى الحاكم على الها

قله لا ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البيعة وينقض بالتكولو
حكم الحاكم لا بويه وولده وزجته باطل **كتاب القسمة** ينبغي للامام

ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجرة
فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة ويجوز ان يكون عدلا مأمونا
عالمًا بالقسمة ولا يجبر القاضى الناس على قاسم واحد ولا يترك
القسم يشتركون واجرة القسمة على عدد الروس عند ابو حنيفة
وقال ابو يوسف ومحمد على قدر الانصاء واذا حضر الشركاء عند
القاضى وفي ايديهم وار او ضيقة ادعوا انهم ورثوها عن فلان
ان لم يقسمها القاضى عند ابو حنيفة حتى يقيموا البيعة على ما
نه وعده ورثته وقال ابو يوسف ومحمد يقسمها باعتراف
فهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان الما
الشتر من ماسوى المقار ادعوا انه ميراث قسمه في قولهم
جميعا واذا ادعوا في العقاد انهم اشتروه قسمه بينهم وان

ادعوا

ادعوا المالك ولم يدكر واكيف انتقل قسمه
بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه
قسم بينهم بطلب احدهم واذا كان احدهم ينتفع والا
خو يستغنى لقله نصيبه فان طلب صاحب الكثير
قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم واذا كان كل
واحد منهما يستغنى لم يقسمها الا بتراضيهما **كتاب**
ويقسم العروضا اذا كانت من صنعة واحد ولا يقسم
لجنسين بعضها في بعض وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لتفاوته وقال ابو يوسف ومحمد
يقسم الرقيق ولا يقسم حماما ولا بيرا ولا دحا الا ان
يتراضا الشركاء واذا حضر وارثان فاقام البيعة
على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم وارث
غائب قسمها القاضى بطلب الحاضرين وينصب للغائب

وكي لا يقبض نصيبه وان كانوا مشترين لم يقسم مع
غيبه احدهم وان كان الفقار في يد الوارث الفايب لم
يقسم ون حضر وارث واحد لم يقسم واذا كانت دور
مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حدة في قول
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ان كان الاصل
لهم قسمة بعضها في بعض قسمها وان كانت دار او
ضيعة او دارا وحائوتا قسم كل واحد على حدة وينبغي
للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم
البناء ويفرد كل نصيب عن الباقي بطريقة وشربة حتى
يكون لنصيب بعضهم بنصيب الا تعلق ثم يلقب نصيبا
بالاول والذي يليه بالثاني والثالث وعليه هذا ثم يخرج
القوعة فمن خرج اسمه او اقله السهم الاول ومن
خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل في القسمة الا درهم

109
الاكثر اصيلهم فان قسم بينهم ولا حد هم مسيل في ملك
الاخر او طريق لم يشترط في القسمة فان امكن صوف
صوف المسيل او الطريق عنه فليس له ان يستطوق ويستبدل
في نصيب الاخر وان لم يمكن فسخ القسمة واذا كان
سفلا لعلوه او علولا سفلا له او علولا سفلا قوم كل
واحد على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر ذلك واذا
ختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما
فان اتعا احدهما الفلظ وزعم انه اصابه شيء في يدها
حبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصد على ذلك
الا يثبتة وان قال استوفيت حتى ثم قال اخذت
بعضه فالقول قول خصمه مع عينه وان قال اصابني المو
ضع كذاي ولم يسلم الي ولم يشهد على نفسه بالا
ستيفاء وكذبه شريكه تحالفوا فسخ القسمة واذا

استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم تقسح القسمة
عند ابي حنيفة رضي الله عنه ويرجع لخصّة ذلك من
نصيب شريكه وقال ابو يوسف ومحمد تقسح القسمة
كتاب الاكراه الاكراه يثبت حكمه اذا
حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان او
لصا واذا اكراه الرجل على بيع ماله او على شري سلعة
او على ان يقرّ له رجل بالفا او يعالج داه فاكراه على ذلك
بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس فباع او
اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء
فسخه ورجع بالمبيع وان قبض الثمن طوعا فقد
اجاز البيع وان قبضه مكرها فليس باجازه عليه
رده ان كان قائما في يده وان هلك المبيع في يده
المبيع المشتري وهو غير مكره من قيمته وللمكره

ان يضمّن المكره ان شاء ومن اكراه على ان ياكل
الميتة او يشرب الخمر واكله على ذلك بحبس او ضرب
او قيد لم يحد الا ان يكره بما يخاف منه على نفسه او
على عصبه من اعضاءه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقدم
على ما اكراه عليه ولا يسعه ان يصبر على توعد به فان
صبر حتى او قعوبه ولم ياكل فهو آثم وان اكراه على
الكفر بالله تعالى او سب النبي صلى الله عليه وسلم
بقيد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكراه حتى
يكره بما يخاف منه على نفسه او على عصبه من اعضاءه
فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر ما امر به فاذا ظهر
ذلك وقلبه مطمئن بالايمان فلا اثم عليه و
ان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ماجورا وان
اكراه على اتلاف ماله مسلم بما يخاف منه على نفسه

او على عضو من اعضاها وسعة ان يفعل ذلك ولها
حب المال ان يضمن المكره وان اكسره يقتل على قتل
غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصير محتي
يقتل فان قتله كان اثماً والقصاص على الذي اكسره
هه ان كان القتل عمداً وان اكسره على طلاق
امراته او عتق عبده ففعل وقعه ما اكسره عليه وير
جمع على الذي اكسره بقمة العبد ولصومهر المرأة
ان كان قبل الدخول وان اكسره على الزنا وجب
عليه الحد عند ابي حنيفة رضي الله عنه الا ان
يكسره السلطان وقال ابو يوسف ومحمد لا يلز
مه الحد وان اكسره على الردة لم تبس امراته منه
كتاب الجهاد الجهاد فرض على
الكفاية اذا قام به فريق من الناس سقط

عن الباقيين وان لم يقيم به احد اثم جمع الناس بتر
كه وقتال الكفار واجب وان لم يبدروا ولا
يجب الجهاد على صبي ولا عبد ولا امرأة ولا مقعد ولا
اقطع وان جه العدو على بلاد وجب على جميع الناس
الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير
اذن مولاه واذا دخل المسلمو دار الحرب فخاصوا ولم
ينذروا حصناً دعوهم الى الاسلام فان اجابوا كفوا عن قتالنا
لهم وان امتنعوا دعوهم الى آداء الجزية فان بذلوها
فلهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ولا يجوز ان يقاتل
من لم تلبه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعوه ويسمعه
ان يدعوا من بلغته الدعوة ولا يجز ذلك فان ابوا استعا
نوا بالله تعالى عليهم وحاربوهم ونصبوا عليهم المجا
نيق وحرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم

وافسدوا زرعهم ولا باس برؤسهم وان كان فيهم
مسلم اسير او تاجر فان تلتوا بصبيبا المسلمين
او بالاساري لم يكفوا عن رؤسهم ويقصدون بالقتل
في الكلفاء ولا باس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين
اذا كان عسكرا عظيما يوم من عليه ويكره اخراج ذلك
في سريته لا يوم من عليها ولا تقاقل المرأة الاباذن
زوجها ولا العبد الاباذن سيده الا ان يهجم العدو
وينبغي للمسلمين ان لا يقدروا ولا يقتلوا ولا يمتثلوا ولا
يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيخا فانيا ولا اعمى ولا مقعدا
الا ان يكون احدهم لا تمت له واي في الحرب او تكون المرأة
ملكة ولا يقتل مجنونان وان راى الامام ان يصلح اهل
الحرب او فريقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين
فلا باس به فلن صالحهم مدة ثم اى نقص الصلح انقضى

١٤٥
اليهم وقاتلهم وان بدوا بالخيانة قاتلهم ولم ينبد
اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم واذا خرج عبيدهم الى
عسكر المسلمين فسلم احوار ولا باس ان يعلف العسكر
في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوه من الطعام ويشعلوا
الحطب ويدهنوا بالدهن ويقاقلوا بما يجدونه من السلام
كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز ان يسعوا من ذلك شيئا
ولا يتموا له ومن اسلم منهم احوزا بسلامة نفسه
واولاده الصغار وكل مال هو في يده او دية في يده
مسلم او ذمي وان ظهر ناعلي الدار فعقان في موزو
جته وحملها في اولاده الكبار في مده ولا ينبغي ان
يباع السلاح من اهل الحرب ولا يجهز اليهم ولا يفادون
بالاساري عند ابي خنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
ومحمد يفادي بهم اساري المسلمين ولا يجوز للمسلمين عليهم

واذا فتح الامام بلداً غنوة فهو بالخيار ان شاء قسمه
ينزل الغائبين وان شاء اقر اهلها عليه ووضع عليهم
الخروج وهو في الاساري بالخيار ان شاء قتلهم وان
استرقهم وان شاء تركهم احراراً ذمة للمسلمين
ولا يجوز ان يردوهم الى دار الحرب وان اراد العود معهم
مواشي قلم يقدر واعلي نقلها الى دار الاسلام مجوها
وحقوقها ولا يعقونها ولا يتركونها ولا تقسم غنيمة
في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والردو
العسكري سواء واذل الحقم مدر في دار الحرب قبل ان
يخربوا الفتيمة الى دار الاسلام شادكهم فيها
ولا حق لاهل سوق العسكري في الفتيمة الا ان يقاتلوا
واذا آمن رجل حتى او امر امة حرة كافراً او جماعة او
اهل حصن او مدينة صح امانهم ولم يجوز لاحد من المسلمين

١١٤
قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام
ولا يجوز امار ذنبي ولا اسير ولا تاجي يدخل عليهم ولا
يجوز امار العبد عند ابي حنيفة الا ان ياذن له هو
لا في القتلا وقال ابو يوسف وميمون ربيع امانه واذا
غلب الترك على الروم فسيبوه واخذوا اموالهم ملكوها
فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجده من ذلك واذا غلبوا
على اموالنا ولحوزوها بدارهم ملكوها فان ظهر
عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فلي لهم
بغير شيء وان وجدوها بعد القسمة احدثوها بالقيمة
ان اجتمعا وان دخل الى دار الحرب تاجر فاشترى ذلك
واخرجه الى دار الاسلام فما لسه الا بالخيار
ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتراه التاجر به وان
شاء تركه ولا يملك عليها اهل الحرب بالعلبة مدبر

بأوامرهم أو لا رفا ومكاتبينا وأحرارنا وتكمل عليهم
جميع ذلك وإذا ابوا عبد المسلم فدخل اليهم واخذوه
لم يملكوه عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإن تد
بغير اليهم فاخذوه ملكوه وإذا لم يكلوا الإمام فهو
لله ثم عليها الفنايم قسمها بين الغانمين خمسة
أيداع ليحملوها إلى دار الإسلام ثم يجمعونها منهم
فيقسمها ولا يجوز بيع الفنايم قبل القسمة ومن مات
من الغانمين في دار الحرب فلا حق له في القسمة ومن
مات منهم بعد أخرجها إلى دار الإسلام فنصيبه لو
بنته ولا بأس بان ينقل الإمام في حال القتال ويحرض
بالنقل على القتال فيقول من قتل قتيلا فلا سلبه أو
يقول لسرية قد جعلت لكم الربع الخمس ولا ينقل
بعد أحرار الغنيمة الأمن الخمس وإذا لم يجعل السلب

للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره فيه سواء
والسلب ما على المقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه
وإذا أخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز ان يعلقوا
من الغنيمة ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علقوا
طعام رده إلى الغنيمة ويقسم الإمام الغنيمة فيخرج
خمسها ويقسم الأربعة الاخماس بين الغانمين للفارس
سهمان وللراجل سهم وقال أبو يوسف ومحمد للفارس
ثلاثة أسهم ولا يصح الألف وسواهم واحد والبراذير والغنائم
سواء ولا يسلم لراجل ولا يغفل ومن دخل دار الحرب
فأرسل فنفق فرس أو هكذا استحق سهم فارس ومن دخل
داخلا فاشتري فرسا استحق سهم راجل ولا يسلم
لمملوك ولا امرأة ولا ذبي ولا صبي ولكن يرضع لهم
على حسب ما يرضي الإمام وأما الخمس فيقسم على ثلاثة

اسلم سهم لليتامي وسهم للمساكين وسهم لابن
السبيل يدخل فقواء ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا
يدفع الى اغنياءهم شيء واما ما ذكر الله تعالى لنفسه
في الخمس فاعلم هو لاقتتاح الكلام تبتى كبا اسمه
تعالى وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط جموعه
كما سقط الصفي وسهم ذوي القربى كانوا يستحقونه
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة وبعده
بالفقر واذا دخل الواحد والاثنتان الى دار الحرب فغير
ين بغير اذن الامام فاخذوا شيئا من الخمس وان دخل
جماعة لهم منعة فاخذوا شيئا من الخمس وان لم ياذن لهم الا
مام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجوا فلا يجزله
ان يتعوض بشيء من اموالهم وما يهيم فان غدر بهم
واخذ شيئا وخرج به ملكة ملكا محظورا ويومنون

يتصدق

120 يتصدق به واذا دخل الحربي الى دارنا منكم لم يمكن
ان يقيم في دارنا سنة ويقول الله الامام ان اقامت
تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذت
منه الجزية وصار ذميا ولم يترك ان يرجع الى دار
الحرب فان علا الى دار الحرب وترك وديعة عند ذمي
او مسلم او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا مباحا بالعدو
وما في دار الاسلام من ماله على حظ فان اسروا وقتل
سقطت ديونته وصارت امواله ذميا وما اوجف
عليه المسلمون من اموال اهل الحرب بغير قتال يصر
في مصالح المسلمين كما يصر في الخراج وارض العرب كلها
ارض غنم وهي ما بين العذيب الى مكة الى اقصى حرم اليمن
بمكة الى حد الشام والسواد ارض خراج وهي ما بين
العذيب الى عقبه حلوان ومن العلت الى عبادان وارض

السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعهم لها وتصرّفهم فيها
وكل أرض أسلم أهلها عليها أو فتح عنوة قسمت بين
الغانمي وفي أرض عشر وكل أرض فتح عنوة فاقتر
أهلها عليها فهي أرض خراج ومن أحياء أرضاً مواتاً
فهي عند أبي يوسف معتبرة بحيزها فان كانت من
حيز أرض الخراج فهي خراجية وإن كانت من حيز أرض
العشر فهي عشرية والبصرة عنده عشرية بإجماع
الصحابه وقال محمد بن يحيى أحياءها بغير حفوها أو عين
استخرجها أو بماء دجلة أو الفرات أو الأنهار العظام
التي لا يملكها أحد فهي عشرية وإن أحياءها بغير
نهار التي احتفوها الأعاجم مثل نهر الملك فهو يزد في
خراجية والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السوا
د من كل جريب يبلغه الماء قفيزاً شبي وهو القناع

١٢٦
ودرههم ومن الرطبة خمسة دراهم ومن جريب الكرم
المتصل والنخل المتصل عشرة دراهم وما سوي ذلك
من الأصناف يوضع عليها بحسب الطاقة فإن لم تقط
عليها تقصها الإمام وإن غلب على أرض الخراج الماء أو
انقطع عنها أو اضطربت الزرع أفة فلا خراج عليهم
وإن عطّلها أصحابها فالخراج عليه ومن أسلم من أهل
الخراج أخذ منه الخراج على حاله ويجوز أن يشتري المسلم
أرض الخراج من ذي ويؤخذ منه الخراج ولا عشر في الحيا
رج من أرض الخراج والجزية على ضربين جزية توضع
بالتراضي والصالح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق
وجزية بيتدي الإمام وضعها إذا غلب الإمام
على الكفار واقرهم على أملاكهم فيضع على الفني
الظاهر الغنائم في كل سنة ثمانه وأربعين درهماً يأخذ

منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط الحال اربعة
وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير
المعتدل اثنا عشر درهما في كل شهر درهما وتوضع الجزية
على اهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من
البحر ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المردة
بن ولا جزية على امراء ولا صبي ولا اعمى
ولا فقير غير معتدل ولا على الرهبان الذين لا يخالطو
ن الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت عنه
وان اجمع حولان تد اخلت الجزية ولا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام واذا انفرد
مت البيع والكنائس القديمة اعادوها ويؤخذ اهل
الذمة بالمميز عن المسلمين في زيقهم ومراكبهم
وسروجهم وقلائسهم ولا يركبون الخيل ولا

يعملون بالسلاح ومن امتنع من الجزية او قتل مسلما
او سب النبي صلى الله عليه وسلم او زنا بمسلمة لم
يتنقض عهده ولا ينتقض العهد الا بان يلحق بدار
الحرب او يغلبوا على موضع في دار بونا واذا ارقد المسلم
عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شهنة
كشفت له وتجبس ثلثة ايام فان اسلم والا
قتل فان قتله فاقد عرض الاسلام عليه كونه ذلك
ولا شيء على القاتل وما المرأة فلا تقتل ولا تجبس
حتى تسلم وينزل ملك الموت عن امواله برودة زوالها
مواكفان اسلم عادت على حالها وان مات او قتل على
برودة انتقل ما كتبه في حال اسلامه الى ور
ثته من المسلمين وكان ما كتبه في حال برودة
فيا وان لم يلحق بدار الحرب موقدا وحكم الحاكم بلحاظه

عتق مدبروه وامتهات اولاده وحلت الديون التي عليه
وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين
وتقضي الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتسبه
في حال الاسلام وما لزمه من الديون في حال ردته
يقضي مما اكتسبه في حال ردته وما ياعه او
اشتراه او تصرف فيه من امواله في حال ردته موقوف
فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار
الحرب بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم بالحق الى
دار الاسلام مسلما فما وجدته في يد ورثته من ماله
بقينه اخذه والمرتدة اذا انصرفت في مالها في حال ردته
تها جاز قصتها فيها ونصاري بني تغلب يوحذ من اموالهم
ضعف ما يوحذ من المسلمين من الزكاة وتؤخذ
من نسائهم ولا تؤخذ من صبيانهم وما جباه الامام

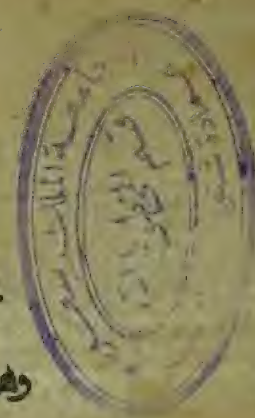
من الخراج ومن اموال بني تغلب وما اهداه اهل الحرب
الى الامام والحربية تصرف في مصالح المسلمين فتسد
منه الثغور وتبني القناطر والجسور ويعطى قضاة
المسلمين وعما لهم وعلماؤهم منه ما يكفيهم
ويدفع منه ارضا للمقاتلة وذرايرتهم واذا تغلب قوم
من المسلمين على بلاد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم
الى العود الى الجماعة وكشف عن شبلهم لا يبداهم
بالقتال حتى يبدوا وان بدوا قاتلهم حتى يفرق
جمعهم فان كانت لهم فيه اجهل على علي جزئهم وا
تبع مواليتهم وان لم تكن لهم فيه لم تجل على جزئهم
ولم يتبع مواليتهم ولم تسب لهم ذرية ولا يغنر لهم
مال ولا باس ان يقاتلوا بسلاحهم ان احتاج
المسلمون اليه وتحبس اموالهم ولا يوردها

عليهم ولا يفسدها حتى يتوبوا فيردوها عليهم وما
جاء أهل البغي من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج
والعشر لم يأخذها إلا إمام ثانياً فإن كانوا صر
فوه في حقها اجزأ من أخذ منه وإن لم يكن فواصر
فوه في حقها أفتي أهله فيما بينهم وبين الله تعالى إن
يعيدوا ذلك **كتاب في الحظر والاباحة**
لأهل الرجال البس الحر ويحل للنساء ولا لباس
توسده عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو
يوسف ومحمد يكره توسده ولا لباس لبس الديباج
في الحرب عندهما ويكره عند أبي حنيفة ولا لباس لبس
الملح إذا كان سداً أو أبيضاً ولحمته قطناً أو خنقاً
ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب والفضة إلا الخاتم
والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء

التحلي بالذهب والفضة ويكره أن يلبس الصبي الذهب
والحرير ولا يجوز لأكل والشرب والأدهان والتطبير
في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا باس
باستعمال آنية الزجاج والبلور والعقيق ويجوز
الشرب في الإناء المفضض عند أبي حنيفة رضي الله
عنه والركوب على السرج المفضض والجلوس
على السرير المفضض ويكره التمشير والنقطة في
المصير ولا لباس تحلية المصير وتقشر المسير
وزخرفته بماء الذهب ويكره استئذان الخصيا
ن ولا لباس نخعي البهائم ونزول الحمير على الخيل
ويجوز أن يقبل في الهدية والاذن قول العبد
الصبي ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل
في أخبار الدين أن الأقوال العدا ولا يجوز أن ينظر

الرجل من الاجنبية الا وجهها وكفيها ان كان
يامن على نفسه الشهوة وان كان لا يامن الشهوة
لم ينظر الي وجهها الا الحاجة ويجوز للقاضي اذا اراد
وان يحكم عليها والشاهد اذا اراد الشهادة عليها
النظر الي وجهها وان جاز ان يشتهي ويجوز للطبيب ان
ينظر الى موضع المرض منها وينظر الرجل من الرجل
الى جميع بدنه الا ما بين سترته الى ركبته
ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل
منه اليه وتنظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان
ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته التي تحل له
وزوجته الى فرجها وينظر الرجل من ذوات محارمه
الى الوجه والراس والصدر والساقين والعضدين
ولا ينظر الى ظهرها ولا بطنها ولا باس ان يمسي ما جاز

ان ينظر اليه منها وينظر الرجل من مملوكه غيره الى ما يجوز ان ينظر
منه الى ذوات محارمه ولا باس بحسب ذلك اذا اراد الشر وان
لا يشتهي والخفي في النظر الى الاجنبية كالفعل ولا يجوز للمملوك
ان ينظر من سيدته الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها
وايعزل عن امته بغير انفسها ولا يفرغ من زوجته الا باذنها ويكره الاحتكاك
في اقوات آدميين والبهائم اذا كان ذلك في بلاد يضر باهلها ومن
احتكر غلة ضيقة او ما يجلبه من بلاد آخر فليس يحكم ولا ينبغي للسلطان
ان يسع على الناس ويكره بيع السراخ في ايام الفتنه ولا يبيع الفصيل
من يعلم منه انه يتخذ خمر اكثار الوصايا الوصية غير واجبة وهي
مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارثه الا ان يجيزها الورثة ولا يجوز
بما زاد على الثلث ولا القائل ويجوز يوصي المسلم الكافر والمسلم للمسلم
قبول الوصية بعد الموت فان قبلها الوصية في حال الحياة او زودها
فذلك باطل ويستحب ان يوصي الانسان ابوين الثلث ٥٥



واذا اوصى الى رجل قبل الوصي في وجهه فليس
بردة وان ردها في وجهه فهو رد الوصي له يملك القبول الا في مسئلة واحدة
وهو ان يعود الوصي ثم يموت الوصي له قبل القبول فيدخل الوصي في ملك
وثنه من اوصى له عبد او كافرا فاسم اخبره القاضى من الوصي
ونصب غيره من اوصى الى عبد نفسه في الورثة كما ذكرنا تصح الوصية
ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضتم اليه القاضى غيره ومن اوصى
الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يتصرف عند ابي خيفة ومحمد دون صاحبه الا
في شرا وكفى الميت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوته وردة وديعة
بينه او قضاء الدين وتنفيذ وصية بينه او عتق عبد بينه والخصومة
فحق الميت ومن اوصى لرجل ثلث ماله والاخر ثلث ماله فلم تجز الورثة
فالثلث بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما الثلث والاخر السدس
فالثلث بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما وان اوصى لاحدهما جميع ماله
والاخر ثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث بينهما اربعة اسهام
عند ابو

عند ابو يوسف ومحمد وقال ابو خيفة الثلث الا في المحاباة
والسعاية والدرهم المرسله ومن اوصى وعليه دين
محيط بماله فلم تجز الوصية الا ان يرى القراء من الدين
ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية بلطه وان اوصى بمثل نصيب
ابن جاز فان كان له ابنان فللوصي له الثلث ومن اعتق
عبدا في مرضه او باع وجابا او وطب فذلك كله وصية يقدر
من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا فان
حبا ثم اعتق والمحاباة عند ابو خيفة وان اعتق ثم حبا له
فما سواه وعند ابو يوسف ومحمد العتق او لغيره المساليح و
من اوصى بسهم من ماله فله اخس ثلث الورثة الا ان ينقص
من السدس فيتم له السدس وان اوصى بجزء من ماله قبل الورثة
اعطوه ما شئتم ومن اوصى بوصايا من حقوق الله فادمت الفرائض
منها قدم الوصي واخرها مثل الحج والزكاة والكفارات وما ليس

بغالب قدم منه ما قدمه الموصي من اوصي حجة الاسلام
جمع عنه رجلا من بلدة محرابا فان لم تبلغ الوصية الفففة
اجتمعوا عند من حيث تبلغ ومن خرج من بلدة حاجا فأتى الطريق
واوصى لزيد جمع عنه من بلدة عند أبي حنيفة ولا يصح وصية الصبي
والكاتب وان ترك وفار ونحوه للموصي الرجوع من الوصية فاذا خرج
بالرجوع اقل افضل ما يملك على الرجوع كان رجوعا وان جحد الوصية لم يكن
رجوعا ومن اوصى لغيره الملاءة صفون عند أبي حنيفة ومن اوصى لاف
جهارة فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرائه ومن اوصى لاختائه فالختن
نفع لكل ذات رحم محرم منه ومن اوصى لاقربائه فالوصية الاقرب فالأقرب
رحم محرم منه لا يدخل فيه الوالدان والوالدان يكونان اثنين فصلا
واذا وصى بذلك مولد عمان وخالان فالوصية لهما عند أبي حنيفة وان
وخالان فللقسم النصف والخالين النصف وقال ابو يوسف
ومحمد الوصية لكل من ينسب الى ابي في الاسلام ومن اوصى
لرجل

لرجل ثلث دراهم او ثلث غنمه فملك ثلثا ذلك وبقي ثلث
وهو يخرج من ثلث ما بقي ماله فله جميع ما بقي وان اوصى لثلث
يثاب فملك ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم
يستحق الثلث ما بقي من الثياب وهو وصي لرجل بالف درهم
وله مائة دين ودين فان خرج به لاف من ثلث العبي دفع
الى الموصوله وان لم يخرج دفع اليه ثلث العبي وكل ما خرج
شئ من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي المالف ويجوز الوصية للحمل
وبالحمل اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من الوصية ومن اوصى
بجارية الحمل باصحت الوصية والاشتناء ومن اوصى لرجل
بجارية فولدت بعد موته قبل ان يقبل الموصي له ولدا ثم قبل
وهما يخرجان من الثلث في مال الموصي له وان لم يخرج من الثلث
ضرب بالثلث فلخذ ما حصيه منها جميعا في قول ابو يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة يلخذ ذلك من الام فان فضل شئ اخذه

من الولد ونحو الوصية بخدمة عبده وسكنى واره سنين
عاطل معلومة وجوب ذلك ابدان خرجت زينة العبد
من الثالث سلم اليه بخدمة وان كان لاهل له غير مخدم
الورثة يومين والوصي له يومان ماد الموصي له عدا الورثة
واذا ماد الموصي له في حصة الموصي بطلت الوصية واذا وصي
لادولدين فان فالوصية بينهم الذكر والانثى فيه سواء وان
وصي لورثة فان فالوصية بينهم الذكر مثل خط الانثى ومن
وصي لزيد وعمر وثلاث ماله فاذا عمر وميت فالثلاث كله لزيد واذا
قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث
ومن وصي بثلاث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق الموصي
له ثلث ما يملكه عند الموت **كتاب الفرائض**
المجمع على توريثهم من الذكور عشرة الابن والابن
ولا سفل والاب والجد ولعل والخال وابن الخ والعم وابن العم

والزوج

والزوج والمولى النعمة والامان سبعة البنت وبنت
والام والجدة والاخت والزوجة ومولات النعمة ولا يرث
اربعة الملوك الملوك والقائل عدل من المقتول والمرثدا واهل
ملائي والفروض المحدودة في كتاب الله تقاسمة النصف و
الرابع والنصف والثلاثان والثلث والسادس والنصف فرض
خمس للبنت وبنت الابن اذا لم يكن ابنته الصلب
والاخت لابوام والاخت لاب اذا لم يكن تحت لاب وام وللزوج
اذا لم يكن للبيت ولد وولد الابن والرابع فرض اثنين للزوج مع
الولد وولد الابن والزوجة اذا لم يكن للبيت ولد ولا ولد ابن واثنين
فرض للزوجات مع الولد وولد الابن والثلاثان لكل ابنتي فصاعدا
من كان فرضه النصف الا الزوج والثلث لادم اذا لم يكن للبيت
ولد ولا ولد ابن ولانثان من الاخوة والاخت فصاعدا وفرض لها
في المستلتي ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة وما زوج

وابعابى وامرأة وابولان ثلث ما بقى بهد فرض الزوج
والزوجة وكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكرهم واناثهم
فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع
الولد وولد الابن الولد وهو الام مع اخوة واخوات وهو
للجدات وللجد مع الولد ولبنات الابن مع البنت والاصاب
والاخوات لاب مع الاخت للاب والام والام والام والام
ويستقط الجدات بالام والجدات الاخوة والاخوة بالاب ويسقط
والام باربعة بالولد وولد الابن والجد والاب واذا استكملت
البنات الثلاثي سقط بنات الابن الا ان يكون بازاتين ٥٥
او اسفل منهن ابني فيعبر عن واذا استكملت الاخوات
لاب ولم الثلاثي سقطت الاخوات للاب الا ان يكون ممر
اخ لهن فيعبر عن واقرّب العصبة البنون ثم بنوهم ثم الاب
ثم الجد ثم بنو الابوهم الاخوة ثم بنو الجد وهم الاعمام ثم بنو الجد

واذا

١٤٤
واذا استوى بنو الاب في الدرجة فاولهم من كان من اب
وام والابن وابن الابن والاخوة يفاسمون اخواتهم للذكر مثل
خط الانثيين ومن عدلهم العصبة ينفر بالميراث ذكورهم
دون اخواتهم واذا لم يكن عصبة من النسب فالعصبة مع المفقوت
ثم لا قرب عصبة المولى بحجب الام من الثلث الى السدس بانوين
والفاضل عن فرض البنات لبنات الابن واخواتهم للذكر مثل خط الانثيين
والفاضل عن فرض الانثيين من الاب والام والاخوة والاخوات من الاب
للذكر مثل خط الانثيين واذا ترك بنتا وبنت اب وبنت ابنت النصف
والباقي لبنات الابن واخواتهم للذكر مثل خط الانثيين وكذلك الفاضل عن فرض
الاخت للاب والام لبنات الاب وبنت الاب للذكر مثل خط الانثيين ومن ترك
ابنهم احدى ما اخ لام فلا يخ السدس بالفرض والباقي بينهما والمشاركة اذا
يترك المرأة زوجها واما اجددة واخوة من ام واخ من اب وام فلا زوج
النصف والام السدس وولد الام الثلث ولا شيء للاخوة من الاب
والام والفاضل عن فرض ذوى السراهم اذا لم يكن عصبة ممرود عليهم

بقدر سائرهم الا على الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول والكفر
كله ودية ويتوارث به اهل بيته ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم ولا المال المرتد لو رث من المسلمي وما اكتسب في حارة تنفرد
واذا غرق جماعة او سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم ولا قالا
كل واحد منهم لا يحيا من ورثته واذا اجتمع في الجوسى فرائد
او تفرقت في شخصي ورثا جميعا مع ولا يرث الجوسى
بالانكحة الفاسدة التي يستلونها في دينهم وعصبته وولدا الرنا وولد
الملاذعة مولاها ومن مات وترك حملا وولدا وقف الميراث حتى تضع امره
في قول ابي حنيفة وللجد او الميراث من الاخوة عند ابي حنيفة قال ابو يوسف
ومحمد يقاسمهم لان تقتصر القاسمة من الثلث واذا اجتمع الجد
فالسدس لاقربى ويجوز لجدته ولا يرث ام اب الام بسهم وكل
جدة تحجب امها واذا لم يكن اليك عصب ولا زوج وسهم ورثه فوحي
احامه وهم عشرة ولد البنت وولدا المخت وابنت الاخ وابنت العم
وللخال وللخالن واب الام والعم والام والعم وولدا الاخ من الام

ومن اقلهم واولادهم من كان من ولد البنت ثم ولدا لابوين
او واحد هما وهم بنات الاخوة وولدا الاخوات ثم ولدا ابوين
او واحد هم وهم الاخوال والخالات والعمات واذا استوى
ولدان في الدرجة فالجهم من اولى بوائت واقربهم اولى من
ابعدهم واب الام اولى من ولدا الاخ والمخت والمقتول حقا
بالفاضل عن فرض سهم فوري السهام اذا لم يكن عصب
سواه وموت المولات يرث واذا ترك المقتول مولا
وابن مولا فمالا ابن عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
للاب السدس والباقي لابن فان ترك جد مولا وخ
مولا فالمال للجد في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد هو
بينهما ولا يباع المولا ولا يرث حسب الفرائض اذا كانت
في المسئلة نصف وما بقي فاصلها من اثني واذا كانت
ثلث وما بقي او ثلثان وما بقي فاصلها من ثلثة وان كانت
ربع وما بقي اربع ونصف فاصلها من اربعة واذا كانت

ثمن وما بقي او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية واذا كانت
 نصف وثلاث او سدس فاصلها من ستة تقول السبعة وثمانية وتسعة
 وعشرة واذا كانت مع الربع ثلث او سدس فاصلها من
 اثنا عشر وتقول الاثنا عشر خمسة عشر وسبعة عشر واذا كانت
 مع النصف ثلثان او السدس فاصلها من اربعة وعشرين
 وتقول الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت المسئلة على الورثة
 فقد صح وان لم تنقسم سرا فبقوا عليهم فخر عدددهم
 في اصل المسئلة وعول ان كانت عايلة فما خرج صح منه كراهة
 واخوين للمرأة الربع سرهما والاخوين ما بقي ثلثة اسهم لا تنقسم
 عليها فاضرب اثنين في اصل المسئلة يكون ثمانية فيها
 نصيب وان وافق سرهما هم عدد رؤسهم فاضرب وفوق عدددهم
 في اصل المسئلة كامراة وستة احوال للمرأة ربع سهم ولا اخوة
 ثلثة فاضرب ثلثة عدددهم في اصل المسئلة فتها نصيب المسئلة
 فان لم تنقسم سهام فريقتين او اكثر فاضرب لحد الفريقتين في
 الفر

ثم ما يجتمع في الفريقتين الاخر وهو الثالث ثم اجتمع في اصل المسئلة
 فان تساوى الحداد لجزا لحددهم الاخر كامراة واخوين ٥٥
 فاضرب اثنين في اصل المسئلة فان كان لحد العدين جزء من الاجزاء
 اعني اكثر من الاقل فاربعة نسوة واخوين اذا ضربت الاربعة
 المسئلة وهو اربعة اجزاء عن الاخوين فان وافق لحد العدين
 الاخر ضربت وفوق اربعة اجزاء في جميع الاجزاء ثم ما يجتمع في اصل المسئلة
 كاربعة نسوة وخت وستة اعمام فالنسبة توافق الاربعة
 بالنصف فاضرب نصف لحددهما في جميع الاخر ثم في اصل المسئلة
 يكون ثمانية واربعين فتها نصيب فاذا صححت المسئلة فاضرب
 سهام كل وارث في التركة ثم انقسم ما اجتمع على صحته منه الفريضة
 فخرج حق ذلك الوارث واذا لم ينقسم التركة حتى مات لحد الورثة
 فان كان ما يصيبه من الميت لا يفي ينقسم على عدد الورثة فقد صححت
 المسئلة ان ما صححت الاولي منه ولد لم تنقسم
 الميت الثاني بالطريقة التي ذكرنا ثم ضربت لحدك المسئلة التي
 في الاخرى ان لم يكن بيني سرهما الميت الثاني فبينى بالصحته منه ٥٥٥

